

الكتاب العربي السعودي ٩

الدكتور علي بن طلال الجهني

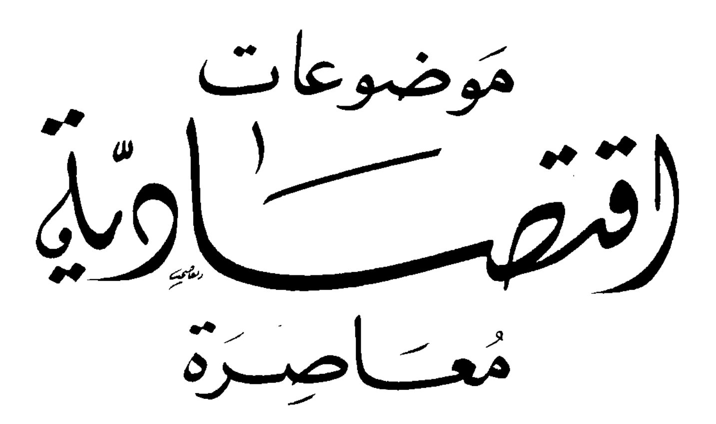
موضوعات اقتصادية معاصرة

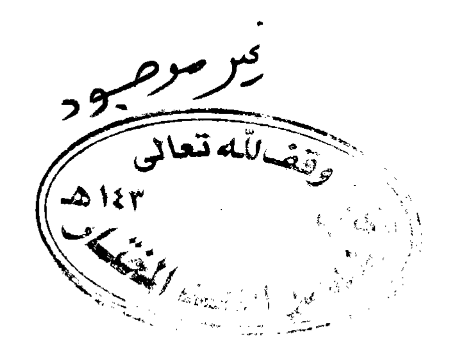
الطبعة الأولى
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م





الدكتور علي بن طلال الجهني





بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر
تهامة
جدة - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٤٥٥ - هاتف ٤٠٠٠٠

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى طلاب
جامعة البترول والمعادن
الذين كانوا الدافع الحقيقي
وراء كل مقالة من
المقالات التي تضمنها

المؤلف

المقدمة

يهدف هذا الكتاب الى جمع اشتات من آراء وافكار نشرت بعضها فى صحفنا المحلية .

ويتكون هذا الكتاب من خمسة أقسام هى :

(١) **النمو والإنتاج والتوزيع والتقنية** : ويتكون هذا القسم بدوره من ست مقالات قد يجد القارىء تشابها كبيرا بين الافكار المطروحة فى بعضها وخاصة فى كل من الأولى والأخيرة منها .

(٢) **النقود والبنوك** : ويعالج هذا القسم الذى يتكون من أربع مقالات بعض الأولويات فى اقتصاديات النقود والبنوك ولعل أهمها على الاطلاق هى الأولى منها والتى تتناول أمورا ربما وجب على كل مثقف الالمام بها مهما كانت طبيعة ميوله الثقافية .

(٣) **التضخم المالى** : ولقد كدت أن أدرج موضوع التضخم تحت عنوان النقود والبنوك لما يوجد من صلة قوية بين نسبة السيولة ونسبة التضخم،الا أننى عدلت عن ذلك لاعتقادى أن التضخم المالى هو أهم مشكلة اقتصادية معاصرة تواجهها الكثير من دول العالم وان كانت الغالبية الكبرى من الناس بما فى ذلك عدد كبير من السياسيين لا يفهمون أسبابه ولا حتى أبعاد أضراره .

(٤) **التكاليف والاسعار** : ويعتبر هذا القسم أصعب أقسام الكتاب بالنسبة للقارىء الذى لم يتعود على قراءة الموضوعات الاقتصادية من قبل ، الا أن ذلك لا يعنى أن فهم أى مقالة من المقالات الأربع التى يتكون منها هذا القسم متعذر أو حتى عسير المنال على أى قارىء جاد .

(٥) **اقتصاديات البترول** : وتدور موضوعاته الستة حول محاولة فهم القوى التى تقرر أسعار النفط ، وتكتسى كل مقالة من هذه المقالات أهمية خاصة تخلعها عليها أهمية البترول ليس بالنسبة لكل مواطن سعودى فحسب وانما بالنسبة لكل فرد يعيش على وجه الكرة الارضية .. وسيجد القارىء أن آرائى حول أهمية منظمة الأوبك فى تقرير أسعار البترول تختلف جذريا عما يراه معظم الخبراء فى شئون البترول .

وسيلاحظ القارىء أن بعض الأفكار مكررة فى أكثر من مقالة ، وهذا أمر كان من المستحيل تفاديه لأن هذه المقالات كتبت فى أوقات متباعدة فى كثير من الأحيان،وبما أنها جميعا ترتكز على خلفية علمية واحدة فلم يكن هناك بد من التكرار الذى أملته ضرورة كتابة كل موضوع على حدة ، خاصة وأن من يكتب فى جريدة يومية لا يتوقع أن يتابع كل قارىء ما سبق أن كتبه من قبل أو ما سيتلو ما يكتبه من مقالات من بعد .

الدكتور علي بن طلال الجهني

الظهران فى ١٤٠٠/٦/١٥ هـ
الموافق ١٩٨٠/٤/٣٠ م

مَوضوعَات اقتصَاديّة مُعَاصِرة

- النمو وَالإنتاج وَالتوزيع وَالتقنية
- النقــود والبــنوك
- التضَخّـُم المَالي ١
- التكاليف وَالأسعار
- اقتصَاديات البترول

القسم الأول

النمو والإنتاج والتوزيع والتقنية

- الصلة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان وبين مستوى معيشة الأفراد .
- عدالة التوزيع وكفاءة الإنتاج .
- تأملات في النمو الاقتصادي .
- القطاع العام والقطاع الخاص وحوافز كل منهما على العمل والإنتاج .
- التقنية بين الحقيقة والأوهام .
- التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول الجزيرة العربية .

الصّلة بين الإنفاق على الصّحة والتعليم والإسكان

وبين مستوى معيشة الأفراد

تختلف السياسات الاقتصادية التى تتبعها كل أمة من الأمم على حسب حظ كل منها من التقدم الاقتصادى ، وعلى حسب ما تأذن به الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية الخاصة بكل أمة .

ولكن ـ...

فى نهاية المطاف ، فان الغاية المرجوة من أى سياسة اقتصادية قد تسنها أى دولة من الدول ، ومهما تباينت ظروف كل منها ، هو رفع مستوى معيشة الأفراد .

ومستوى المعيشة المرتفع ، يعنى أن الأفراد لا يعانون من نقص فيما يستهلكون من حاجيات الحياة من مطعم ومشرب ومسكن وملبس ووسائل اتصال وما الى ذلك من أشياء .

الا أن رفع مستوى معيشة الفرد يتعذر أحيانا ، ويستحيل فى أحيان أخرى ، بدون رفع كمية الناتج القومى .

فالناتج القومى هو مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع ومواد وخدمات،ما حاجات الأفراد الاستهلاكية الا جزء من هذا الناتج ، تزيد متى زاد وتنخفض متى انخفض .

والفرد قد يتمتع بمستوى معيشة أفضل متى توفر له دخل مالى أكثر ، أما بالنسبة للمجتمع ككل ، فان نقوده الورقية ليست جزءا من ثروته ، وانما هى عبارة عن أداة لتبادل هذه الثروة ، وبامكان أى مجتمع زيادة كمية ما يتداوله من نقود ، الا أن الزيادة فى السيولة التى لا يوازيها زيادة فى الانتاج تؤدى الى رفع الاسعار ، وذلك بدوره يؤدى الى خفض مستوى المعيشة لا الى رفعها .

أى أن الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى المعيشة ، هى رفع الانتاج القومى ، اذا فرضنا عدالة توزيع هذا الانتاج .

أما العوامل التى تحدد حجم الناتج القومى فيرى الاقتصاديون التقليديـون أنهـا ثلاثة وهى :

أولا : الطاقة التى يبذلها البشر فى الانتاج ، سواء كانت ذهنية أو جسدية .

ثانيا : الأرض وما يعيش فوق أديمها من حيوان ونبات ، وما فى جوفها من ثروات ، وما يكتنفها من بحار وأنهار ، وما يهطل عليها من أمطار .

ثالثا : رأس المال ولا يقصد بذلك النقود ، وانما المقصود هنا هو ما ينتجه المجتمع من أشياء يمكن استخدامها فى انتاج أشياء اضافية أخرى ، ومثال ذلك ، الطرق والسدود والموانىء والمصانع التى ينتجها المجتمع لينتج بواسطتها حاجيات يحتاجها .

ومع أن أهمية كل عامل من عوامل الانتاج الثلاث فى المساهمة فى رفع حجم الناتج القومى (ومن ثم رفع مستوى المعيشة) تختلف من بلد الى بلد ، فاننا نجد أن العنصر البشرى هو أهم هذه العناصر على الاطلاق .

والدليل على ذلك ، أننا نجد أن اليابان وسويسرا وكوريا الجنوبية ، من أفقر دول العالم فى مصادرها الطبيعية ، ومع ذلك فاننا نجد أن كلاً منها قد حقق نجاحا عظيما فى زيادة ناتجها القومى .

وفى الوقت نفسه ، فاننا نجد أن السودان والبرازيل والارجنتين من أغنى دول العالم فى مصادرها الطبيعية ، ومع ذلك فاننا نجد أن حظ كل منها فى النمو الاقتصادى قليل .

واذا لم يكن العنصر البشرى هو أهم العوامل فى تحقيق زيادة الانتاج ، فلست أدرى ما الذى يفسر هذا التباين العظيم فى النمو الاقتصادى الذى حققته دول فقيرة فى مصادرها الطبيعية اذا ما قورنت بدول أخرى لم تحقق نفس النجاح مع أن نصيبها من الثروة الطبيعية عظيم ..

ان عنصر الارض قابل للتغير نوعا وكما (هولندا دفنت البحر) ..!

وكذلك عنصر رأس المال قابل للتغيير نوعا وكما (جنوب كوريا خلقت المصانع من لا شيء) ..!

وما مصدر التغيير فى هذين العنصرين الا العنصر البشرى ، والذى هو أيضا قابل للتغيير نوعا وكما .

اذا فمصدر التغيير فى هذه العناصر الثلاث والتى بدورها تغير الناتج القومى والذى بدوره يحدد مستوى المعيشة ، هو الارادة والملكات الانسانية .

وليس المقصود بالارادة الانسانية مجرد حسن النية ، وانما المقصود توفير العوامل المادية والاجتماعية ، التى تحول الانسان من مستهلك متواكل ، الى منتج مفكر .

ان عامل الزراعة فى اليابان غير عاملها فى السودان ، مع أن أرض السودان أطيب وأخصب ، فالعامل الزراعى اليابانى رجل قضى فى المدرسة وطرا ، فهو يقرأ التعليمات ، ويستفيد مما يصل اليه من ارشادات .

ومؤدى ما تقدم أن المصادر الطبيعية والمواد والآليات الرأسمالية لا قيمة لها بدون وجود العنصر البشرى الفعال .

ولذلك ...

فان التحدى التاريخى العظيم الذى نواجهه نحن فى قلب الجزيرة العربية ، هو كيف لنا أن نجعل من كل مواطن من مواطنى هذه البلد الطيبة عنصر بشريا منتجا فعالا ؟؟

بالطبع ، الانسان الأمى الذى لا يحسن حتى قراءة التعليمات البسيطة لا يمكن أن يكون عاملا نافعا فى أى انتاج صناعى أو زراعى حديث .

وبالطبع ، الانسان المريض ، غير قادر على أداء أى عمل مجهد .

وبالطبع ، الانسان الذى لا يجد مأوى صحيا يقيه الحر والقر ، لن يستطيع الحصول على ما يحتاجه من راحة تعيد اليه ما يفقده من طاقة جسمية أو ذهنية أثناء تأدية أى عمل منتج .

وبعبارة أخرى ، فانه يستحيل على الانسان أن يكون منتجا بدون حد أدنى من تعليم ، وبدون حد أدنى من عناية صحية ، وبدون مستوى معين من مأوى وسكن .

وعلاوة على ذلك ، فان توفر المسكن المريح والعناية الصحية الجيدة ومحو الأمية اشياء فى حد ذاتها لا تضمن تحقيق انتاج أفضل ، ولكن غيابها يكفل تخلفا أبديا لا مخرج منه .

والى عهد قريب ، كان معظم الاقتصاديين يرون أن توفر رأس المال ، هو أهم عوامل التقدم الاقتصادى ... ولكن ، بعد أن سحقت الحرب العالمية الثانية جميع ثروة ألمانيا الرأسمالية ، وبعد أن استطاعت ألمانيا اعادة بناء هذه الثروة ، فى فترة وجيزة ، أصبح من الواضح أن مصدر قوة ألمانيا الاقتصادية هو عنصرها البشرى الفعال .

أما اليوم ، فان كثيرا من دول العالم تدرك ادراكا جيدا أن ما ينفق على التعليم وعلى الرعاية الصحية وعلى الاسكان ، هى عبارة عن استثمار فى بنى الانسان ، ومن ثمرات هذا الاستثمار الكثيرة المؤكدة ، رفع الكفاءة الانتاجية لهذا الانسان ..

ولكن المعضلة الكبرى التى تمنع معظم دول العالم من انفاق مزيد من الاموال على الاستثمار فى بنى الانسان هو ضآلة دخلها القومى ، الذى تجد نفسها مضطرة الى استخدام معظمه فى قوتها اليومى .

أما فى المملكة العربية السعودية ، فنحمد الله أن دخلنا القومى فى الوقت الحاضر من الوفرة بحيث يسمح لنا بانفاق جزء كبير منه فى تطوير طاقتنا البشرية .

ان انفاق المال على التعليم وعلى الصحة وعلى الاسكان يختلف تأثيره نوعا عن تأثير انفاق المال فى المشاريع الصناعية والزراعية مثلا ، لأن انتاج هذين القطاعين يزيدان فى مجموع الناتج القومى بطريقة مباشرة وملموسة ..

أما انفاق الأموال على التعليم والصحة والاسكان ، فلا يضيف الى الناتج القومى اضافة ملموسة فى الحاضر ، وانما يزيد فيه زيادة عظيمة فى المستقبل فقط ، وعادة تأتى هذه الزيادة بالتدريج وبطريقة غير مباشرة ، لأن رفع انتاجية الفرد لا يمكن أن يتم الا ببطء وعلى مراحل تدريجية .

ولذلك ، فأنا أرجح وأكاد أجزم ، أن صندوق التنمية العقارية سوف يسهم بطريقة فعالة وحتى وان لم تكن مباشرة فى زيادة انتاجنا القومى .

ولذلك أيضا ، فان الانفاق على التعليم سيثمر ثمرة وافرة يانعة ولو بعد حين .

فعلى الرغم من كثرة ما ينشر من أرقام عن النتائج الايجابية التى حققتها المملكة فى التنمية الاقتصادية فلعل أهمهـا على الاطـلاق هو ما نشر أخـيرا عن عدد الطـلاب والطالبات فى شتى المراحل الدراسية والذى مفاده أن عدد الدارسين فى المملكة وصل الى مليون وثلاثمائة ألف دارس ..!

لنبتسم جميعا ، ففى معنى هذا الرقم ما يدعو الى الابتسام ، ولنغتبط جميعا ، ففيه ما يدعو الى الغبطة والسرور .... مليون وثلاثمائة ألف طالب فى بلد كان يصعب عليك أن تجد فيه من يحسن القراءة والكتابة قبل سنوات قليلة خلت !

ومع ذلك ، فان الطريق مازال فى أوله ، وحربنا ضد الجهل يجب أن تستمر الى أن نقتلع الأمية من جذورها ، ونبدل ظلامها بنور المعرفة .

عدالة التوزيع وكفاءة الإنتاج

ليس بخاف على أحد أن ما يحدد حجم دخل أى مجتمع هو كمية ونوعية مصادرة الطبيعية ، وثرواته البشرية ، وما حشده فى سنوات خلت من مواد أساسية ، ولكن الكيفية التى يوزع بها المجتمع دخله على أفراده تختلف من مجتمع الى آخر .. ولنبدأ حديثنا بالمجتمع الرأسمالى ..

ان الشخص الذى استطاع مواصلة تعليمه فى المجتمع الرأسمالى الى أن تخرج من الجامعة وأصبح مهندسا أو طبيبا أو محاميا مثلا ، استطاع تكوين ثروة بشرية ممثلة فى قدرته الفنية ، وهو حينما يظفر بدخل يزيد على دخل غيره من الناس الذين لم تتح لهم نفس فرصته ، فان دخله يعكس ما يملكه من ثروة فكرية لا يملكها من هم دونه فى مستوى الدخل .

والشخص الذى يملك عددا من المبانى أو العقارات ويتعيش مما تدره عليه من ايجارات قد يحصل من ذلك على دخل عال دون أن يؤدى أى خدمات أخرى ..

وقل مثل ذلك فى الفرد الذى يملك أى ثروة مادية تساهم فى انتاج أى شىء حتى وان كان دوره الشخصى فى الانتاج لا يعدو كونه المالك القانونى لهذه الثروة .

وتوزيع دخل المجتمع بهذه الطريقة ، أى بمكافأة كل شخص حسب مساهمته الشخصية فى الانتاج ، أو حسب مساهمة ممتلكاته المادية (مثل عمائره وأراضيه الزراعية) طريقة أثبتت التجربة فعاليتها من الناحية الانتاجية ، أى من حيث رفع دخل المجتمع الكلى ودفع عجلة التطور الاقتصادى .

ولكن المشكلة تكمن فى أن هذه الطريقة قد لا تتوافر فيها عدالة التوزيع ؟!

فقد تجد أن شخصا ورث امبراطورية مادية ضخمة وليست لديه مسئولية نحو غيره ،

ولا يحرك ساكنا ، ولا يساهم مساهمة شخصية فى أى شىء مفيد .. ومع ذلك ، فقد يصل دخله الى أضعاف دخل شخص آخر يعول عائلة كبيرة ويبذل جهدا كبيرا فى رفع انتاج المجتمع فى الحاضر والمستقبل ..

ومن المعروف أيضا أن أبناء وبنات الفقراء لاتتيسر لهم نفس الفرص التى تتيسر لأبناء الموسرين من أجل مواصلة تعليمهم .. فقد تضطرهم الظروف لترك الدراسة حتى وان كانوا قادرين ذهنيا على مواصلتها ، وينشأون فى بيئات يستحيل على من نشأ فيها الظفر بمستوى عال من التحصيل العلمى .

والقارىء العربى قد لا يصدق أن غنى الآباء يؤثر بطريقة محمودة على تحصيل الأبناء ، لأنه ربما لاحظ من تجاربه الشخصية أن أبناء الاثرياء كثيرا ما يكونون أكثر زملائهم غباءا وبلادة وأقلهم صبرا على تحمل متاعب الدراسة .. ولكن يجب أن نتذكر أن ذلك قد يكون صحيحا فى بلدان العالم الثالث بسبب جهل الآباء الذين يعهدون بتربية أبنائهم عادة الى الخدم ، فضلا عن اغداقهم على أولئك الأبناء بالاموال التى تفسد أخلاقهم ، وهو أمر لا يحدث فى المجتمعات الغربية الا نادرا ، وقد أثبتت الاحصائيات فى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال أن مستوى تحصيل الطلاب يرتفع كل ما ارتفعت دخول عائلاتهم .

واذا كانت القاعدة أن الاعداد العلمى للانسان هو من أكثر العوامل تأثيرا فى مستوى دخله ،كما أن احتمال نجاح الطالب فى الدراسة يعتمد بصورة عامة على دخل والديه ، فان الفوارق الطبقية بين الناس فى كثير من الدول الغربية قد تستمر من جيل الى جيل .

ولو أنك تحدثت مع بعض الايديولوجيين الرأسماليين عن مشاكل الرأسمالية من منطلق العدالة والاخلاق ، لقالوا لك ان المجتمع الرأسمالى مجتمع يكفل تساوى الفرص للناس ، لأنه يكافىء كل من يتعلم وينتج ، ويكافىء كل من يدخر ويكون ثروة يمكن استخدامها فى العمليات الانتاجية .. ولكن الناس الذين لا يحكم أقوالهم الا البحث عن الحقيقة المجردة يعلمون أن الامر ليس بهذه البساطة .

وقد يكون من المفيد قبل أن نتابع الحديث فى الوسائل التى حاولت المجتمعات الرأسمالية الحديثة اتباعها من أجل عدالة توزيع الدخل أن نعرض فى عجالة الى العدالة

الاجتماعية فى الدول الشيوعية .

باسم العدالة وازالة الفوارق بين الطبقات والقضاء على كل مظاهر التخلف والجهل أتت الاحزاب الشيوعية الى الحكم .

والايديولوجيون الماركسيون لازالوا الى يومنا هذا يعتقدون بجدية لا تخلو من سذاجة علمية أن وصول الاحزاب الشيوعية الى الحكم كفيل بالقضاء على كل مشاكل الحياة من اقتصادية وغير اقتصادية ..

واذا قلت لهم ولكن الناس فى الاتحاد السوفياتى على سبيل المثال ليسوا متساوين ماديا فمنهم يركب سيارات مرسيدس ، ومنهم من لا يجد مقعدا فى حافلات النقل العامة ، قالوا لك ان المذهب الماركسى لا ينفى مكافأة الناس فى بادىء الأمر على حسب انتاجيتهم .. ولو أنك سألت عن انتاجية أصحاب سيارات المرسيدس لوجدت أنهم لا يعدو أن يكونوا من كبار البيروقراطيين فى الدولة الشيوعية أو من أعضاء حزبها الحاكم البارزين .

وثمة أيديولوجيون ماركسيون متخصصون فى التبرير وهم يرون أن الشيوعية قادرة على حل جميع المشاكل لو أنها طبقت تطبيقا صحيحا وخلصها (الله) من الكافرين بها من روس وصينيين وبلغاريين وتشيكوسلوفاكيين وبولنديين وغيرهم من الشيوعين الذين كتب لهم تولى الحكم ومواجهة الواقع ..!

والحقيقة المجردة لمن يتحرى الحقيقة فقط أن الظلم الاجتماعى موجود فى الدول الشيوعية بدرجة لا تقل عن وجوده فى تلك الدول حينما كانت رأسمالية ،، وكل الذى تغير هو أشخاص الظالمين وأشخاص المظلومين ..

فالحاكم أو الديكتاتور الآن الذى يستعمل أساليب القهر والبطش والارهاب ليس طبقات الشعب العاملة الكادحة كما يقول الشيوعيون ، وانما هو الحزب الشيوعى كما يقول الواقع .. والواقع تحت القهر والاضطهاد والظلم ليس هو البرجوازين فقط كما يقول الماركسيون ، وانما هو كما يقول الواقع كل فرد من أفراد الشعب وأيا كانت أحواله أو أحوال أجداده المادية ان لم يكن عضوا فى الحزب الشيوعى .

ان كثيرا من الاقتصاديين الغربيين اليوم قد يئسوا تماما من جدوى الماركسية فى تحقيق

عدالة اجتماعية حقيقية ، ويرفضونها لاسباب انسانية بحتة كنمط للحياة .. ومع ذلك نجد أن غالبيتهم تدرك فى نفس الوقت أن توزيع ثروات مجتمعاتهم على حسب ما يطالب به الايديولوجيون الرأسماليون فيه ظلم واجحاف لكل من يولد لعائلة فقيرة .. لأنهم يعرفون أن الحرية وتكافؤ الفرص ، التى يدعى الايديولوجيون الرأسماليون أن الرأسمالية تكفلها للجميع فى سن الرشد مستحيلة اذا انعدم تكافؤ الفرص فى وقت الولادة .

وما هو الحل اذا ؟؟

المشكلة أن كثيرا من القوانين التى من شأنها توفير عدالة اجتماعية أفضل تؤثر على الدوافع نحو انتاج أفضل ؟!

لنأخذ مثلا الضرائب التصاعدية التى تفرض على دخول الناس وتزيد نسبتها كلما زاد الدخل ، الهدف منها بالطبع واضح الا وهو خفض ما يتمتع به الموسرون من دخل ورفع دخل المعسرين ، ولكن الناس قد يفضلون الراحة على العمل متى وصل دخلهم الى مستوى معين اذا ما أدركوا أن جزءا كبيرا من دخولهم الاضافى سيؤخذ منهم كضرائب ، ولذلك فالضرائب التصاعدية قد تدفع الناس الى العمل لساعات أقل ومن ثم فقد تؤدى الى خفض مجموع ناتج المجتمع الكلى .

والضرائب التى تفرض على أرباح الشركات تقلل من الكمية الحقيقية للارباح التى يحصل عليها الشركاء ، ومن ثم فقد تدفعهم الى خفض مستوى استثماراتهم عما قد تصل اليه فى غياب هذه الضرائب ، وانخفاض الاستثمارات فى مشاريع انتاجية مربحة يؤدى بداهة الى خفض الناتج القومى .

وحتى مواصلة التعليم من أجل الفوز بدخل أفضل قد لا يصبح مغربا بعد مرحلة معينة اذا كان معظم الدخل الذى يزيد به دخل المتعلم على من هم دونه علميا سيكون من نصيب الدولة فى شكل استقطاعات الضرائب .

ومثال آخر ، القوانين التى تفرض ضرائب عالية على تركة المورثين قبل توزيعها على ورثتهم ، الغرض منها بالطبع هو تقليل فوارق الدخل بين الناس .. ولكن تأثيرها هو فى دفع الناس الى رفع نفقاتهم وهم أحياء لأنهم يعلمون أن جزءا كبيرا مما سيوفرونه فى فترة حياتهم سيذهب للدولة بعد وفاتهم ، ولذلك بالطبع تأثيره على مجموع المدخرات ،

وللمدخرات تأثيرها البالغ على مجموع الاستثمارات ، وللاستثمارات تأثيرها على حجم الدخل القومى .

ويزعم بعض الاقتصاديين ، أن هذه القوانين التى فرضت من أجل ازالة الفوارق الكبيرة بين دخول الناس ، أدت الى هبوط مستوى الانتاج فى دول غربية كثيرة مثل بريطانيا وايطاليا .

ومن ناحية أخرى ، وحتى تحقق بعض الدول الرأسمالية عدالة توزيع الدخول بين الطبقات ولتقضى على الاحتكار عمدت هذه الدول الى تأميم الشركات الكبرى ، ولكن ثبت أن كثيرا من هذه الشركات التى أصبحت الحكومات تملكها أوشكت على الافلاس بل ان بعضها أفلست فعلا ، ولم يحفظ لها البقاء الا المعونات التى تغدقها الحكومات عليها .. وحتى مستويات انتاجية الافراد ، فى هذه الشركات المؤممة ، هبطت الى حد يصل الى أقل من نصف ما كانت عليه قبل تملك الدولة لها .

والاقتصاديون يعرفون منذ أمد بعيد أن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام ، وتجارب الشركات الغربية التى أصبحت ملكا للحكومات الاوربية تثبت ذلك ، وتؤكد أن التأميم ، ومهما كانت له من فوائد اجتماعية ، يؤدى الى حدوث أضرار اقتصادية يترتب عليها خفض مجموع الناتج القومى .

والناتج القومى هو الكعكة التى يأخذ منها كل فرد نصيبه .. ويتعذر بل ويستحيل رفع نصيب جميع الافراد ان لم يصحب ذلك زيادة فى حجم هذه الكعكة .

وخلاصة القول أن التجربة الفعلية تقودنا الى الاعتقاد أن كثيرا من الاصلاحات التى من شأنها توفير عدالة أفضل ، تؤدى فى كثير من الاحيان وبطريقة غير مباشرة وبالطبع غير مقصودة ، الى خفض كمية الناتج القومى ، وعليه فكل مجتمع لابد له فى كثير من المواقف أن يختار بين عدل أفضل ، وبين انتاج أكثر ، والاختيار للاسف ضرورى ، لأن للعدل ثمنه ، ولزيادة الانتاج ثمنها .

أما الذين يدعون أن هناك أنظمة اقتصادية تكفل أقصى درجات العدالة الاجتماعية وتضمن أعلى مستويات التنمية الاقتصادية فحالمون ايدلوجيون يدافعون عن أنظمة لم تجرب فى الميدان ولم ولن ترى الحياة الا على الورق ، وفى قاعات المحاضرات ..

تأملات في النمو الاقتصادي

يعتمد اقتصادنا اعتمادا كاد أن يكون كليا على البترول ، ولكن البترول فى يوم من الأيام لا محالة ناضب .

ونضوبه قد يكون تدريجيا ، وقد يكون مفاجئا ، ومع ذلك فالنتيجة واحدة : انتهاء البترول كمصدر دخل لنا .

وما العمل اذا ؟؟

لنبسط الأمور تبسيطا كبيرا ، يمكننا مقارنة المملكة اليوم برجل فى ربيع حياته الاقتصادية يتقاضى دخلا ماليا هائلا فى نهاية كل عام ، ولكنه يعلم أن هذا الدخل بعد فترة ومهما طالت سينقطع .

فما الذى يفعله الأفراد من أمثال هذا الرجل ؟

بالطبع يوفرون من دخلهم الهائل جزءا ، ويستثمرون ما يوفرون ليكون لهم دخل ثابت فى المستقبل بعد انقطاع هذا الدخل الهائل الزائل .

كذلك الحال بالنسبة للبلدان فان توفير جزء من الدخل واستثماره فى مشاريع مفيدة فى الوقت الحاضر يساعد على زيادة الدخل فى المستقبل .

وليتسنى لنا فهم هذا الأمر لابد من التحضير له بذكر شيء عن الدخل القومى .

الدخل القومي :

فى كل مجتمع من المجتمعات البشرية يتم انتاج آلاف ، وأحيانا ملايين من السلع والخدمات ولو أنك وضعت تسعيرة لكل ما ينتج فى أى عام من الاعوام ، وجمعت ذلك ،

لحصلت على رقم يقيس ما يسميه الاقتصاديون بالدخل القومى ،، اذا فالدخل القومى يقيس دخل المجتمع ككل فى أى سنة من السنوات .

وبالطبع هناك وسائل معينة محددة يعرفها ويتبعها المختصون فى جمع احصائيات الدخل القومى ، وكل الذى يهمنا فى الموضوع ، هو ملاحظة أن للدخل القومى إستخدامين لا ثالث لهما : فإما أن يستهلك فى نفس العام الذى ينتج فيه ، واما أن يوفر لاستخدامه فى السنوات القادمة ..

والذى يحدد كمية الدخل القومى فى أى عام من الاعوام هو مصادر المجتمع البشرية ، والطبيعية ، وقدرته التقنية على الاستفادة من هذه المصادر ، وتوفيراته من دخله فى السنوات الغابرة ، ومعاهدة الاجتماعية ، وحتى تقاليده وعاداته .

ولقد أجمع ذوو الاختصاص على أن العنصر البشرى ، ليس أهم وسائل الانتاج فحسب وانما هو الهدف الاساسى من كل عمليات الانتاج .

والارض وما تحتويه من معادن ، وثروات نفطية ، ومناطق خصبة زراعية ، أيضا تساهم مساهمة ، قد تكون فعالة ، فى رفع كمية الانتاج .

أما الذى يحدد قدرة المجتمع على الاستفادة من مصادره الطبيعية فهى قدرته التقنية .

ولن اتنطع فى تعريف التقنية ، وكل الذى أقصده هنا هو قدرة المجتمع على تحويل مصادره الطبيعية الخام وشبه الخام الى سلع ومواد نافعة .

ولقد لاحظ كثير من الباحثين أن عادات المجتمع وتقاليده وتراثه قد تدفع عجلة النمو الاقتصادى وقد تعيقها ... ونقاش هذا الموضوع قد يطول ويتشعب ، ولذلك لن نقول عنه فى هذه العجالة أكثر مما قلنا .

وبدون الاستقرار السياسى الداخلى والأمن من الغزو الخارجى يصعب التفكير فى استثمار طويل الأمد ويستحيل تطوير وسائل الانتاج .

دور التوفير في سنين خلت :

من الواضح أن وجود الطرق المعبدة ، والموانىء البحرية والجوية المنظمة ، ووسائل الاتصال التليفونية ، وغير التليفونية ، والمعدات الكبيرة ، والمبانى ، والجامعات والمعاهد ،

وغيرها أشياء كثيرة ، كلها ، وبدرجات متفاوتة ، تسهل عملية الإنتاج .

وهنا يأتى تأثير التوفير من دخل أى عام على ما يتلوه من أعوام .

فلولا التوفير فى سنوات مضت ، لما استطاع المجتمع بناء الطرق والموانى والسدود والمصانع والمبانى .

فحينما ننفق مبلغا من المال لنبنى فى سنة من السنين طريقا ، فإن تأثير ذلك على الإنتاج القومى فى المستقبل يختلف عن تأثير صرف نفس المبلغ فى شراء مواد استهلاكية ، لأننا ندفع تكاليف بناء الطريق فى سنة ، ولا يتم استهلاكه الا بعد عشرات السنين إن أحسنا عملية البناء الاصلية ، وفى كل سنة من هذه السنوات يساهم هذا الطريق بوسائل شتى فى رفع كمية الانتاج .

وحاصل القول أن استخدام جزء من مجموع الدخل القومى فى أشياء تعيش وتفيد لمدة سنوات هو استثمار يوسع القاعدة الانتاجية التى تحدد كمية ونوعية الانتاج فى المستقبل .

القاعِدَة الانتاجية والنمو :

وعلى مستوى معين من التعميم يمكننا القول أن قدرة المجتمع الانتاجية تعتمد على مصادره الطبيعية وعلى قاعدته الانتاجية .

وقاعدته الانتاجية تعنى قواه البشرية المدربة ، ومواده الأساسية من مصانع وطرق وموانىء ووسائل مواصلات ومبان وآليات .

وما عملية النمو الاقتصادى الا محاولة لتوسيع القاعدة الانتاجية .

أما المصادر الطبيعية فإن تأثيرها أقل بكثير مما كان يتصوره بعض الخبراء وعامة الناس على حد سواء ، فالبرازيل مثلا من أغنى دول العالم فى مصادرها الطبيعية ، وسويسرا من أفقر دول العالم فى المصادر الطبيعية ، ومع ذلك نجد أن سويسرا من أكثر الدول تقدما ونجد أن حظ البرازيل من التقدم منقوص .

ولقد أتت الحرب العالمية الثانية ودمرت معظم مصانع فرنسا وبريطانيا ودكت جميع الأراضى الالمانية دكا ومع هذا نجد أن نمو هذه البلدان فيما تلى الحرب من سنوات كان يسير بنسب لم يسبق لها مثيل .

ان تجربة غرب أوربا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لتعطى دليلا ملموسا على أن أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية ، هو العنصر البشرى المدرب ، والمعاهد والمؤسسات السياسية والاجتماعية التى توفر البيئة الصحيحة لازدهار الحضارة الصناعية .

ولكن تدريب القوى العاملة كان دائما أمرا صعبا ، ويحتاج لنفقات كبيرة ، لا تتأتى الا للدول التى تستطيع التوفير .

ان ما ينفق على طلاب المدارس والمعاهد والجامعات من أموال ، هى عبارة عن استثمار فيهم ، لأن الدراسة ترفع من انتاجية الدارس . .

ومع هذا ، فلابد من توفير المبالغ التى نستثمرها فى اعداد طلابنا ، لأن الطلاب يستهلكون الآن ولا ينتجون الا فى المستقبل ، ان مثلهم كمثل المحصولات الزراعية قبل نضوجها ، والتى لابد من توفير المال للانفاق عليها دون الحصول على دخل منها الا فى المستقبل حين نحصد ثمارها .

ان وسائل توسيع القاعدة الانتاجية ، والتى كما ذكرنا تحدد كمية الانتاج الكلى ، كثيرة ، ولكن أهمها هو رفع الكفاءات البشرية ، وتوفير المناخ الاجتماعى الصحيح الذى يدفع عجلة التقدم الاقتصادى ولا يعرقل حركتها .

صعوبة توسيع القاعدة الإنتاجية:

كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا ، والتى يسميها الغربيون تأدبا نامية ، تواجه مصاعب جسيمة فى محاولتها لتوسيع قاعدتها الانتاجية .

ولعل أهم هذه المصاعب هو عدم قدرتها على التوفير بسبب ضآلة دخلها القومى اذا ما قورن بعدد الأنفس التى تستمد من هذا الدخل وسائل معيشتها اليومية .

وربما كانت هناك مشكلة أخرى لا تقل خطرا عن مشكلة ضآلة الدخل . ألا وهى سوء استخدام ما توفره هذه الدول من أموال ومهما كانت زهيدة .

فالأموال التى تنفق على التعليم لا يتم انفاقها على نحو سليم ،، انك تذهب الى الهند ، أو مصر ، أو باكستان ، وتجد أن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وعالية الى عدد الذين يحسنون القراءة والكتابة ، لا تقل عن نسبة هؤلاء فى شمال أمريكا وغرب أوربا ، ولكن المشكلة أن الغالبية الساحقة من الشعب أمية ، لذا فربما كان من الأفضل انفاق كميات أكبر من الأموال على التعليم الابتدائى والثانوى بدلا من التركيز على التعليم الجامعى ما عدا الكليات التى يتخرج منها المدرسون ..

وكذلك الأموال التى تنفق على الصناعة كثيرا ما يسوء استخدامها ، فبدلا من الانفاق على الزراعة ، وعلى ما يتعلق بها من صناعة ، نجد أن كثيرا من الدول النامية تحاول انشاء صناعات حديثة ومتطورة جدا ومعقدة لدرجة يصعب على رجال هذه الدول فهمها وحسن ادارتها .

أضف الى كل هذه المصاعب انعدام الاستقرار السياسى فى كثير من البلدان النامية ، اذ أن للاستقرار السياسى أهمية قصوى يعرفها كل طالب من طلاب التنمية .

أما فى بلدان نامية وغنية فى مواردها المالية مثل المملكة (ومعظم بلدان الجزيرة العربية الاخرى) فان المشكلة تكمن فى عدم وجود التوازن الاقتصادى بين القاعدة الانتاجية العامة بين ضخامة رأس المال السائل المتوفر .

فاذا زادت المملكة من صرفها على مشاريع التنمية التى من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية ارتفعت السيولة وتبع ذلك ارتفاع فى نسبة التضخم المالى ، وإن هى خفضت من هذه المصروفات تأجل توسيع قاعدة الانتاج .

اذا فالمخططون الاقتصاديون فى المملكة ، يحاولون جاهدين ، اختيار المشاريع الاستثمارية التى يرجون أن تساهم حقا فى رفع كمية الانتاج فى المستقبل دون رفع نسبة التضخم المالى فى الوقت الحاضر .

ولذا نجد أن خطتى التنمية الأولى والثانية فى المملكة ركزتا على حشد المواد الاساسية

مثل الطرق والموانىء والتليفونات والتى لا يتم انتاج ذات بال بدونها .

وبعد ذلك بدأ المخططون الاقتصاديون فى المملكة يركزون على بعض الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، وعلى الصناعات التى تستخدم النفط كمادة خام أولية مثل المصانع البتروكيمائية فى ينبع والجبيل .

ونرجو من الله أن يكتب لهذه المشاريع التوفيق والنجاح .

وأظن أن قياس نجاح المشاريع الصناعية يتم بمعرفة مقدار ما تضيفه من دخل اضافى وما تساهم به من تطوير للعناصر البشرية الوطنية التى تعمل فيها .

فلاقامة المصانع فائدتان : احداهما واضحة جلية ألا وهى توفير مصدر دخل اضافى ، والأخرى ، أقل وضوحا ، وربما أكثر أهمية على المدى الطويل ، ألا وهى المساهمة فى تدريب الايدى العاملة السعودية على المهارات الصناعية .

إن هذا الأمر أمر علمي بحت ، ولابد فيه من اجتهاد ، والمخططون قد ينجحون مرة ، وقد يكونون أقل نجاحا فى مرات أخرى ، ولكن الامر أصعب مما يبدو لأول وهلة ، وعزاؤهم أنهم يعلمون أن لكل مجتهد نصيب من نجاح ولو بعد حين .

وملخص القول هو أننا قد لا نخطىء اذا رأينا أن أهم عنصر من عناصر التنمية هو العنصر البشرى المدرب ، ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا فى تدريب وتثقيف أبناء شعبنا ، كما يجب أن نسأل أنفسنا قبل تنفيذ أى مشروع صناعى أو زراعى عن القدر الذى سيساهم فيه هذا المشروع فى رفع مستوى الكفاءات البشرية .

ولكن فى الوقت نفسه يجب أن أؤكد أن التنفيذ أصعب من كتابة المقترحات ، والحلول لكل الصعوبات تبدو دائما أسهل لمن يراقب الاحداث عن بعد مثلى .

ومع ذلك كله ، فان الغرض من الكتابة فى مثل هذه الأمور ، هو إجبار الكاتب والقارىء ، معا ، على التفكير الجدى ، فى مواضيع تستحق التأمل والتفكير ..

القطاع العام والقطاع الخاص

وحوافز كل منهما على العمل والإنتاج

فى معظم بلدان العالم نلاحظ وجود قطاعين يقومان بإنتاج مايمكن إنتاجه من سلع وخدمات.. أحدهما هو القطاع العام وهو ذلك الجزء الذى تشرف على ادارته أوتملكه الدولة ، أما القطاع الخاص فيملكه فرد أو أفراد أو شركات ومنشآت خاصة .

ولقد لاحظ ذوو الاختصاص من اقتصاديين واداريين أن متوسط انتاج الفرد فى القطاع الخاص ، وفى أى بلد تقريبا، تفوق بكثير متوسط ماينتجه الفرد المناظر فى القطاع العام ، فاقترح بعضهم ان مايفسر هذا الاختلاف هو الفرق فى الكفاءات الإدارية والاستعداد الفكرى بين العاملين فى كلا القطاعين . أما البعض الآخر فادعى ان مصدر الاختلاف هو النقص فى التخطيط .

ولكن التحليل المجرد يدعو الى الاعتقاد انه لايوجد فرق ذو أهمية بين العاملين فى كل من القطاعين من حيث القدرة الفكرية والاستعداد النفسى على العمل ، فما الذى يفسر إذا الاختلاف الملموس بين متوسط انتاجية الفرد من أعضاء كل من الفئتين ؟ ؟

يرى الاقتصاديون سببين لهذا التباين :

أحدهما ، الدوافع النفسية على العمل فى كل من القطاعين .

والآخر ، نوعية السلعة أوالخدمة المراد انتاجها .

ويمكن فهم أهمية الدوافع النفسية فى الانتاج اذا تذكرنا أن إنتاج بعض السلع يستدعى تعاون أكثر من شخص واحد،واذا تحققنا من القانون الاقتصادى القائل أن تقسيم العمل إلى أجزاء يؤدى الى تحسين الانتاج ووفرته .

ولكن تعاون أكثر من شخص فى إنتاج سلعة ما له مظاهر سلبية.. فالبشر بطبيعتهم يفضلون الراحة على العمل ، واذا كان يؤدى نفس العمل أكثر من شخص فإنه يوجد دافع

لدى كل عضو من أعضاء الفريق على التقاعس ونيل أكبر قسط من الراحة حيث يصعب تحديد الشخص الذى تهاون فى أداء عمله مادام واحدا من جماعة .

وفى كلا القطاعين يتخصص أفراد فى تنظيم الانتاج الجماعى ويسمى هؤلاء الافراد عادة بالمديرين ويجب على المديرين مكافحة التقاعس وتشجيع الأداء ، ولكن حوافز المديرين فى القطاع الخاص تختلف عنها فى القطاع العام .

فدخل المدير فى القطاع الخاص يتأثر بقدر مايستطيع توفيره من نفقات.. فادا كان هو المالك فمن الواضح أنه سيبذل قصارى جهده فى توفير كل مايمكن توفيره من نفقات . . أما نظيره فى القطاع العام فلايتأثر دخله بما يوفر المشروع أوالمصلحة التى يديرها من نفقات ، بل ان العكس صحيح أحيانا فلو اقترح تخفيض ميزانية مصلحته فى عام فيصعب عليه ان لم يستحل الحصول على ميزانية أكبر من الأعوام التالية . .

وفى كثير من الأحيان نجد أن مرتبات ومكافآت مديرى المصالح والمؤسسات العامة تعلو وتهبط بقدر عدد من يعمل فى أقسامهم ، فلذلك يحاولون جاهدين توظيف أكبر عدد ممكن بدلا من العكس .

وحاصل القوم ان من مصلحة المديرين فى القطاع العام انفاق كل مايحصلون عليه من أموال عامة بدلا من توفير كل مايمكن توفيره..!

وكما ألمحنا فى بداية هذا المقال فإنه بالاضافة إلى أن حوافز المديرين فى القطاع العام تشجع على التبذير والإسراف فإن هناك أمرا آخر يساعد على خفض مستوى الانتاج فى هذا القطاع ألا وهو نوعية السلعة أوالخدمة المطلوب انتاجها .

فمن السهل تقييم المدير فى القطاع الخاص حيث أن الهدف من كل نشاطه هو الحصول على أكبر دخل ممكن بأقل تكاليف تسمح بها الظروف الاقتصادية . وبذلك يمكن الحكم على كفاءته بقدر مااستطاع أن يظفر به لمشروعه من مكاسب .

أما بالنسبة لنظيره فى القطاع العام فيصعب إن لم يتعذر قياس نجاحه أوفشله،حيث أنه عادة يقوم بإنتاج خدمة تباع مجانا،وفى بعض الأحوال تخضع نشاطاته لاعتبارات سياسية واجتماعية تتجاوز المقاييس والموازين الإقتصادية .

كيف تستطيع مثلا أن تقارن أداء مدير يشرف على مصنع ينتج الحليب بمدير الجوازات ؟

من الواضح أنه يسهل علينا معرفة مدى نجاح أوفشل مدير مصنع الحليب بمعرفة نسبة مكاسبه أوخسارته . ويحدد المكسب والخسارة فى هذا المشروع الخاص نوعية وكمية ماينتج من حليب ومجموع تكاليف كل لتر منه ويمكن قياس كل ذلك بدقة متناهية .

وإذا حاولنا تقييم مستوى الكفاءات الانتاجية فى ادارة الجوازات فسنواجه صعوبات عظام . . فلو اتخذنا من عدد المراجعين مقياسا فلن يدلنا على شىء ،لأن المهم أداء الخدمة وليس عدد المرات التى نتردد للحصول عليها . ولو اتخذنا عدد الجوازات والتأشيرات مقياسا فلن نفلح أيضا لأن هناك عوامل أمنية تؤدى إلى تأخير الإنجاز فى كثير من الأحيان .

ولكننا سنتبين أهمية اختلاف الحوافز فى كل من القطاعين على الكفاءة الانتاجية حتى حينما تكون الغاية المستهدفة من الانتاج واحدة وحينما تكون السلعة المنتجة فى كل من القطاعين من نفس النوع أيضا .

ولنضرب لذلك مثلا بمقارنة مدير مستشفى حكومى بمدير مستشفى خاص .

أولا : النفقات ، مدير المستشفى الحكومى يود الحصول على أحدث الالآت ويرغب فى توظيف أكبر عدد ممكن من الأطباء والممرضات وغيرهم حيث أنه لايهمه مجموع ماينفق إذا سمحت له ميزانيته بذلك . أما مدير المستشفى الخاص فعلاوة على رغبته فى الحصول على كل الأشياء التى يريدها مدير المستشفى الحكومى فانه يهتم إهتماما كبيرا بكمية نفقاته حيث أن لذلك أهمية بينة بالنسبة لأرباحه فى آخر العام .

ثانيا : نوعية الخدمة ، لايهم مدير المستشفى العام ارضاء المرضى بقدر مايهم ذلك مدير المستشفى الخاص ، لأن رضى هؤلاء المرضى هو مصدر دخل الأخير ولايؤثر بطريقة ملحوظة على دخل الأول ، والملاحظ أن أهم العوامل تأثيرا على مستقبل مديرى المصالح العامة هو رضى أوسخط رؤسائهم وليس رضى أوسخط المواطنين الذين يستفيدون من الخدمة .

ولو بحثنا عن أمثلة أخرى فى الفرق بين تصرف العاملين فى كل من القطاعين لوجدنا عدداً كبيرا منها . . ولعل من أكثر ذلك شيوعا هو تصرف الناس فى قيادة السيارات واهتمامهم بها حينا تكون ملكا شخصيا لهم وحينا تكون من ممتلكات الدولة أوالشركات .

ان معظم الأفراد يعتنى بسيارته ويهتم بصيانتها حينا تكون ملكا له لأنه يعرف أنه بذلك يحافظ على ماله الخاص ويأمل فى أكبر عائد ممكن من بيعها بعد استعمالها ، أما اذا كان قائد السيارة لايملكها فهو يتصرف فيها ولايعنيه المحافظة عليها إذ لن تعود عليه أى فائدة نتيجة لعنايته بها وصيانته لها فى سنوات استعماله لها .

ولذلك فمن الواضح أن العادة المتبعة فى إعطاء بعض الموظفين فى القطاعين الخاص والعام سيارات يستخدمونها ولايملكونها يكلف المجتمع ككل تكاليف باهظة ويهدر ثرواته . . ويمكن توفير ذلك لو أعطيت هذه السيارات لهؤلاء الموظفين ملكا خاصا لهم حيث أنهم سيتحاشون إساءة استعمالها بكل طريقة ممكنة وبذلك يوفرون على المجتمع نفقات يمكن توفيرها .

ويمكن إيجاز ماتقدم فى القول بأن العاملين فى القطاع العام ، ليسوا أكثر شرا ، ولاخيرا ، ولاكفاءة ، ولااخلاصا ، من العاملين فى القطاع الخاص،وما الفرق فى أداء وانتاجية الأفراد فى كل من القطاعين الا نتيجة تحتمها الفوارق فى الدوافع والحوافز التى تتحكم فى الناس طبقا لظروف أعمالهم .

وكل هذا لايعنى زوال الحاجة إلى الاصلاح الادارى والبحث عن أفضل الطرق لرفع كفاءة العاملين فى القطاع العام ولكن الشىء الواضح أن القطاع الخاص أيضا يبحث عن أفضل الوسائل التى من شأنها رفع الكفاءة الادارية التى تحسن الإنتاج وتزيد من وفرته . .

ومهما وصلت اليه علوم الادارة العامة من دقة علمية (وهى أبعد ماتكون عن ذلك الآن) فلن تستطيع تغيير الحقيقة التى حاولنا لفت الانتباه اليها الا وهى اختلاف الدوافع النفسية على العمل بين العاملين فى كل من القطاعين وهذه الحقيقة هى أهم العوامل التى تفسر الفرق بين مستوى الإنتاجية الفردية لكل فرد من أفراد هاتين الفئتين .

التقنـــية
بين الحقيقـــة والأوهـــام

لايخفى على أحد أن كثيرا من الكتاب ورجال الفكر العرب يرون أن سبب تخلف الوطن العربى الاقتصادى يرجع بالدرجة الأولى الى تخلفه التقنى .

وبالطبع لايستطيع أحد أن ينكر أن العالم العربى متخلف ماديا واقتصاديا ولايستطيع أحد أن ينكر أنه أيضا متخلف تقنيا .

ولكن الحقيقة التى يجدر بنا تأكيدها هى أن التقنية (التكنولوجيا) ظاهرة من ظواهر المعرفة العلمية ونتيجة لها وليست هى السبب فى التقدم الحضارى والعلمى .

كيـــف ؟ ؟

إنك قد تسأل المهندس عن التقنية وقد يقول لك أنها تطبيق الحقائق العلمية فى صناعة الأشياء .

وقد تسأل الاقتصادى عن التقنية فيقول لك ان التقنية فى جوهرها هى عبارة عن تحويل مصادر المجتمع الخام وشبه الخام الى أشياء يمكن الاستفادة منها . فالسيارة على سبيل المثال هى عبارة عن حديد ومطاط وزجاج ومواد أخرى حولـت عدة مرات من صورتها الاصلية ثم وحدت جميعا طبقا لقوانين علمية.وكانت نتيجة ذلك كله آلة يستفاد منها ويستخدمها من يعرف هذه القوانين التى تحكم ميكانيكية حركتها وكيمائيات موادها ومن لم يعرف من ذلك شيئا .

أى أن التقنية أوالتكنولوجيا بالنسبة للمهندس وبالنسبة للاقتصادى ليست الا تطبيقا للحقائق العلمية .

اذا فالذين يريدون تحقيق التقدم التقنى عليهم أن يطالبوا بالتقدم العلمى لأن التقدم التقنى نتيجة للتقدم العلمى وليس العكس .

والتقدم العلمى الذى بدوره يؤدى الى تطور تقنى هام لايمكن أن يتحقق نتيجة لوجود عالم أوعالمين أوثلاثة ، بل انه مستحيل إذا كان التعليم لايشمل عددا كبيرا من الناس .

فمن الواضح أن وجود علماء عرب أوهنود على سبيل المثال ومهما كانت القدرات الفردية لهؤلاء العلماء لن يؤدى الى تقدم تقنى واسع الانتشار مادامت الغالبية العظمى من الشعب العربى والشعب الهندى أمية لاتحسن حتى قراءة أبسط التعليمات والارشادات .

فالتقدم التقنى ليس نتيجة لجهود فردية وانما نتيجة لتطوير اجتماعى شامل متكامل .

ونحن كثيرا مانقرن أسماء علماء معينين باختراعات معينة ثم نظن خطأ أن ذلك هو سبب تقدم الغرب التقنى .

ولكن الحقيقة هى أن الحضارة الغربية فى جوهرها عبارة عن تحدى للطبيعة ومحاولة جادة لفهم قوانينها ومن ثم السيطرة عليها .

فالغربيون نجحوا فى تذليل كثير من المصاعب الطبيعية التى تعيق الانتاج والحركة مثل طول المسافات وشدة الحرارة وشدة البرودة وقلة الأمطار أوكثرتها وغير ذلك من الأشياء .

بالطبع كلنا نعرف أن لتحدى الطبيعة مظاهر سلبية لعل أهمها تلوث الجو وتلوث مياه البحار والأنهار وهو ماأدى الى انقراض بعض أنواع الطيور وبعض أنواع الأسماك وبعض أنواع الأحياء الأخرى .

بل ان كثيرا من العلماء يرون أن انتشار بعض أنواع السرطان يعود الى أسباب بيئية بحتة .

ومن الواضح أن وجود هذه المعضلات « البيئية » يثبت أن قدرة الانسان على تحدى الطبيعة وعسفها لتخدم أغراضه الانتاجية والمعيشية لها حدود .

فالعلماء يقولون ان استخدام كثير من المخترعات الميكانيكية التى تنفث فى الجو مواداً كيمائية قد تجلب كوارث طبيعية تخل بالتوازن المطلوب بين العوامل الطبيعية المختلفة كأشعة الشمس وتبخر الماء وغير ذلك من الأشياء بالإضافة الى ماتسببه من أضرار لسكان المدن الذين يتنفسون هواء مشحونا بالسموم الكيميائية .

فاذا عدنا الآن الى مشكلة العالم العربى التى تتعلق بتخلفه التقنى ومعالجة هذه المشكلة بوضع أسس التقدم التقنى الذى يؤدى إلى ازدهار اقتصادى يكون من ثماره ارتفاع مستوى معيشة شعوبه وأفراده ، فاننا لانظن ان هناك وصفة سحرية يستطيع المجتمع المتخلف بواسطتها التحول بين يوم وليلة الى مجتمع تقنى حديث .

ولعل الطريق الوحيد للوصول الى هذه الغاية هو انتشار التعليم والقضاء على الأمية ، ولكن هذا الطريق وان اتسم بالفعالية المؤكدة لتحقيق هذا الهدف ، فإنه طريق طويل يستغرق سنوات عديدة .

ولقد يقول قائل:لو أن انتشار التعليم فى حد ذاته يؤدى الى تقدم تقنى شامل لتقدمت الهند ، ولتقدمت مصر ، ولتقدمت الباكستان . . لأنك قد تذهب الى احدى هذه البلدان فتجد جحافل من الجامعيين العاطلين الذين لم يستطيعوا تحقيق تقدم تقنى شامل ، وبل ان وجودهم أدى الى زيادة نسبة البطالة التى تعانى منها مجتمعاتهم .

ولكن المشكلة التى تعانى منها الهند ومصر والباكستان وربما تركيا ليست فى وجود مئات الألوف من الجامعيين ، ولكنها فى وجود الملايين من الأميين . . أى أن عدد هؤلاء الجامعيين وان وصل الى مئات الآلاف فليس الا قطرة من علم فى بحر من الجهل .

وحاصل ماتقدم انه يجب أن يكون التعليم شاملا اذا كان يرجى منه تطور تقنى شامل ، وانتشار التعليم قد يكون أهم بكثير من ارتفاع مستواه مع تراجع نسبته . أى أنه من الافضل ان يجيد القراءة والكتابة ثمانين فى المائة من مجموع الناس وأن يكون بينهم خمسة فى المائة من الجامعيين،على أن يجيد القراءة والكتابة عشرون فى المائة من المجموع الكلى للناس وأن تكون نسبة الجامعيين عشرة فى المائة من أفراد المجتمع .

كذلك فإن من أهم مميزات الدول المتقدمة تقنيا هو غياب الفارق الكبير بين مستويات تعليم الناس فى الريف وفى المدن .

فالفلاح الأمريكى مثلا يقرأ الصحف كما يقرأها سكان شيكاغو أو نيويورك ، وأطفاله يدرسون فى مدارس لايقل مستواها العلمى عن مستوى مدارس المدن الكبرى ، وقد تجد

من هؤلاء الفلاحين رجالا ونساء أكملوا تعليمهم الجامعى وتجاوزوا مرحلة الدراسة الجامعية الى الدراسات العليا .

ان استيراد ثمرات التقنية من مواد استهلاكية كالسيارات والطائرات والتلفزيونات والثلاجات ممكن ويتوقف على وجود المال ، أما استيراد التقنية نفسها فيتوقف على وجود العقول التى صقلها العلم ومكنها من الاستفادة منها فى أعمال انتاجية .

ان الذى يقف دون سلوك طريق التقدم التقنى السريع هو ظلمة الجهل التى أخفت معالم هذا الطريق بالنسبة للغالبية الكبرى من العرب ومن المسلمين ومن أبناء العالم الثالث فى كل مكان .

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن التقدم التقنى للغرب على الكتلة الشرقية قد توقف كذلك على نفس العوامل السابقة ، فبقدر افتقار الشرق الى انتشار التعليم كان تخلفه عن الغرب فى التقدم التقنى .

وفى نهاية المطاف فالمهم هو الانسان .

والناس فى كل مكان متساوون تقريبا فى قدراتهم الفطرية ومواهبهم الطبيعية ، وانما الذى يميز بعضهم عن البعض الآخر هو العلم ووجود المؤسسات الاجتماعية التى تكافىء المنتج الخلاق وتعاقب المتقاعس الكسول .

التحديات الاقتصادية
التي تواجهها دول الجزيرة العربية

ان المشكلة الاقتصادية الأولى التى تواجهها معظم الدول المتخلفة اقتصاديا ـ والتى يسميها الغربيون تأدبا نامية ، مع أن حظها من النمو قليل ـ هى عدم قدرة هذه الدول على توفير ماتحتاجه من أموال لتمويل مشاريعها الانمائية بسبب ضآلة دخلها القومى الذى تجد تلك الدول نفسها مضطرة الى استخدام معظمه فى قوتها اليومى .

أما دول الجزيرة العربية المصدرة للبترول ، فمثلها كمثل رجل وجد نفسه وبدون أى سابق اعداد ، يتمتع بدخل مالى هائل ، ولكنه يعلم أن هذا الدخل بعد فترة ومهما طالت لامحالة زائل .

أى أن اقتصاديات دول الجزيرة العربية (اذا استثنينا اليمن بشطريه) تتميز بارتفاع الدخل كما تتميز بوحدانية مصدره .

ولذلك ، فالتحدى الاقتصادى العظيم الذى تواجهه هذه الدول هو قدرة كل منها على توفير جزء من دخلها الحالى المرتفع واستثماره فى مشروعات انتاجية تساعد عل زيادة الدخل فى المستقبل القريب والبعيد .

والذى يحدد دخل المجتمع وفى أى سنة من السنين ، هو نوعية وكمية مصادره الطبيعية (كالبترول مثلا) ، **وقاعدته الانتاجية** .

والمقصود بالقاعدة الانتاجية هو الطاقات البشرية المدربة والمواد الاساسية من طرق وموانىء ووسائل اتصال ومبان ومصانع وآليات .

وبصورة عامة يمكننا القول أن عملية النمو الاقتصادى هى عبارة عن محاولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية .

ويرى كثير من قادة الدول التى لم تحقق تقدما اقتصاديا يذكر ، أن الذى أعاق توسيع قاعدة بلدانهم الانتاجية هو تدنى مستوى دخل هذه البلدان الى حد يجعل توفير الأموال الضرورية لحشد المواد الاساسية التى لايتم بدونها انتاج ذو بال أمر صعب المنال .

أما فى بلدان جزيرة العرب البترولية ، فان المشكلة تكمن فى عدم وجود التوازن الإقتصادى بين القاعدة الانتاجية العامة وبين ضخامة رأس المال السائل المتوفر . .

كيــف ؟؟

ان أحد الوسائل لتوسيع القاعدة الانتاجية فى الدول النفطية هو انفاق جزء كبير من الدخل على اقامة المصانع وخاصة مصانع المواد البتروكيائية نظرا لتوفير البترول كمادتها الخام ، وذلك لأن لهذه المصانع فائدتين :

احداهما ، واضحة جلية ألا وهى توفير مصدر دخل اضافى ، والأخرى أقل وضوحا ولكن أكثر أهمية فى توسيع القاعدة الانتاجية ، ألا وهى المساهمـة فى تدريب الأيدى العاملة الوطنية على المهارات الصناعية .

ولكن ارتفاع دخل المواطنين يجعل اقامة الصناعات مهمة صعبة ؟

فالمواطن الذى سيقبل العمل فى المصانع يريد مستوى عال من الأجور ، بحيث يكون الأجر أكثر بكثير من قيمة مايضيفه هذا المواطن الى انتاج المصنع.

ولذلك ، فالصناعات الوطنية قد تكون وطنية الاسم فقط . . فعمالها من جنوب شرق آسيا ومديروها من أمريكا ، وآلاتها من اليابان وغرب أوروبا .

وبعبارة أخرى ، فان الصعوبات التى يواجهها القائمون على انشاء صناعات فى دول العرب البترولية ، هى صعوبات اقتصادية حقيقية لها علاقة بطبيعـة اقتصـاديات هذه البلدان ولم تنشأ هذه الصعوبات من سوء إدارة أونقص فى التخطيط . .

وما العمـل ؟ ؟

أولا : لابد من متابعة محاولات التصنيع بعد التعرف على الصعوبات التى تقف فى طريق هذا التصنيع حتى حينا تكون بعض الصناعات غير ذات جدوى اقتصادية بيّنة.. لأن بعض الصناعات ضرورة أمنية .

ثانيا : يجب أن يكون التركيز على العنصر البشرى فى محاولة توسيع القاعدة الانتاجية ، لأن التجربة الميدانية والنظرية الاقتصادية يثبتان أن أهم عنصر من عناصر القاعدة الانتاجية ، هو الطاقة البشرية من ذهنية وجسدية.

لقد أتت الحرب العالمية الثانية وأدت إلى تدمير معظم وسائل الانتاج من مصانع وطرق وآليات فى فرنسا وبريطانيا ودكت جميع الأراضى الألمانية دكا ، ومع هذا نجد أن نمو هذه البلدان فيما بعد الحرب العالمية من سنوات كان يسير بنسب لم يسبق لها مثيل ، ولم يقابلها إلى يومنا هذا نظير .

إن الحرب العالمية دمرت قاعدة ألمانيا الانتاجية المادية بكليتها ، ولكنها أبقت جزءا من أهم عناصر تلك القاعدة الانتاجية ألا وهو الانسان الألمانى المدرب المنضبط .

ان وسائل توسيع القاعدة الانتاجية والتى كما ذكرنا تحدد كمية الانتاج الكلى ، كثيرة .. ولكن أهمها ، هو رفع الكفاءات البشرية .

وكيف يمكن رفع كفاءة الانسان ؟ ؟

لعل أهم وسائل ذلك هو العناية بتعليمه وبصحته ومسكنه .

إن توفر المسكن المريح . . والعناية الصحية الجيدة ومحو الأمية أشياء فى حد ذاتها لاتضمن تحقيق انتاج أفضل وان كان غيابها يكفل تخلفا أبديا لامخرج منه .

إن الانسان ومهما كان مستوى اعداده العلمى ، ومهما توفرت له من خدمات صحية ، ومهما كان نوع مأواه ، لايستطيع الانتاج بمفرده . . ولذلك فوجود المعاهد والمؤسسات الاجتماعية التى توفر البيئة الصحيحة لتحويل الانسان من مستهلك متواكل الى منتج مفكر لاتقل أهمية عن وجود المدارس أوالمستشفيات والمساكن الصحية .

واليوم ، نجد أن كثيرا من الكتاب يركزون على « التقنية » وعلى « العنصر المنظم » وأنا لاأريد أن أنكر أهمية التقنية وأهمية التنظيم ، ولكننى أرى أن هذا تركيز يخطىء الهدف ، ان صح هذا التعبير .

لمــاذا ؟

أولا : لأن المخطط كما هو واضح جزء من الانسان المدرب الذى يعيش فى بيئة صالحة .

وثانيا : لأن التقنية فى جوهرها هى قدرة المجتمع على تحويل مصادره الطبيعية الخام وشبه الخام الى سلع ومواد نافعة .

أى أن التقنية ، نتيجة من نتائج وجود الانسان المفكر الخلاق فى مناخ اجتماعى صحيح وليست السبب الاصلى فى رفع انتاجية هذا الانسان .

ومن الأخطاء الشائعة حتى وان كانت معروفة للجميع تقريبا هو استيراد التقنية الاجنبية التى صممت ونفذت لحل مشاكل بيئات تختلف عن بيئات الدول المستوردة .

الا أننى أود المسارعة إلى التأكيد ، أننى لم أقصد مما أسلفت ذكره أنه يجب على العرب حرمان أنفسهم من ثمرات التقنية الغربية التى ليس بخاف امكانية الاستفادة منها ، وبل انه قد يستحيل احراز أى تقدم اقتصادى بدون الاستعانة بها فى بادىء الأمر على الاقل .

وخلاصة القول ، هو أن اقتصاديات كثيرٍ من الدول العربية تعتمد اعتمادا كاد أن يكون كليا على البترول . . ولكن البترول فى يوم من الأيام لامحالة ناضب . . ولذلك ، لابد من استثمار بعض عائداته الزائلة فى خلق ثروة دائمة ، ولعل أهم ثروة يمكن لأى مجتمع الظفر بها هى العنصر البشرى الواعى المدرب . . وعليه ، فقد لايخطىء من يرى أن أهم الاستثمارات على الاطلاق هو الاستثمار فى بنى الانسان .

ولعل أصدق دليل على ذلك هو التجربة اليابانية فى ميدان التنمية الاقتصادية فكلنا يعلم أن الجزر اليابانية محرومة من المصادر والثروات الطبيعية ومامصدر ازدهار اليابان الاقتصادى الا الانسان اليابانى الواعى المدرب .

القسم الثاني

النقود والبنوك

- ألف باء النقود
- كيف تصل الريالات إلى أيدي الناس وكيف يتداولونها ؟
- كدنا ان ندخل القرن الحادي والعشرين وبنوكنا التجارية تعيش في القرون الوسطى.
- لماذا ترتفع قيم عملات وتنخفض قيم عملات أخرى .

ألف باء النقود

ليس من المغالاة القول أن عددا كبيرا من الناس يعتقدون أن علم الاقتصاد هو عبارة عن اسم آخر لدراسة النقود . . !

ولكن على الرغم من أهمية النقود فى حياتنا اليومية ، وعلى الرغم من كثرة الحديث عنها فى الصحف والاذاعات ، فقد أحاطت بها هالة من الأوهام والخرافات تحسدها عليها بقية فروع الاقتصاد والعلوم الاجتماعية . . ولعل أهم هذه الخرافات رواجا هو مايقال بأن مايفسر قوة العملات أوضعفها هو وجود أوعدم وجود رصيد يغطيها . أضف إلى ذلك علاقة الذهب بالعملات ومايحيط بهذا أيضا من معتقدات خاطئة كل الخطأ أوبعض الخطأ .

ماهى النقود ؟ ؟

ان الاقتصاديين يعرفون النقد بأنه أى شىء يقبله الناس فى تسديد الديون وكبديل لما يبيعونه من سلع ومواد . والخبراء متفقون وكادوا أن يجمعوا ، على أن نقود أى بلد تتكون من العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية فى البنوك التجارية (لأنه يمكن تحويلها إلى عملة بسرعة وسهولة) .

ولكن إذا كانت النقود تشمل كل مايسك من معدن ويطبع من أوراق فمن يحدد كمية هذه المطبوعات التى لاتألو جهدا فى وضعها فى حرز أمين ؟ . . من يحدد كم من فئة الريال ؟ ومن فئة الخمسة ريالات ؟ وفئة العشرة ؟ وفئة الخمسين ؟ ولاننسى فئة المائة ؟ الأمر أكثر بساطة مما يبدو لأول وهلة.وقد يكون من المفيد أن نستبق الى القول بأنه ليس للتغطية دور فى تحديد كمية أوفئة النقد كما سنرى فيا بعد .

فحينما يحتاج أحد المواطنين لمبلغ ١٠٠٠ ريال مثلا فانه يذهب الى البنك الذى يتعامل معه ويكتب شيكا على حسابه بمبلغ ١٠٠٠ ريال والبنك سيدفع ماطلبه «عميله» وبأى فئة أراد شريطة أن يكون ايداع هذا المواطن يكفى لتغطية الشيك الذى كتب.

ولكن من أين يأتى البنك بهذه الآلاف بل الملايين التى يدفعها لعملائه ؟

انه يأتى بها من بنك البنوك اى البنك المركزى الذى تتعامل معه البنوك التجارية ويسمى هذا البنك فى المملكة العربية السعودية « مؤسسة النقد العربى السعودى » وهى المؤسسة الوحيدة فى المملكة المصرح لها بإصدار النقود.

نعم البنوك التجارية تتعامل مع بنك يقدم لها خدمات تشابه ماتقدمه هى من خدمات لعملائها. وفيه تحفظ مايفيض عن حاجتها من النقود، والمؤسسة لاتصدر كل ماتحتاجه البنوك من عملات فحسب. ولكنها تصدر أيضا كل ماتحتاجه الدولة من نقود.

كيـف ؟

إن الدولة تحصل على معظم دخلها عن طريق البترول. وعائدات البترول تتكون من عملات أجنبية (أهمها الدولار). وهذه العملات تودع باسم المؤسسة فى بنوك أجنبية. فاذا ما احتاجت الدولة لمبلغ من الريالات فانها تكتب شيكا على حسابها لدى المؤسسة كما يفعل المواطن العادى حينما يحتاج إلى مبلغ من حسابه فى بنك تجارى وتصرف المؤسسة للدولة هذا الشيك بالريالات مقابل ماتطرح من حساب الدولة عندها من دولارات، وتظل الدولارات لدى المؤسسة ولكن يتغير سجل « الدفاتر» بحيث يزيد رصيد الدولة من الريالات وينقص رصيدها من الدولارات.

ولنعد الآن إلى السؤال الذى قد يدور فى أذهان معظم القراء : من الذى يحدد كمية النقد وفئاته ؟

ان مصروفات الحكومة ومصروفات المواطنين العاديين تحدد ذلك. فالمواطن العادى يستطيع الحصول على أى مبلغ يريد من البنك الذى يتعامل معه فى حدود ايداعاته، ودخل المواطن يحدد قدرته على الحصول على مايريد من نقد. والبنك بدوره يستطيع أن يحصل على مايريد من مؤسسة النقد على شرط أن لايتجاوز طلب البنك ايداعاته فى

المؤسسة . وايداعات المواطنين جميعا فى البنوك التجارية تحدد مقدار ايداعات البنوك التجارية فى مؤسسة النقد . وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة فدخلها هو الذى يحدد قدرتها على الحصول على ماتريد من ريالات .

وبعبارة أخرى فان دخل الحكومة ودخل المواطنين ، سواء من كان منهم يعمل فى القطاع الخاص (التجارة والزراعة مثلا) أو من كان منهم يعمل فى الحكومة أو فى القطاع العام هو الذى يحدد كمية النقد المتداول . ومتطلبات المواطنين هى التى تحدد فئاته . فالمؤسسة تزيد مثلا من كمية فئة العشرة ريالات إذا زاد طلب البنوك عليها . والبنوك بدورها لاتطلب الا الفئة التى يطلبها زبائنها .

خلاصة ماتقدم أن دخل الأفراد يحدد ودائعهم فى البنوك التجارية وهذا بالتالى يحدد ودائع البنوك لدى المؤسسة. ولكن الذى يحدد مجموع دخول المواطنين فى المملكة العربية السعودية وبالتالى ودائعهم بالدرجة الأولى هو نفقات الدولة ، فان ارتفعت نفقات الدولة كثرت النقود المتداولة وان انخفضت قلت كميتها .

إذن ماذا يمنع الدولة من زيادة نفقاتها بحيث تجعل كمية الريالات المتداولة أكثر من عدد حبات رمال صحرائنا الشاسعة ؟

يمنعها من ذلك نفس السبب الذى يمنع « البنك الأهلى التجارى » أو « بنك الرياض » أو أى بنك تجارى آخر من الحصول على ريالات تزيد على كمية ودائعه لدى المؤسسة . أى أن دخل الدولة هو الذى يحدد كمية ودائعها لدى مؤسسة النقد وذلك يحدد بالتالى كمية ماتستطيع الحصول عليه من ريالات .

ولكن الأمر بالنسبة للدولة أكثر تعقيدا منه بالنسبة للبنوك التجارية . فالمهم بالنسبة للدولة ليس وجود ودائع تغطى مصروفاتها فحسب ولكن هناك أمر آخر أكثر خطورة وأهمية وهو تأثير مصروفاتها على الأسعار.وسنعود إلى مناقشة هذا الأمر فى جزء آخر من هذه المقالة .

قد يبدو مما تقدم أن مايحدد كمية الريالات المتداولة هو وجود مقابل أو « تغطية » من نقود أجنبية ، ولكن فى الواقع أن التغطية ليست ضرورية ليحتفظ الريال بقيمته . بل لو

أن حكومة المملكة أصدرت وأنفقت كل ماتستطيع تغطيته من ريالات لانخفضت قيمة الريال بنسبة كبيرة جدا ولواجهت المملكة تضخما ماليا عاليا كفيلا بتدمير اقتصادنا تدميرا كاملا . .ياللعجب . . اذن ، ماذا يعنى الذين يقولون أن الريال السعودى مغطى ؟

الريال السعودى مغطى بالذهب والعملات الأجنبية مائة فى المائة بل أكثر من ذلك ، أنه مغطى ٦٠٠ فى المائة . فلو نظرنا فى إمعان الى العدد الأول من نشرة مؤسسة النقد العربى السعودى الاحصائية لعام ١٣٩٨ هـ لوجدنا أن كمية العملة المتداولة (من ورقية ومعدنية) تساوى ٣٢,٠٠٠ مليون ريال (اثنان وثلاثون ألف مليون ريال) بينما تساوى ممتلكات مؤسسة النقد من ذهب وعملات أجنبية مايعادل ٢٠٠,٠٠٠ مليون ريال (مائتا ألف مليون ريال) . بمعنى آخر لو أن جميع سكان المملكة وغيرهم من حملة الريال أتوا بريالاتهم وطلبوا تحويلها إلى عملات أجنبية فان لدى المؤسسة مايكفى من عملات أجنبية لتغطية هذه الريالات بل أن لديها من العملات الأجنبية مايكفى لتغطية أضعاف كمية الريالات المتداولة .

ولكننى لازلت أزعم أن « التغطية » ليست ضرورية ووجودها أوعدم وجودها فى حد ذاته لايضمن قوة أوضعف أى عملة ؟ !

كيـــف ؟

أولا : ينبغى أن نلاحظ أن نسبة عالية من ممتلكات مؤسسة النقد من عملات أجنبية هى دولارات ، وعليه فاذا كان الـريال السعـودى مغطـى بالـدولارات ، فما هو غطـاء الدولارات ؟ هل هو الذهب ؟ ؟ لا . . إذن بماذا تغطى الولايات المتحدة دولاراتها ؟ ؟ لاتوجد عملات من أى نوع ولامعادن نفيسة تتولى تغطية الدولار . .

أهذا إذن هو سبب انخفاض قيمة الدولار ؟ مرة أخرى لا . .

لـماذا ؟ ؟

لأن المارك الألمانى والين اليابانى والفرنك السويسرى ، وهى أقوى عملات العالم حاليا ، لايغطيها عملات ولاذهب ولافضة ، وعدم وجود الغطاء لم يسبـب لهـا رعشـة ولابردا . . !

اذن قد نتساءل ما الذى يمنع الدول الفقيرة من اصدار كل « ماتحتاجه » من نقود إذا كانت التغطية بالعملات والمعادن النفيسة غير ضرورية ؟

الواقع أن دولا كثيرة ، خاصة فى جنوب أمريكا ، أتبعت هذا الأسلوب ولكنها اكتشفت أنه فى الوقت الذى تضاعفت فيه كمية نقودها المتداولة فقد تضاعفت فى نفس الوقت أسعارها الداخلية ونقصت قيمة عملتها فى الأسواق الأجنبية إلى نصف ماكانت عليه لأن القيمة الحقيقية للنقود تكمن فى قدرتها الشرائية فاذا مافقدت النقود هذه القدرة فإنها تتحول إلى قطع من ورق لاتسقى عطشانا ولاتشبع جائعا . . والذى يضمن لهذه الوريقات القوة الشرائية هو أن لاتكون الزيادة فى كميتها أكثر مما تتطلبه الزيادة فى السلع والخدمات التى تشتريها هذه الوريقات .

والواقع أن الأمر ليس بالبساطة التى اقترحناها . . فمثلا قد نجد أن الزيادة فى الانتاج بقدر ١٥ فى المائة فى بلد من البلدان تتطلب زيادة فى اصدار النقد بمعدل ٣٠٪ وفى بلد آخر نجد أن زيادة الانتاج بقدر ١٥ فى المائة تتطلب زيادة فى كمية النقد بمعدل ١٥٪ . وهنا يأتى دور الخبرة الفنية الاقتصادية . . ولكن غرضنا هنا ليس تدريب القارىء على إدارة البنوك المركزية وانما فهم بعض أوليات بسيطة عن النقد .

والذى نريد تأكيده هنا هو أن مايعطى أى عملة قوتها ليست « التغطية » . ولكن ذلك لايعنى أن اصدار النقود هو موضوع اعتباطى إذا كان يرجى لهذه النقود أن تحتفظ بقيمتها . وهناك حقيقة أخرى لاتقبل الجدل وهى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة فى أى مجتمع بدون زيادة فى إنتاج ذلك المجتمع انخفضت القوة الشرائية لنقود ذلك البلد .

وما النقود فى حقيقة الأمر الا واسطة لتبادل ماينتجه المجتمع من سلع وخدمات ، فاذا حدثت زيادة فى عدد الوسطاء بدون زيادة فى عدد السلع والخدمات انخفضت قيمة الوسطاء ـ أى انخفضت قوة النقود الشرائية .

ويروى فى أحد القصص الخرافية ـ التى لها مدلول اقتصادى عظيم ـ أن سكان احدى الجزر المعزولة عن بقية العالم كان لهم حاكم لديه القدرة على تحويل كل مايلمس إلى ذهب . فلما علم قومه بذلك أخذوا يجمعون الحجارة والأخشاب ويطلبون اليه لمسها .

فلما استجاب لطلبهم وحول كل شيء لمسه إلى ذهب فقدت عملتهم الذهبية قيمتها لأن كل فرد من أفراد ذلك المجتمع أصبح لديه مايريد من ذهب فاذا حاول استبداله بشيء آخر فانه لايجد مايستبدله به . **ومن ذلك نستنتج إمرا هاما هو أن النقود لن تحتفظ بقيمتها الا اذا كانت كميتها محدودة بحيث لاتتوفر لكل شخص بكمية غير محدودة .**

ونعود الآن مرة أخرى للريال وموضوع تغطيته . إن الريال كما سبق ذكره مغطى ٦٠٠ فى المائة ولكن هذه التغطية ليست ضرورية،لأن معظم دخل الدولة هو عن طريق البترول وفى شكل عملات أجنبية . ولكن لو أن دخل الدولة من مصادر محلية ، كما هو الحال بالنسبة للحكومة الأمريكية أواليابانية مثلا ، فالتغطية ليست ضرورية . فلو تصورنا أن دخل الدولة هو عبارة عن ضرائب وزكاة فليس هناك أى مانع اقتصادى من اصدار الريالات بدون أية تغطية . . وهل يمكن لنا فى هذه الحالة تحويل ريالاتنا إلى عملات أجنبية ؟

نعـــم . .

كيـف ؟ ؟

إذا كنا نبيع انتاجنا إلى الأجانب بريالات سعودية فسيضطرون الى شرائها ، ويتم ذلك بإعطائنا عملات أجنبية بدل هذه الريالات .

وهذا هو الذى تفعله اليابان وألمانيا وسويسرا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا ودول أخرى كثيرة ، حيث أن عملات هذه الدول « معومة » وليست مغطاة بعملات أجنبية أخرى .

وما هو التعويم ؟

التعويم بالنسبة للنقد الدولى يعنى أن الدولة غير ملزمة قانونيا بتحويل عملتها إلى عملات أخرى بقيمة محدودة،ويعنى أيضا أن العملات المعومة ليست لها قيمة رسمية ثابتة تعادلها مع عملات أخرى من قبل الدولة التى تصدرها . فإذا عومت دولة عملتها فإن ذلك يعنى أنها قررت بيعها بالمزاد العلنى حيث يزايد تجار النقد الدولى بعضهم على بعض حتى يصلوا الى سعر لايعتقد المشترون أنه بالإمكان شراؤها بأقل منه ولايعتقد البائعون أنه بالإمكان بيعها بأعلى منه . والسؤال الذى قد يتبادر الى الأذهان هو : ـ لماذا يشترى هؤلاء التجار العمله المعومه وكيف يدفعون سعر هذه العمله ؟

ان الذين يشترون الجنيه الاسترليني وهو معوم في الوقت الحاضر هم الذين لديهم الرغبة في شراء السلع والمواد البريطانية ، مثل السيارات والأصواف الإنجليزية أوالذين يريدون قضاء أجازتهم في المملكة المتحدة . وهناك استعمالان آخران متمايزان للجنيه الاسترليني : أحدهما بيعه إلى الدول التي تكون مدينة لانجلترا ، والثاني شراؤه من أجل تحقيق الأرباح اذا زادت قيمته في المستقبل - نعم فيه « شريطية » حتى في سوق النقد الدولي . . ! أما كيف يدفعون للجنيه أو لأي عملة معومة أخرى فيكون بواسطة عملات أجنبية مثل الدولار والين والفرنك السويسري .

والذي لديه عملة معومة ولايحتاج إليها يستطيع بيعها في المزاد العلني (الحراج) وقد يرتفع سعرها وقد ينخفض عما دفعه فيها ، وكأنه اشترى سيارة أو آلة كاتبة وأراد بيعها ، فالبائع الأصلي غير ملزم بتعويضه عنها وقد يكسب وقد يخسر ،وقوى السوق (بناء على تصرفات الدولة المصدرة للعملة) تحدد قيمة بيعها . وبالطبع الفرد العادي الذي لديه كمية بسيطة من الدولارات مثلا لايذهب الى زيورخ أوطوكيو لبيع هذه الدولارات وانما يبيعها الى البنوك أوالصرافين وهم بدورهم يحولونها إلى المتخصصين في هذه التجارة .

وخلاصة ماتقدم أن الذي يقرر قيمة العملات هو قوتها الشرائية . والذي يحدد القوة الشرائية هو عدد وحدات العملة بالنسبة لكمية الانتاج من سلع ومواد . فالين له « قيمة » لأنك تستطيع أن تحصل بواسطته على المنتجات اليابانية كالسيارات والأجهزة والأدوات اليابانية ، والمارك الألماني له قيمة لأنك تستطيع أن تشترى به السيارات المرسيدس ومواد البناء الألمانية وغير ذلك من الانتاج الألماني .

ومن أكثر المعتقدات الخاطئة رواجا أن هناك بنكا دوليا يطلب من كل دولة أن ترصد في خزينته ذهبا يكفي لتغطية عملتها . وهذا الاعتقاد مجرد خرافة . . فما يسمى بالبنك الدولي تجاوزا ، هو في الحقيقة « البنك الدولي للانشاء والتعمير » وهو مؤسسة أمريكية ليس فيها من الدولية شيء إلااسمها ، والغرض منها مساعدة بعض أصدقاء أمريكا من الدول النامية . وان كانت معظم الدول في الواقع تحتفظ برصيد من الذهب والعملات الأجنبية لدى « صندوق النقد الدولي » (وليس البنك الدولي) فان الغرض من هذا الرصيد هو تحديد قدرة الدولة العضو على التصويت على قرارات « صندوق النقد الدولي » .

ويهدف صندوق النقد الدولى إلى تسهيل التجارة الدولية وإلى إقراض الدول الأعضاء حينما تحتاج لفترة مؤقتة إلى عملات أجنبية . أى أنه ليس هناك أى بنك دولى أو غير دولى أو لأى مؤسسة دولية أوغير دولية تملى على أى دولة من دول العالم كمية أونوعية ماتصدره من نقدها .

وقد يتساءل القارىء : إذا كان موضوع التغطية لايحتل الأهمية التى كنت أتصورها ، فلماذا إذن ترتفع قيمة عملة دولة وتنخفض قيمة عملة دولة أخرى ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أولا أن نعلم أن عملة أى دولة لاتختلف عن السندات التى يتعهد الدائن فيها بأن يدفع ماتعهد به لحاملها ، فإن حدث مايشكك فى قدرة الدائن على دفع دينه انخفضت القيمة الحقيقية لهذه السندات .

وثانيا : ان انخفاض قيمة عملة بالنسبة لعملة أخرى لايعنى بالضرورة أن اقتصاد الدولة ذات العملة المرتفعة أقوى من اقتصاد الدولة ذات العملة المنخفضة .

كيـف ؟

سيلاحظ المتتبع لقيم العملات أن الدولار انخفض انخفاضا كبيرا بالنسبة للفرنك السويسرى مع العلم أنه ما من أحد يشك فى أن الولايات المتحدة قوة اقتصادية عملاقة وأن سويسرا بلد صغير ذو شأن كبير فى التجارة الدولية وقيمة كل ماتنتجه فى أى عام لايساوى حتى نصف قيمة ماتنتجه ولاية واحدة من ولايات أمريكا الخمسين ككاليفورنيا .

أما السبب فى أن قيمة الفرنك السويسرى ترتفع مقارنة بالدولار فيعود الى أن نسبة التضخم فى الولايات المتحدة (وذلك مايقرر قوة الدولار الشرائية) أعلى بكثير من نسبة التضخم فى سويسرا فى الوقت الحاضر . ولعل الأهم من ذلك فى تقرير قيمة الدولار بالنسبة للفرنك السويسرى هو التوقعات بالنسبة للمستقبل . . فكثير من المراقبين يعتقدون أن نسبة التضخم الأمريكى ستزيد أوعلى الأقل لن تنقص عما هى عليه الآن وأما نسبة التضخم فى سويسرا فستكون أقل من نسبته فى أمريكا . وبصرف النظر عن صحة هذه التكهنات فان لها دورا هاما فى تقرير قيمة العملات .

الذهب والنقود :

لعب الذهب دورا تاريخيا هاما فى التجارة الدولية وكانت له علاقة قوية بكل عملات العالم الرئيسية . أما اليوم فلو هلك جميع مافى الأرض وماعليها من الذهب ماأثر ذلك على نقد العالم بأى طريقة ملموسة .

فالذهب لعب دوره التاريخى بسبب ما له من صفات طبيعية وكيمائية . فهو معدن لامع جميل ، وغير متوفر بكثرة ، ويقول ذوو المعرفة فى علم الكيمياء أنه « لايتأكسد » وأظنهم يقصدون أنه غير قابل للصدأ بسهولة على عكس معادن أخرى مثل النحاس والحديد . ويقولون أيضا أنه لايتمدد وينكمش بعوامل الحرارة والبرودة بسهولة . وهذه الصفات مرغوب فيها لأى عملة مما أدى الى انتشار الذهب كوسيط للتبادل التجارى محليا فى بادىء الأمر ثم دوليا فيما بعد . .

إلا أن دول العالم إكتشفت بالتدريج أن الورق أصلح من الذهب وأنفع كوسيط للتبادل التجارى المحلى . وسبب ذلك أن الذهب معدن له استخدامات غير نقدية وأخرى نقدية خارج الوطن الذى قد يستخدمه كعملة ولذلك فان ارتفعت قيمته فى الأسواق العالمية اشتراه الناس كعملة وصدروه كمعدن مما يسبب انخفاضا فى كمية السيولة فى الدولة المصدرة وارتفاعا فى كميتها فى الدولة المستوردة . ولقد عانت المملكة من ذلك الأمرين مما اضطرها فى عام ١٣٧٥ هـ الى سحب جميع الريالات الفضية والجنيهات الذهبية من التداول وأحلت محلها العملة الورقية الدارجة الآن .

وبدأ استخدام الذهب كوسيط للتبادل التجارى الدولى لأنه عن طريقه كان يمكن تحويل أى عملة إلى عملة أخرى . فكانت كل دولة تعلن ماتساويه عملتها للجرام الواحد من الذهب وعلى هذا الاساس تشترى عملتها من الآخرين . ولكن بعد الحرب العالمية

الثانية كبر حجم التجارة الدولية مع العلم أن كمية الذهب لم تزد حتى بعشر زيادة التجارة الدولية . ولذلك عمدت دول كثيرة إلى الحصول على الدولار كبديل للذهب .

ولماذا الدولار ؟ ؟

ببساطة لأنه كان قابلا إلى التحويل إلى ذهب بسعر ٣٥ دولارا لكل أوقية وظل هذا السعر سارى المفعول رسميا إلى عام ١٩٧١م عندما تقرر انهاء علاقة الدولار بالذهب وترك قيمة الدولار لتتحدد عن طريق قوى العرض والطلب .

ولقد أدى إلى هذه التطورات أنه فى عام ١٩٦٠ م وصل سعر الأوقية الواحدة من الذهب فى أسواقه الحرة فى لندن وزيورخ إلى ٤٠ دولارا . مما أغرى البنوك المركزية الأجنبية بأن تشترى أوقية الذهب من أمريكا بـ٣٥ دولارا ثم تبيعها فى السوق بـ٤٠ دولارا لتحقق ربحا قدره خمسة (٥) دولارات فى كل أوقية ، ولم يستطع تجار العملة عن غير طريق البنوك المركزية تحقيق هذه الأرباح لأن الأسعار الرسمية للعملة والذهب كانت سارية المفعول بين البنوك المركزية فقط .

ولقد ترتب على ذلك أن حاق بالاقتصاد الأمريكى أزمة هددت كل رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب فى صيف ١٩٧١م حينما كانت دول أوربا تحتفظ بما يعادل حوالى ٣٥ بليون دولار من الذهب فى الوقت الذى لم يكن لدى أمريكا فيه من الذهب إلا ماقيمته ١٠ بلايين دولار . وذلك معناه أنه لم يكن فى استطاعة أمريكا فى ذلك الوقت تحويل مايمكن أن يقدم اليها من دولارات الى ذهب .

وحينما تبينت أمريكا أنه لم يكن فى استطاعتها تحويل تلك الكمية الضخمة من الدولارات الى ذهب أعلن الرئيس الأمريكى نيكسون فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ان الدولار لن يحول إلى ذهب أى أن امريكا قررت أن تدع سعر الدولار ، مثله فى ذلك مثل الطائرات أوالسيارات أوالقمح ، يتقرر بواسطة العرض والطلب ـ دع الراغبين فيه يشترونه والعازفين عنه يبيعونه .

وبانتهاء علاقة الدولار بالذهب ، دخل دور الذهب كغطاء للعملة فى مرحلة

الاحتضار . ولقد أصبح الذهب الآن بالدرجة الأولى معدنا كبقية المعادن يباع ويشترى لاستخدامه كمعدن أو لتوقعات « الشريطية » ان سعره فى المستقبل سيرتفع . . فمعظم عملات العالم الرئيسية معوّمة الآن وعلاقتها بالذهب مثل علاقتها بالمعادن الأُخرى كالنحاس والحديد والقصدير .

وفى الختام نستطيع أن نوجز معنى ماتقدم فنقول :أن مايقرر قيمة أى عملة هو قوتها الشرائية . وان « غطيت » أولم « تغط » فلن يغير هذا من الأمر شيئا ، وبالنسبة للذهب فلقد فقد دوره كنقد أوكوسيط بين النقود ، وعسى أن لايستنتج القارىء من هذا أن الحفاظ على قيمة أى عملة أمر هين سهل ، ففى الواقع أنه على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد .

كيف تصل الريالات إلى أيدي الناس، وكيف يتداولونها ؟

فى كل بلد من بلدان العالم توجد مؤسسات حكومية تقوم بإصدار النقود وحرقها أحيانا . . ولكن لماذا حرقها ؟ هذا ماسنأتى على شرحه ضمن فقرات هذه المقالة .

تسمى عادة هذه المؤسسات التى تتولى اصدار النقود والمحافظة على قيمتها الشرائية فى الداخل والخارج بالبنوك المركزية .

أما فى المملكة العربية السعودية فإن « مؤسسة النقد العربى السعودى » هى البنك المركزى الذى يقوم بإصدار العملة السعودية والمحافظة على قيمتها . وبالإضافة الى هذه المهام فإن مؤسسة النقد تنظم وتراقب أعمال المصارف التجارية ، وتقدم للحكومة خدمات مصرفية تشبه ماتقدمه البنوك التجارية من خدمات لزبائنها من المواطنين . . ففى المؤسسة تودع الحكومة ايراداتها ومنها تدفع مصروفاتها . ولكن مؤسسة النقد تؤدى واجبا آخر ، قلما يناط بالبنوك المركزية عمله ، وهو فى غاية الأهمية والخطورة ، ألا وهو استثمار فائض الدولة من العملات الأجنبية .

وعلى الرغم مما لمؤسسة النقد من أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الوطنى وحتى بالنسبة للأستقرار أواضطراب قيم بعض العملات الأجنبية (وأهمها الدولار) فان عددا قليلا جدا منا الذين يعرفون ولو شيئا يسيرا عن المهام التى تضطلع بها فى هذا المجال ويعود ذلك الى عدم وجود صلة شخصية مباشرة بين المؤسسة وبين الغالبية الكبرى من المواطنين . . فاذا استثنينا أمناء الصناديق فى المصالح الحكومية وجزءا يسيرا من كبار رجال الأعمال وبعض موظفى البنوك التجارية فإن بقية الناس ليست لهم أى علاقة مباشرة بهذه المصلحة الحكومية الهامة .

ولكن موضوعنا الذى نحن بصدده الآن ليس هو عمل المؤسسة بشكل عام وإنما إيضاح علاقتها بالريال السعودى ولذلك سنكتفى بهذه اللمحة السريعة عنها .

ولنبدأ بطرح السؤال الآتى : لماذا تحرق النقود ؟

وما أراك الامتعجبا أوذاهلا مستغربا لمثل هذا العمل الذى أشبه مايكون بالجنون إن لم يكن الجنون عينه . . ولكن موظفى المؤسسة الذين يحرقون الريالات التى لا نألو جهدا فى حفظها فى حرز أمين ، ليسوا مجانين، ولامعتوهين ، ولامستهزئين ، وإنما هم رجال عقلاء جادون يقومون بأداء عمل روتينى تعودوا على أدائه منذ سنين .

وحرق المؤسسة لجزء من النقود ضرورة لابد منها لأن ذلك يمكّنها من تعويض كل من يأتيها بعملة ورقية قديمة بأخرى جديدة دون التأثير على عدد الريالات المتداولة . فمثلا لو كانت لدى مواطن أوراق نقدية ولسبب من الأسباب حدث لها عطب فان المؤسسة ستعوضه عن هذه النقود المهلهلة باخرى جديدة وسترسل ماأحضره من نقد بالى الى فرن مشتعل ونهم لايسد رمقه الامايأكل من نقود أضنتها حوادث الزمن .

وهناك موظفون متخصصون بعمليات تنفيذ الاعدام فى النقود الجريحة وخاصة تلك التى فقدت بعض أعضائها . . ولتجدهم يقومون بهذه العمليات القاسية دون شفقة أورحمة لعلمهم أن تهاونهم مع هذه الوريقات التى فقدت بعض أشلائها سيعرقل سير النقود الأخرى السليمة .

إذن فإن عددا كبيرا من الريالات يحرق لئلا تقف قضية قدم العملة وتمزقها حجر عثرة فى طريق المعاملات الاقتصادية ولئلا يخسر حاملها عملته بسبب قدمها أوتلفها . فمجرد معرفة الناس أن أى وحدة نقدية ورقية يمكن استبدالها فى المؤسسة اذا كان حاملها يحتفظ بجميع أجزائها يجعلهم يقبلون العملة بدون الالتفات الى قدم الاوراق أوحداثة طبعها . فموضوع الشيخوخة والشباب فقد أهميته تماما بالنسبة للنقد بسبب هذا الفرن المتوهج أعاذنا الله من شره .

أما الآن فنتطرق إلى سبل وصول الريالات الى أيدى المواطنين وإلى تداولها ، وسنبدأ هذا الموضوع بنبذة تاريخية موجزة جدا عن النقد فى المملكة .

حينا صدر المرسوم الملكى الذى أوجد المؤسسة فى رجب ١٣٧١هـ كانت العملة السعودية المتداولة تتكون من الريال الفضى والجنيه الذهبى . ولكن العملة الفضية والذهبية اثبتت عدم جدواها الاقتصادية لسببين رئيسيين :

أولهما ، صعوبة نقل هذه المعادن الثقيلة وارتفاع تكاليف خزنها .

وثانيهما ، (وقطعا أهمهما) هو أن قيمة الذهب والفضة ترتفع وتنخفض بقدر ارتفاع وانخفاض الطلب عليها فى الأسواق العالمية . فحينما ترتفع أسعار الذهب والفضة تصدر كمية كبيرة من الريالات الفضية والجنيهات الذهبية الى الخارج لتباع كمعدن وذلك يسبب نقصا كبيرا فى كميات العملة المتداولة مما يشل الحركة التجارية ويعيق النمو الاقتصادى .

ولذ اضطرت الحكومة الى سحب العملة الفضية من التداول فى عام ١٣٧٥ هـ وأحلت محلها العملة الورقية والتىبدىءاصدارها فى عام ١٣٧٣ هـ كإيصالات حجاج ، وفى عام ١٣٨٠ هـ استبدلت ايصالات الحجاج بالعملة الورقية الدارجة الآن من فئة ريال واحد و٥ ريالات ، و ١٠ ريالات ، و٥٠ ريالا ، و ١٠٠ ريال .

أما عملية المحافظة على قيمة العملة السعودية داخليا وخارجيا فيتطلب من القائمين على المؤسسة ومن خبرائها الاقتصاديين القيام بأعمال مالية فى غاية الدقة والتعقيد ، وليس غرضنا فى هذه العجالة شرح ذلك وانما غرضنا هنا ينحصر فى اعطاء فكرة مختصرة ومبسطة عن العوامل التى تؤدى الى زيادة عدد الريالات المتداولة ، أى أننا نود أن نشرح كيف تولد الريالات بعد أن شرحنا كيف أن بعضها يفنى .

هناك ثلاثة عوامل تتحكم فى زيادة الوحدات النقدية المتداولة فى المملكة :

أولا : مصاريف الدولة الداخلية .

كل زيادة فى مصروفات الدولة الداخلية تؤدى إلى طبع ريالات إضافية . .

كيف ؟ ؟

الدولة تحتاج الى ريالات لتغطى مصاريفها ولتحصل على هذه الريالات تبيع بعض موجوداتها من العملات الأجنبية إلى المؤسسة والمؤسسة بدورها تصدر ريالات يساوى مجموعها مايقابل قيمة العملة الأجنبية . بالطبع المؤسسة لاتصدر الريالات اعتباطيا وانما

تطلب عملات اجنبية مقابل كل ريال تطبعه . وغنى عن القول ان معظم العملة السعودية المتداولة تصل الى ايدى المواطنين بهذه الطريقة .

ثانيا ، نشاطات بنوك التسليف الحكومية ، مثل بنك التنمية الصناعية وصندوق التنمية العقارية والبنك الزراعى ، تؤثر على كميات الريالات المتداولة . فحينما يمنح أحد هذه البنوك قرضا لمواطن فانه يكتب شيكا على حسابه لدى المؤسسة وبقيمة هذا الشيك تزيد عدد الريالات المتداولة .

ثالثا ، مصروفات الشركات الأجنبية (مثل شركات الزيت) تؤدى إلى زيادة عدد الريالات المتداولة .

كيف ؟ ؟

تحتاج هذه المؤسسات الاجنبية للريالات لتتمكن من شراء ماتحتاجه من الأسواق السعودية ولتستطيع أن تدفع أجور عمالها السعوديين ، ولتحصل على هذه الريالات تبيع بعض عملاتها الاجنبية الى مؤسسة النقد والمؤسسة بدورها تصدر ريالات اضافية مقابل ماحصلت عليه من عملات أجنبية من هذه الشركات .

وملخص القول أن زيادة مصاريف الدولة الداخلية وزيادة مجموع قروض بنوك التسليف الحكومية ، وزيادة مصاريف الشركات الأجنبية فى داخل الأراضى السعودية ، هى العوامل التى تؤدى إلى زيادة كمية الريالات المتداولة .

كدنا أن ندخل القرن الحادي والعشرين
وبنوكنا التجارية تعيش في القرون الوسطى

الغالبية الكبرى ممن أتحدث اليهم من رجال أعمال سعوديين ناشئين ، ومن أجانب زائرين ، يرون أن بنوكنا التجارية متخلفة تخلفا عظيما .. فهم يرون أنها متخلفة من الناحية التقنية فى أساليبها البنكية ، ومتخلفة من الناحية الانسانية فى معاملة عملائها ، ومتخلفة حتى فى أوقات دوامها ..

إن البنوك التجارية فى بلادنا ، كما هو الحال فى معظم البلدان الصناعية فى غرب أوربا وأمريكا واليابان ، مؤسسات خاصة تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح لأصحابها ، وهذا غرض مشروع ومباح ، ولكن بنوكنا التجارية تختلف عن معظم المؤسسات الخاصه فى أنها لا تخاف من سخط المواطنين ولا تخشى من منافسة المنافسين .

فهى لا تخاف من سخط المواطنين لأن عددا كبيرا منهم مضطر إلى التعامل معها ، وهى لا تخاف من منافسة المنافسين لأن فتح بنك جديد ينافس البنوك القائمة أمر معقد ، وصعب ، ويستدعى موافقة مؤسسة النقد ، والمؤسسة لا توافق الا اذا أثبت من أراد اقامة بنك جديد الحاجة الى اقامته ، وهذا ليس بالأمر السهل ، ولا بالأمر الهين .

إن صاحب البقالة أو صاحب معرض الملبوسات والأقمشة ، أو الادوات الكهربائية والأجهزة لا يعاملك معاملة حسنة ، ويشعرك بأنك انسان ، لأنه يحبك ، ولكن لأنه يعرف أن له منافسين حقيقيين فى الحاضر ، وآخرين محتملين فى المستقبل ، فلا يريد اساءة معاملتك لئلا يضطرك الى هجره ، وتركه ، وإلى الشراء والتعامل مع غيره من منافسيه .

وبعبارة أخرى ، وجود المنافسة هو الذى يضبط الباعة ، ويحول دون ارتفاع الأسعار فى القطاع الخاص ، ومتى وجدت المنافسة ، فلا حاجة الى مراقبة ولا حاجة إلى رقيب .. أما البنوك التجارية فى المملكة فيظهر أنها بحاجة إلى مزيد من المنافسة .. ولقد يقول اخوة لنا ، أن عدد البنوك التجارية فى المملكة ينوف على العشرة ، وربما وصل إلى ثلاثة عشر عن قريب ، وهذا صحيح ولكن الأرقام فى حد ذاتها لا تدل على شىء ، ولا يمكننا التأكد ما اذا كان عدد البنوك كافيا أو غير كاف ، الا أننا من تصرفات هذه البنوك ، نكاد ان نجزم أننا بحاجة الى مزيد منها فعسى الزيادة فى العدد تؤدى إلى وجود منافسة حقيقية لا نحس لها بوجود فى الوقت الحاضر ..

ولنسرد الآن ، وبشىء من التفصيل الأسباب التى تفسر عدم رضاء كثير منا عن بنوكنا التجارية :

معاملة العملاء :

تدخل من باب مبنى كثير من بنوكنا فترى حشودا كبيرة من الناس تتزاحم أمام نوافذ ضيقة أو جدران قصيرة ، ولا تدرى من أين تبدأ ، ولا تجد من تسأل فيدل أو يرشد .. تحاول أنى تتخطى المتزاحمين ، وإذا أعطاك الله جسما قويا ، وأنفا لا يشم ما يستقبله من روائح سجائر وعرق كريهة ، فقد تنجح فى الوصول الى مسافة تمكن موظف البنك من سماعك ان أراد ذلك ، وتسلم ، ولكن لا يرد عليك احد السلام .. وتظن أن أحدا لم يسمعك ، فتعيد الكرة ، ولكن أخانا مشغول عنك بما هو أهم ، لأن أنظمة البنوك والحمد لله وصلت من التعقيد حدا استحال معه على معظم الموظفين فهمها ، والذين يفهمونها ليس لديهم الصلاحيات بالبت فيها .. ينفذ صبرك ، وتضيق أنفاسك من شدة الزحام فتصيح فى وجه هذا الموظف الصغير المسكين ، والذى لم يرد بك سوء فتسأله من أين تبدأ ؟ فيشير إلى أحد النوافذ ، وتبدأ « السرى » من جديد بعد أن ضيعت وقتك ، وعطلت مصالح غيرك من المواطنين . وكان يمكن تحاشى كل هذه المشاكل لو أن بنوكنا تقتنع بالحاجة الى وجود موظفين مختصين فى أرشاد الناس ، وأعطائهم المعلومات الاولية وتنظيم المتزاحمين على

النوافذ بطريقة فيها شيء من الكرامة الانسانية .

ولنترك الآن المواطن العادى ، الذى لا يحتاج إلا إلى قليل من الخدمات المصرفية ، مثل سحب أو إيداع ، إلى ذلك المواطن الذى تفرض عليه ظروفه مقابلة السيد مدير البنك .

حدثنى صديق ، يملك مؤسسة صغيرة تقوم ببعض الخدمات التجارية ، أنه ذهب الى أحد فروع بنك من بنوكنا الوطنية فى مدينة الرياض ، وأخبر مدير البنك والذى يعرفه معرفة جيدة من سنوات ـ أنه بحاجة إلى خطاب ضمان بمبلغ صغير ، فقال له مدير البنك : لا أستطيع أعطاءك هذا الخطاب ، الا إذا أمكن حجز جميع المبلغ من حسابك ، فقال له صاحب المؤسسة الصغيرة ، والذى يحمل ما جستيراً فى ادارة الأعمال كان يظن أنها ستساعده على أمور مثل معاملاته البنكية ، ما فائدة الخطاب اذا ؟ ألم يكن من الاسهل من هذا كله أن أعطى نقدا بدلا من خطاب الضمان ، فأريح نفسى من الصداع وأدخر قيمة العمولة التى ستفرضونها على ؟ فقال له مدير البنك : يا أخى أنا مقتنع بصحة كلامك ، ومقتنع باستقامة منطقك ، ولكن التعليمات تنص على ما أخبرتك به ولقد كان بودى مساعدتك ولكن صلاحياتى محدودة ولا تسمح لى بذلك .. فقال له رجل الاعمال : ألا تعلم أن البنوك التجارية فى بقية بلدان الدنيا لا تطلب الا ربع مبلغ خطابات الضمان ؟ فقال مدير البنك : والذى سبق له أن حضر دورة فى بريطانيا لمدة ثمانية أسابيع قضى جزءا منها فى دراسة اللغة الانجليزية والجزء الآخر قضاه فى الالمام بالعلوم البنكية ، نعم .. نعم .. أذكر أنهم قالوا لنا شيئا من هذا القبيل فى لندن ، ولكن ما فى يدى حيلة ..

الوسائل البنكية :

اذا ذهبت الى أحد بنوكنا التجارية ، حتى لتودع شيكا يتطلب الامر توقيع ومعاينة أكثر من شخص ، أما اذا أردت صرف شيك ، فحدث ولا حرج عن عدد الموقعين ، والمؤشرين والمعاينين والمتفحصين ، وقد يأخذ الأمر من نصف ساعة الى ساعة على حسب عدد موظفى البنك .. فكلما زاد عددهم زاد وقت انتظارك ..

والآن تذكرت مقالة كتبها الاستاذ أياد مدنى فى جريدة المدينة ، قبل بضع سنوات ، تحدث فيها بأسلوب تهكمى لاذع جميل عن البنوك التجارية فى المملكة ، ومن الاشياء التى ذكرها ـ وبالطبع لا أذكر النص الحرفى ـ أن البنوك حينما تجبرك على الانتظار نحو ساعة من أجل إيداع أو سحب مبلغ معين ، فانهم لا يعملون ذلك بسبب تخلف وسائلهم البنكية ، وانما يفعلون ذلك شفقة بك من الحر والقر .. فان كان الوقت صيفا فالبنوك مبردة ، وأن كان الوقت شتاء فهى مدفأة ..

وعلى هذا فاذا ذهبت الى البنك واحتاج الأمر لا نتظارك لفترة طويلة من الزمن ، فيجب عليك أن لا تمل ولا تشتكى ولا تتضجر بل يجب عليك أن تطلب من البنك زيادة الانتظار من نحو ساعة إلى نحو ساعتين أو ثلاث ، وإذا كانت سيارتك غير مكيفة فالافضل هو أربع ساعات لتحمى نفسك من تقلبات الجو .. !

وحتى مواعيد العمل فى البنوك التجارية تختلف عن جميع المصالح الحكومية ، وعن جميع مؤسسات القطاع الخاص الأخرى ، فلا تفتح أبوابها للمواطنين من الساعة السابعة والنصف صباحا إلى الثانية والنصف بعد الظهر ، كما هو الحال فى معظم المصالح الحكومية ، ولا تبدأ أعمالها الساعة التاسعة صباحا وتنهى دوامها فى الواحدة لتعود بين الرابعة والتاسعة مساء ، كما هو الحال فى معظم المؤسسات التجارية .

فمواعيد عملها تختلف من مدينة إلى مدينة ، ومن بنك إلى بنك ولكن لن تجد منها ولو بنكا واحدا فى أى مدينة تطابق مواعيده مواعيد المؤسسات العامة الأخرى أو المصالح الحكومية أو المنشآت الخاصة .

أهمية البنوك التجارية :

لو نظرنا الى الاحصائيات العالمية لوجدنا أن الناس فى كثير من بلدان العالم كادوا أن لا يستخدموا النقد أبدا فى معاملاتهم التجارية ، وفى مبيعاتهم ومشترياتهم اليومية وانما يستخدمون الشيكات ، أما فى المملكة فاننا نجد العكس ، حيث أن الناس العاديين نادرا ما يستخدمون الشيكات مفضلين النقد ، ولذلك أسباب كثيرة ولكننى أرى أن من أهمها تخلف بنوكنا التقنى والفنى وتقاعسها عن أداء رسالتها ..

فحينما تفتح حسابا جاريا فى أمريكا مثلا ، يعطونك حالا كرتا يضمنون بموجبه ما تكتب من شيكات بمبالغ صغيرة ، ويعطونك سلفة أوتوماتيكية بقدر مرتبك الشهرى لتغطية ما تكتبه من شيكات ان أنت سحبت بقصد أو بغير قصد أكثر مما يسمح به رصيدك ..

ويعطونك كرتا آخر ، تستطيع بواسطته أن تناجى آلة جامدة بضغط رقم سرى لا يعرفه الا أنت وكمبيوتر البنك ، وعن طريق هذا الكرت تقوم أنت وبدون مساعدة أى شخص آخر من سحب ما يسمح به حسابك من مبالغ وبايداع ما تريد من مال .

أننى أعلم علم اليقين أن المملكة ليست أمريكا ولم تصل بى السذاجة الى توقع أن تكون بنوكنا التجارية على مستوى البنوك فى امريكا ، ولكننى لن أقبل أبدا أن يكون تخلف بنوكنا راجعا الى أسباب موضوعية تفرضها مرحلة نمونا الاقتصادى ..

إن الآلات التى تقوم بعمل الأعاجيب فى الغرب وفى اليابان لاتختلف من ناحية المبدأ فى تعقيدها وصيانتها وادارتها عن الآلات الحاسبة والكاتبة والتى يكثر وجودها فى كل المؤسسات فى بلادنا ..

وبصرف النظر عن الأمور التقنية البحته ، فإن مؤسسات الراجحى للصرافة تعطى دليلا ملموسا حيا على أنه بالإمكان تحسين وإصلاح الوسائل البنكية فى المملكة ، فمؤسسات الراجحى للصرافة وإن كانت لا تعتبر بنوكاً تجارية من الناحية القانونية ، تؤدى خدمات مصرفية هامة وتؤديها على أحسن وجه ..

ففى هذه المؤسسات ، ومهما زاد عدد الزبائن تجد من يرشدك ويعطيك بعض المعلومات الأولية بسرعة وبدون جهد ، وفيها تستطيع بيع وشراء العملات الاجنبية بأسعار أفضل من الأسعار التى تجدها فى البنوك التجارية ، فضلا عن أنك ستحتاج إلى وقت أقل مما تحتاجه لنفس الغرض فى أى بنك تجارى .

وحتى الاجانب اكتشفوا محلات الراجحى ، فوجدوا حسن المعاملة ووجدوا الكفاءة ووجدوا الصدق فى المواعيد ، ووجدوا المساواة بين الزبائن ، ووجدوا أفضل الاسعار ، فأحبوا ما وجدوا وكادوا لا يصدقون أنهم واجدون ما وجدوا ..

حكاية فظيعة جداً جداً جداً :

فى الفترة ما بين ١٣٩٤ و ١٣٩٥ هـ حينما كادت بنوكنا أن تغرق فى السيولة ، ذهب احد صغار المقاولين السعوديين الى بنك من بنوكنا الوطنية فى المدينة المنورة وطلب أن يودع فى هذا البنك شيكا بمبلغ خمسة ملايين ريال ليستطيع محاسبة عماله وموظفيه ..

أتدرون ماذا قال له مدير البنك ، لقد قال له قولا منكرا يصعب على العقل تصديقه ولولا ثقتى التامة فى القائل ما صدقت ما قيل .. لقد قال له مدير البنك : نحن لسنا بحاجة الى ودائع إضافية ولا نستطيع قبول هذا الشيك الا إذا دفعت لنا نصف واحد فى المائة عمولة .. هل تصدقون أن البنك يطلب عمولة ممن يريد أن يزود البنك بسيولة اضافية ؟

الخـلاصـة :

خليق بنا حينما نتحدث عن البنوك التجارية أن لا نتحدث عنها وكأنها أى جزء آخر من الإجزاء التى يتكون منها اقتصادنا ، لأنها تختلف عن بقية هذه الأجزاء ، وهى تختلف لأنها قادرة على زيادة كمية السيولة وقادرة على خفضها ، فاذا استثنينا البنك المركزى (مؤسسة النقد) فان البنوك التجارية هى المؤسسات الوحيدة التى باستطاعتها زيادة ما نتداوله من وسائل دفع أو التقليل منها ، وفهم هذه النقطة قد يكون فيه شيء من الصعوبة ، ولكنها حقيقية ثابتة معروفة والذى لا يستطيع قبولها عليه الاستعانة بكتاب متخصص فى اقتصاديات النقود ..

إن البنوك التجارية تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة فى دفع عجلة التطور والتقدم الاقتصادى ، اذا قامت بأداء رسالتها بوعى وأمانة واخلاص ، أما البنوك التى تطلب مائة فى المائة من مبالغ خطابات الضمان من رجال الأعمال الشباب الناشئين والذين لا يملكون عشرات الملايين تعرقل حركة سير عجلة التقدم بدلا من أن تدفعها الى الإمام لأنها

لا تشجع الشباب الناشئين المجددين من رجال الاعمال من المضى قدما ، وبل أنها تضعفهم وتضع العراقيل فى طريقهم مما سيساعد التجار الكبار (العتقية) على احتكار الأسواق ورفع الاسعار والقضاء على المنافسة القوية الفعالة التى لابد من وجودها فى ظل اقتصاد سوق حر .

لقد كتبت مرة عن القطاع الخاص والقطاع العام وقلت ما معناه أن القطاع الخاص ـ ولأسباب موضوعية بحتة ـ أكثر قدرة على الانتاج وأكثر كفاءة ومرونة من القطاع العام .

أى أننى من أنصار القطاع الخاص ومؤيديه ، وأود اتساعه لا انحساره ، ولكننى أدرك أن هناك شروطا لابد من توافرها ليستطيع هذا القطاع تأدية رسالته ، ولعل أهم هذه الشروط هو وجود المنافسة الاقتصادية القوية التى تشعرك تصرفات بنوكنا بعدم وجودها لأن المنافسة تكافىء المنتج الخلاق وتعاقب المتقاعس المتحجر الذى يرفض التجديد ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة .

لقد كنت قاسيا جدا فى هذا المقال على بنوكنا التجارية وأتمنى من أعماق قلبى أن أكون مخطئا فيما ذكرته .. لأن معنى خطئى أن بنوكنا التجارية افضل مما تصورت ، وفى هذه الحالة لن يضرها ما قلته عنها ، وعسى أن يكون فى بنوكنا من يصحح خطئى ويردنى الى الصواب .

أما اذا كانت حالة بنوكنا كما بدا لى ، فعسى أن يكون هذا المقال كالريح التى تثير غبارا كان هادئا ثم يتبعها غيث نافع يطرح الله به الخير والبركة فينسى الناس ما سبقه من عواصف وأعاصير ..

لماذا ترتفع قيم عملات وتنخفض قيم عملات أخرى ؟

كلنا نعلم أننا نقتنى الريالات ، ونبذل قصارى جهدنا فى الحصول على أكبر كمية ممكنة منها ، لأننا نستطيع بواسطتها الحصول على مواد وسلع نرغب فيها ، أى أن قيمة الريال تكمن فى قدرته على الشراء وترتفع وتنخفض بقدر ارتفاع وانخفاض قوته الشرائية .

كذلك الحال بالنسبة لقيم العملات الدولية المختلفة فهى أيضا ترتفع بالنسبة لبعضها بقدر القوة الشرائية لكل منها فى داخل بلدها . فاذا وجدنا أن قيمة المارك الالمانى ترتفع بالنسبة لقيمة الدولار الامريكى فلابد من أن تكون نسبة التضخم فى أمريكا أعلى منها فى ألمانيا أو يتوقع المراقبون والمهتمون بهذه الأمور أن ترتفع نسبة التضخم فى أمريكا فى المستقبل .

إن القوة الشرائية للعملات تقاس بقدر نسبة التضخم التى يعانى منها اقتصاد البلدان التى أصدرتها ، فكلما ارتفعت نسبة التضخم كلما قلت القوة الشرائية للعملة فى داخل البلد ويتبع ذلك انخفاض قيمتها خارجه ..

ولكننا أحيانا نجد أن قيمة عملة ما قد تنخفض أو ترتفع بالنسبة لعملة أو عملات أخرى دون أى تغيير فى نسبة التضخم ، فما هى أسباب ذلك ؟؟

أسباب ذلك تعود إلى التكهنات عن المستقبل الاقتصادى التى يتوقعها المتاجرون بالعملات .. وعلى سبيل المثال فحينما فاز حزب المحافظين فى الانتخابات البريطانية ارتفعت قيمة الجنية الاسترلينى دون أن يطرأ أى تغيير على نسبة التضخم فى بريطانيا لأن تجار العملة قد توقعوا حتما أن يكون تأثير حكومة المحافظين على نسبة التضخم فى بريطانيا

وبالتالى على الجنيه حسنا .. أى أنهم توقعوا أن يكون من نتائج السياسة الاقتصادية لحكومة المحافظين انخفاض نسبة التضخم فى بريطانيا ومن ثم فقد توقعوا ارتفاع قيمة الجنية الشرائية ..

ولذلك نجد فى كثير من الاحيان أن قيمة العملات تتغير لأسباب سياسية محضة لأن هذه الامور السياسية قد تؤثر فى الحاضر واهم من ذلك انها تؤثر فى المستقبل ، أما على الاقتصاد بصورة عامة أو على نسبة التضخم بصفة خاصة ، ولعل كثيراً منا يذكر أن قيمة الدولار الامريكى كانت تتأثر تأثرا مباشرا خلال الحرب الامريكية الفيتنامية بموقف القوات الامريكية فى ساحة القتال فان سارت تلك الحرب فى صالح امريكا تحسن حال الدولار ، وان سارت فى صالح فيتنام ـ كما حدث فعلا فى معظم الاوقات ـ هبطت قيمته .

والحرب فى حد ذاتها لم تكن تؤثر على قيمة الدولار لولا أن الحكومة الامريكية كانت تمول تلك الحرب باصدار كميات اضافية من الدولار مما زاد فى عرض الدولار فى داخل امريكا وخارجها عن الطلب عليه ومما ترتب عليه خفض قيمته . وهذه سنة اقتصادية معروفة فالزيادة فى العرض ـ وحتى عرض النقود ـ تخفض القيمة ، ونقص قيمة النقود معناه انخفاض قوتها الشرائية .

علاقة ميزان المدفوعات بقيمة النقود :

كثيرا ما نسمع أن عملة دولة ما انخفضت لأن عجزا طرأ على ميزان مدفوعاتها ، فما هى علاقة ميزان المدفوعات بالقوة الشرائية للعملة وبالتالى بقيمتها العالمية ؟؟

نبدأ مناقشة هذا الامر بالاشارة الى ان ميزان المدفوعات يعبر عن الفرق بين مجموع ما تستحقه دولة من بقية دول العالم وبين مجموع ما هو عليها لبقية دول العالم .. أى الفرق بين مالها من حقوق وما عليها من ديون ، فان كان لها أكثر مما عليها قيل أن ميزان مدفوعاتها يعبر عن فائض وان كان عليها أكثر مما لها قيل انها تواجه عجزا فى ميزان مدفوعاتها

إذا فالعجز يعنى أن هذه الدولة مدينة لبقية دول العالم ولابد لها من الوفاء بهذا الدين ..

ولكن كيف يتم لها ذلك ؟

تفى الدولة بما عليها من ديون ببيع عملتها وشراء عملات الدول الدائنة لها ، وذلك يعنى زيادة فى عرض عملتها وزيادة فى الطلب على عملات الدول الدائنة وتنتج عن ذلك انخفاض قيمة عملة الدولة المدينة بالنسبة لعملات الدول الدائنة فى الخارج .

أما الفائض فى ميزان المدفوعات فيعنى أن الدول المدينة بحاجة الى سداد ما عليها لهذه الدولة الدائنة من ديون ولذلك لابد لهذه الدول من الحصول على عملة الدولة الدائنة ، وهذا من شأنه زيادة الطلب على عملة تلك الدولة فتنخفض كمية المعروض منها فى الداخل مما يقلل نسبة التضخم ، ومما يزيد من الطلب فى الخارج عليها مما يرفع من قيمتها وقوتها الشرائية .

لا غرو إذا وجدنا أن قيمة عملات الدول التى لديها فائض فى ميزان مدفوعاتها فى ارتفاع مستمر ولكن يجب أن لا يفهم من هذا أن ارتفاع عملة بلد هو فى صالحها دائما لأن ذلك لا يمكن ان يستمر الى الابد .. فربما كانت مشكلة ألمانيا الغربية الاقتصادية الاولى هى ارتفاع قيمة المارك .

لماذا ؟؟

لأن الارتفاع المستمر فى المارك يعنى ارتفاع اسعار السلع الالمانية فى الخارج بالنسبة لسلع الدول الاخرى مما يقلل من الطلب على تلك السلع واخيرا يقضى على الفائض .

وقد نلاحظ أيضا ترابط الشؤون الاقتصادية المختلفة بعضها ببعض حينما نتحقق ان نفس الدول التى تتمتع باستقرار الاسعار الداخلية هى ايضا الدول التى لديها فائض فى ميزان مدفوعاتها وهى ايضا التى ارتفعت قيم عملاتها . فنجد ان نسب التضخم فى ألمانيا وسويسرا واليابان أقل منها بكثير مما فى بقية الدول الصناعية الاخرى ، ونجد أن قيمة عملات هذه الدول فى ارتفاع مستمر ونجد ايضا أن لديها فائضا فى ميزان مدفوعاتها .

الدولار وأسعار البترول :

تقبل الدول المصدرة للبترول الدولار كبديل لبترولها ولذلك ترتب على ارتفاع اسعار البترول تأثيران متمايزان على قيمة الدولار : أحدهما ، هو حاجة امريكا لمزيد من الدولارات لتدفع ما عليها من ديون مقابل ما تشتريه من نفط وقد أدى هذا الى المساهمة فى زيادة العجز فى ميزان مدفوعاتها ، أى وهو ما ساعد بدوره الى خفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى .

أما التأثير الثانى لارتفاع أسعار البترول على الدولار فهو ناتج عن حاجة بقية دول العالم التى تشترى البترول بالدولار الى شراء كميات من تلك العملة لتدفع ثمن ما تستورده من بترول ، وتأثير هذا لا يختلف عن تأثير الفائض فى ميزان المدفوعات الامريكى أى أنه يؤدى الى رفع قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى .

ويظهر أن الزيادة المضطردة فى استهلاك أمريكا من النفط قد غلب تأثيرها على قيمة الدولار عن تأثير شراء الدول الاخرى للدولار لسداد قيمة ما تشتريه من بترول .

ومن المؤكد أن قيمة الدولار ستنخفض لو اصرت الدول المصدرة للبترول على عملة دولية اخرى مقابل ما تبيعه من بترول .

الخلاصة :

نستطيع أن نوجز كل ما تقدم فى القول أن قيمة العملات الشرائية هى التى تحدد علاقة بعضها بالبعض الآخر ، وهذا معناه أن الدول التى تعانى من نسب تضخم عالية أو من المتوقع أن ترتفع نسب التضخم المالى فيها فى المستقبل تهبط قيمة عملاتها ، وعلى عكس ذلك اذا انخفضت نسب التضخم أو كان من المتوقع انخفاضها فى المستقبل فان قيمة تلك العملات تتجه الى الارتفاع .

وتكهنات تجار العملة عن المستقبل الاقتصادى لبلد ما قد يكون أكثر خطرا وأبعد أثرا فى تقرير قيمة العملات الحالية من الظروف الاقتصادية السائدة ، ولعل هذا هو ما يفسر التغيرات الطارئة التى تتعرض لها قيمة العملات نتيجة لتطورات عسكرية أو سياسية غير ذات صبغة اقتصادية ظاهرة ..

القسم الثالث

التَّضَخُّم المالي..

أسبابه ، علاجه ، المستفيدون منه

- طبيعة التضخم في المملكة العربية السعودية
- التضخم المالي أهم مشكلة اقتصادية تعاني منها دول العالم .

طبيعة التضخم في المملكة العربية السعودية

من المحتمل ألا يكون هنالك موضوع اقتصادى يلقى من الاهتمام ما يزيد ومن الفهم ما يقل عما يلقاه موضوع التضخم .. فأما اهتمامنا بالتضخم فيعود الى تأثيره علينا جميعا بدرجات متفاوته ، وأما عدم فهمنا له فهما كافيا فقد يرجع إلى أن التضخم كغيره من المشاكل الاقتصادية الاخرى تختلف حقيقته عن ظاهره ..

إن التضخم هو الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار.

وهنا نود أن نؤكد أن أى طفرة فى أسعار سلعة ما لا تعد تضخما ، فمن الطبيعى أن ترتفع أسعار بعض السلع وتنخفض أسعار أخرى وما ذلك الا نتيجة لتوزيع الموارد بين أفراد المجتمع .. كذلك نود أن نؤكد أيضا أن الارتفاع فى المستوى العام للأسعار لا يعد تضخما الا اذا استمر هذا الارتفاع لعدة سنوات .

فمثلا لو ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة ٢٠٪ وانخفضت تكاليف السكن بنسبة ٢٠٪ فى أحد الأعوام فقد تكون نتيجة ذلك انخفاض فى مستوى المعيشة لا ارتفاعا فى مستواها ويرجع ذلك إلى أن مجموع ما أنفقه المواطن العادى فى هذا العام قد يقل عن مجموع ماصرفه فى العام السابق .

ولتوضيح ذلك نفرض جدلا أن السكن الذى انخفضت تكاليفه بنسبة ٢٠٪ يكلف المواطن عشرين ألف ريالا فى السنة وأن المواد الغذائية التى ارتفعت تكاليفها بنسبة ٢٠٪ تكلفه عشرة آلاف ريال فى السنة فإن نتائج هذه التغيرات فى الأسعار هى انخفاض مستوى المعيشة بقدر ألفى ريال لأن الزيادة فى تكاليف المواد الغذائية زادت النفقات بقدر ألفى ريال ، أما الانخفاض فى تكاليف السكن فقد أدى الى توفير أربعة آلاف ريال من النفقات .

والسؤال الهام هو ما هى أسباب التضخم فى المملكة ؟

لا يمكن فى الواقع للاسعار أن ترتفع وتستمر فى هذا الارتفاع مالم تكن وسائل الدفع التى تمول هذه الاسعار المتزايدة فى إرتفاع مستمر ايضا .. ووسائل الدفع هى ما نتداوله من نقود وما نحتفظ فى البنوك التجارية من ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) . وما مصدر النقود المتداولة والحسابات الجارية الا ما تصدره مؤسسة النقد من ريالات .

أى أن السبب الوحيد للتضخم هو زيادة كمية السيولة بدون زيادة مناظرة فى المعروض من السلع والمواد والخدمات ..

ولكن قد يتساءل بعض القراء عن تأثير إرتفاع نسب التضخم فى العالم الخارجى علينا اعتقادا منهم ان ذلك يسبب تضخما فى داخل المملكة ..

بالطبع التضخم العالمى يؤثر على اسعار ما نستورده ولكننا لن نحول التضخم الأجنبى الى تضخم سعودى مالم نطبع ريالات إضافية لتمويل هذه البضائع التى اشتراها تجارنا بعملات أجنبية حصلوا عليها عن طريق تحويل ريالاتنا الى هذه العملات .

وليس معنى ما تقدم القول أن قحطا عالميا أو انخفاضا فى الإنتاج الزراعى لن يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى بعض الدول ولكن الذى قصدته هو أن ارتفاع مستوى المعيشة لمدة سنة واحدة أو لفترة محدودة ليس تضخما ، فلن يحدث التضخم الا إذا استمر ارتفاع مستوى المعيشة لعدة سنوات متتالية ، ولن يتحقق استمرار التضخم بدون الزيادة المضطردة فى عدد الوحدات النقدية المطلوبة لتمويل الزيادة فى الاسعار .

ولماذا زاد مستوى التضخم فى المملكة ثم انخفض ؟؟

كلنا يعلم أن المملكة تعرضت قبل سنوات لمستوى عال من التضخم لم يسبق له مثيل فى تاريخها الحديث ، والذى قد لا يعلمه بعض منا هو أن مستوى التضخم الحالى فى المملكة يقل عنه فى أى بلد آخر تقريبا اذا مااستثنينا ألمانيا وسويسرا واليابان .

وبناء على تقارير مؤسسة النقد فان التضخم قد وصل الى حوالى ٤٠٪ فى عام ١٣٩٥/١٣٩٤ هـ وقد ثبت الآن عند ١٠٪ تقريبا .

وأكبر الظن أن كلا الرقمين يفتقران الى الدقة ويرجع ذلك الى الطريقة الاحصائية المتبعة فى الحصول على هذه الأرقام . ولست أشك ان معدل التضخم قد تجاوز نسبة ٤٠٪ فى عام ٩٥/٩٤ هـ وأنه الآن أقل بكثير من ١٠٪ .

ولا ينبغى أن نفهم مما تقدم أن مستوى الاسعار فى المملكة منخفض بالمقارنة ببلدان العالم الأُخرى ولكن المقصود أن نسبة الزيادة السنوية فيها هى التى انخفضت انخفاضا كبيرا ملموسا . ومن الواضح أن مستوى الأسعار فى المملكة عالى جدا ولكن نسبة الزيادة فى الأسعار هى التى إخفضت ..

وبغض النظر عن دقة الأرقام المنشورة عن التضخم المالى (وأنا أشك فى دقتها لأسباب فنية محضه) فان الأمر المؤكد هو أن نسبة التضخم فى المملكة الآن ليست الا جزءاً يسيراً من نسبته فى عام ٩٥/٩٤ هـ ، فما الذى حدث ؟؟

وحتى نجيب على هذا السؤال لابد من أن نحاول أن نفهم لماذا ارتفعت الأسعار أصلا ؟ لقد ارتفعت عائدات الحكومة من البترول فى يناير ١٩٧٤م بمعدل كبير جدا نتيجة للارتفاع الكبير الذى طرأ على اسعار البترول ، ولما كان البترول موردا من موارد الانتاج التى لا يمكن تجديدها فقد زادت الحكومة من انفاقها على مشروعات التنمية فى محاولة لخلق مصادر اخرى للدخل ، الا أن الزيادة فى نفقات الدولة يتتبعها زيادة فى وسائل الدفع وهذا بدوره يؤدى الى ارتفاع فى الطلب العام على السلع والمواد .

والزيادة فى إجمالى الطلب لا يؤدى إلى التضخم لو صحبتها زيادة مناظرة فى المعروض من الأشياء . والذى حدث فعلا هو أن الزيادة فى العرض لم تواكب الزيادة الكبيرة فى الطلب فارتفعت الأسعار واستمرت فى ارتفاعها .

وهنا نود التنبيه الى حقيقة هامة وهى أن إجمالى الطلب السعودى على أى سلعة يتم الحصول عليها من أسواق عالمية لا يشكل الا جزءا صغيرا من اجمالى المعروض من هذه السلعة بشكل لا يمكن معه أن يؤثر اجمالى الطلب السعودى على سعرها فى العالم . فعلى سبيل المثال لو تضاعف عدد السيارات التى يشتريها السعوديون من شركة جنرال موتورز فسوف يظل مجموع مشترياتنا من هذه السيارات أقل من اثنين فى المائة من مجموع ما تنتجه هذه الشركة العملاقة من سيارات .

وإذا علمنا أن معظم السلع التى نستهلكها مستورده ، وإذا علمنا أيضا أن مجموع استيراداتنا من هذه السلع لا يشكل الا جزءا يسيرا من اجمالى الانتاج العالمى ، فما الذى أدى الى ارتفاع نسبة التضخم فى المملكة فيما بين ١٣٩٤ هـ و ١٣٩٦هـ ؟

الاجابة باختصار هى : أن السلع التى نستوردها لا يمكن اسقاطها من السماء ..!

ولابد لها أن تأتى عن طريق موانىء بحرية أو موانىء جوية أو طرق برية ، وللأسف لم يكن من الممكن زيادة سعة الموانىء وطول وعرض الطرق بنفس المعدل وبنفس السرعة التى كان يتزايد بها الطلب على هذه السلع المستوردة ..

فلما زادت السيولة فى المملكة ازدحمت طرقها وموانئها إلى أن وصل الأمر الى أنه كان على السفن أن تنتظر أربعة أشهر أو أكثر قبل أن يتم تفريغها . لقد كانت زجاجة المعروض (اذا صح هذا التغيير الاجنبى) ممتلئة تماما الا أن عنقها لم تكن واسعة بالقدر الذى يسمح بمرور الحجم المطلوب .

وأخيرا هبط معدل التضخم فى المملكة الى معدله الحالى بسبب اخفاض الزيادة فى كمية السيولة وبسبب الزيادة فى العرض والذى أصبح ممكنا لما طرأ على عنق الزجاجة من اتساع ..

ولقد اتسع عنق الزجاجة بنسبة كبيرة ملحوظة بسبب التحسن العظيم الذى حدث لموانىء المملكة البحرية . ولعلنى لا أتجاوز التحليل المجرد اذا زعمت أن لجهود القائمين على موانىء المملكة دور عظيم وفعال فى القضاء على نسبة التضخم العالية التى تعرضت لها المملكة .

وقد يبدو أننى وقعت فى تناقض حينما ادعيت أن للتضخم المالى وفى أى بلد من بلدان العالم سبب واحد (ألا وهو زيادة ما يصدر من نقد عما تقتضيه قدرة الاقتصاد الانتاجية) ثم زعمت أن جهود مصلحة الموانىء ساعدت كثيرا فى تخفيف حدة التضخم فى المملكة ، فلهذا أود توضيح ذلك بلفت انتباه القارىء إلى أن التحسن فى خدمات الموانئ ما هو الا زيادة حقيقية فى قدرة اقتصادنا الانتاجية .

وأكرر ما زعمته آنفا بأنه ليس للتضخم الاسبب واحد الا وهو زيادة اصدار كمية النقود عما تقتضيه ظروف الاقتصاد ولكننى أسرع فأقول أن هناك أشياء أخرى تقلل من

نسبة التضخم لأنها توسع قاعدة الاقتصاد الانتاجية . ولم أقصد من قولى هذا التقليل من أهمية مصلحة الموانىء بل عكس ذلك تماما وأنا فى واقع الأمر من أشد الناس إعجابا بما قامت به هذه المؤسسة من جهود فعالة فى فترة وجيزة جدا .

وملخص ما تقدم أن علاج التضخم الوحيد الذى أثبت فعاليته هو اتباع سياسة نقدية تضبط كمية ما يطبع من نقود بحيث تكون لكل زيادة فى كمية النقد زيادة مناظرة فى العرض.ولكن وإذا كان الأمر كذلك ، فقد يتساءل القارىء : ولماذا إذن لا تخفض كل دولة من دول العالم التى تعانى من التضخم من كمية ما تصدره من نقود فيقضى بذلك على التضخم قضاء تاما ؟

هناك أسباب كثيرة تمنع من تحقيق ذلك ولعل أهمها هو أن لهذا العلاج أعراضا ثانوية قد لا تقل خطرا فى بعض الاحيان عن المرض الاصلى (التضخم) المراد التخلص منه . فالحد من كمية النقد سيؤدى حتما الى تخفيض ارتفاع الاسعار ولكنه قد يؤدى فى نفس الوقت ولو بصفة مؤقته إلى بطالة بعض المعدات وبعض الأيدى العاملة وقد يسبب إنخفاضاً فى مستوى المكاسب والارباح .. وفى بعض الدول الغربية تترتب خسائر سياسية لمن يحاول محاربة التضخم من السياسيين .

إن التضخم يضر بمصالح معظم الناس ولكنه يفيد عددا قليلا منهم وهؤلاء المنتفعين يقاومون كل جهد يوجه لمكافحته ..

وفى المملكة ليس هناك أى خطر من البطالة بالنسبة للايدى العاملة فى الوقت الحاضر ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمعدات المقاولين مثلا . ويدعى عدد كبير من المقاولين بصفة خاصة ومن العاملين بالتجارة بصورة عامة أن نسب أرباحهم انخفضت إنخفاضاً كبيرا فى الآونة الأخيرة .

وعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية يعرف معظم خبراء الحكومة الاقتصاديين أن السبيل الوحيد للقضاء على التضخم هو وضع حد للزيادة فى عدد الدولارات المتداولة ولكنهم يعلمون فى الوقت نفسه أن ذلك سيؤدى إلى زيادة نسبة البطالة لفترة مؤقتة وهذا سعر ليسوا على استعداد لدفعه فى سبيل القضاء على التضخم .

التضخم المالي

اهم مشكلة اقتصادية تعاني منها دول العالم

يحدث التضخم فى دول غنية ، كما يحدث فى دول فقيرة ، واسبابه معروفة ، وعلاجه معروف . ومع ذلك ..

نجد أن هذا الوباء يسرى إلى مزيد من بقاع العالم بسرعة واضطراد ، وكأن العالم لا يعرف له سببا ولم يكتشف له علاجا .. !

لماذا ؟؟

أولا : يجب أن ندرك أن نسبة التضخم العالية لا تعنى بالضرورة ، أن مستوى الاسعار عال.

فمستوى الاسعار شيء ونسبة التضخم شيء آخر ، انك تجد أن أسعار السلع والخدمات فى ألمانيا الاتحادية أعلى منها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مع أن نسبة التضخم فى أمريكا تصل إلى ثلاثة أضعاف نسبته فى ألمانيا .

وفى المملكة العربية السعودية ، تجد أن نسبة التضخم فى هذا العام قد انخفضت إلى صفر أو مادون الصفر ، إذا ما قارنا مستوى الاسعار فى هذا العام (١٣٩٩ هـ) بمستواها فى العام المنصرم (١٣٩٨ هـ) .

ومع ذلك فمستوى الاسعار فى المملكة لازال عاليا بل وعال جدا .

ثانيا : ارتفاع أسعار بعض السلع ليس دليلا قاطعا على أن هناك تضخما ، فمن الطبيعى فى أى سوق تجارى ، أن ترتفع أسعار بعض السلع وتنخفض أسعار بعضها الآخر .

اذا ، ما هو التضخم ؟

التضخم هو الارتفاع **المستمر** فى المستوى **العام** للاسعار .

وبيان هذا أن التضخم لا يحدث الا إذا كان ارتفاع الاسعار مستمرا لأكثر من سنة ، ولابد لهذا الارتفاع من أن يشمل أسعار سلع كثيرة ، بحيث أن المستهلك يجد نفسه مضطرا إلى زيادة مجموع ما ينفقه على حاجيات الحياة ، ان هو أراد شراء نفس الاشياء فى فترتين متواليتين من الزمن .

وهنا يجب التأكيد على أن نسبة التضخم لا تقيس المستوى العام للاسعار ، وانما تقيس نسبة التغير فى هذا المستوى .

وما هى أسباب التضخم ؟؟

لا يمكن للمستوى العام للاسعار أن يرتفع ويستمر فى الارتفاع لعدة سنوات إلا اذا كان المشترون قادرين على تحمل مزيد من النفقات .

ولكن كيف يمكن للمشترين ككل تحمل مزيد من النفقات ان لم تكن هناك زيادة فى كمية ما يتداوله هؤلاء المشترون من نقود ؟

إن التاريخ يثبت أن حدوث التضخم واستمرار حدوثه مستحيل ، ان لم يكن هناك زيادة مضطردة فى الكمية الكلية لما يتداوله الناس من نقود .

وعليه ، فليس هناك الا علاج واحد للتضخم ، ألا وهو ضبط الكمية الكلية للسيولة النقدية ، بحيث لا تزيد هذه السيولة بنسبة أعلى مما تأذن بها الزيادة الحقيقية فى المعروض من السلع والخدمات .

والسؤال البديهى إذا هو : لماذا لا تطبق كل دولة تعانى من التضخم هذا العلاج (الحد من السيولة النقدية) وتقضى بذلك على التضخم قضاء مبرما ؟!

الاجابة باختصار هى أن لعلاج التضخم أعراضا جانبية لها أضرار مؤقتة على مجموعات معينة من الافراد وأضرار دائمة على مجموعات أخرى .

ولو أن التضخم يضر بكل فرد من أفراد المجتمع ، لما وجدنا أن هذا الوباء يتفشى بالطريقة التى يتفشى بها .

فالواقع أن هناك مجموعات من الناس تستفيد من التضخم .

فيستفيد من التضخم التجار بصورة عامة ، كما يستفيد منه بنسبة أكثر تجار الذهب والمجوهرات والاراضى والعقارات بصورة خاصة .

ولعل أهم المستفيدين منه حكومات الدول التى تكون الضرائب مصدر دخلها الرئيسى ..

ولعل أبرز مثال يضرب فى هذا الخصوص هو المثال الذى سبق أن ذكرناه فى مقالة سابقة بشأن السياسة النقدية الأمريكية التى اتخذت أبان الحرب الفيتنامية ، فقد فضلت حكومة الرئيس جونسون سياسة الاصدار النقدى عن سياسة فرض مزيد من الضرائب خشية ما قد يترتب على زيادة العبء الضريبى من نتائج سياسية غير مرغوبة .

ونتيجة لهذه السياسة فقد ارتفعت الاسعار فى أمريكا ارتفاعا كبيرا ، ولكن معظم هذا الارتفاع حدث فى عهد الرئيس نيكسون ، مع أن سبب هذا الارتفاع هو طريقة تمويل الحرب التى بدأها الرئيس جونسون ..

بالطبع بدأت الناس تتضجر من ويلات التضخم ، وبناء على ذلك حاول الرئيس نيكسون القضاء على التضخم ، فوجد أن خفض كمية السيولة النقدية يؤدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ، كما يؤدى إلى انخفاض الارباح ، ولا يؤدى إلى خفض الاسعار الا بعد فترة من الزمن .

وبعبارة أخرى فان أضرار العلاج الذى يوصف لمحاربة التضخم آنية سريعة ، وأما فوائد هذا العلاج فلا يشعر بها أحد الا بعد فترة من بدء العلاج .

أضف إلى ذلك أن المواطن العادى لا يفهم هذه الصلة بين الاضرار المؤقتة لعلاج التضخم وبين الفائدة التى تتبع دائما هذا العلاج .

ونظرا لما لاحظه الرئيس نيكسون من أن الناس لا يفهمون من اقتصاديات النقود الا قليلا ، فقد اقتنع أن القضاء على التضخم قد يقضى على مستقبله السياسى أيضا .. !

فماذا كان موقف الرئيس نيكسون ؟

كان مستقبله السياسى كما كشفت عن ذلك فيما بعد سياسته المالية أهم بالنسبة له من مستقبل أمريكا الاقتصادى ، إذ أمر بزيادة السيولة النقدية بعد أن اتخذ فى بادىء الأمر اجراءات بخفضها ليضمن إعادة انتخابه ..

وهذا هو الذى يحدث فى معظم دول العالم ، ومما يساعد على ذلك أنه يمكن للسياسيين دائما أن يتوجهوا باللوم إلى غيرهم إذا ارتفعت الأسعار .. !

كيف ؟

كل الذى يعرفه المواطن العادى عن التضخم المالى هو أن الاسعار التى يدفعها لما يستهلك من حاجيات ترتفع .

ومن يرفع الاسعار ؟

بالطبع التجار .

ولذلك فالمستهلك يلوم التجار على ارتفاع الاسعار .

والاسعار التى يدفعها التجار لما يشترونه ترتفع ، فمن يرفعها ؟

بالطبع يرفعها أصحاب المصانع والمزارع وبقية المنتجين ، ولذلك فالتجار يوجهون اللوم للمنتجين .

والمنتجون يجدون أن نفقات الانتاج ترتفع فيوجهون اللوم إلى نقابات العمال ؟

ضاعت « الطاسة » .. !!

مع العلم أن اللوم يجب أن يوجه إلى البنك المركزى الذى يتحكم فى كمية ما يصل إلى الناس من نقود .

خلاصة القول أنه لولا أن السياسيين وغيرهم من بعض أفراد المجتمع يجدون فائدة فى التضخم المالى لما بلغ التضخم ما بلغه من خطر .

وهل للتضخم من أضرار ؟

بكل تأكيد .

ولعل من أكثر أضراره خطرا وأبلغها أثرا على العالم أجمع ، هو أنه يحول مجهودات المجتمع من الاستثمارات الانتاجية فى الصناعة وفى الزراعة وفى توفير الخدمات إلى

استثمارات غير منتجة ، مثل الاتجار فى الاراضى وفى المعادن النفيسة .

إن الغرض الاساسى من كل نشاط اقتصادى هو رفع مستوى معيشة الافراد ، ولكن رفع مستوى معيشة الافراد ككل لا يمكن أن يتم بدون زيادة حجم الانتاج الزراعى والصناعى ، وزيادة الانتاج الزراعى والصناعى بدورها تتعثر متى ارتفعت نسبة التضخم المالى ، ومن هنا يتضح لنا أن التضخم يؤثر على زيادة الانتاج ومن ثم يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام .

ومن سيئات التضخم التى لا تنسى ، أنه يتسبب فى توزيع ثروات المجتمع توزيعا اعتباطيا لا يتسم بالعدالة الانسانية ، ولا يتفق مع المنطق الاقتصادى .

فحينما ترتفع نسبة التضخم تجد أن ثروة بعض الافراد تزداد زيادة خيالية ، وفى الوقت نفسه تجد أن أثرياء التضخم قلما يكونون من أكثر الافراد كفاءة انتاجية ، وقلما يكونون من أكثر الناس استحقاقا إلى هذا الثراء .

القسم الرابع

التكاليف والأسعار

- الأسعار : كيف تؤثر في تصرفاتنا وتتأثر بها ؟
- التكاليف وحدها لا تحدد الأسعار
- في اقتصاديات التكاليف والنفقات
- وما الأسعار إلا موجات اتصال
بين البائعين والمشترين

الأسعار

كيف تؤثر في تصرفاتنا وتتأثر بها ؟

ليس القراء بحاجة إلى أن يقال لهم أن هناك تناسبا عكسيا بين مستوى أسعار أى سلعة وبين كمية مايشتريه الناس منها . أى أنه كلما ارتفع سعر السلعة كلما تدنت كمية مايباع منها . . فهذا قانون من قوانين علم الاقتصاد مألوف للناس جميعا ولايشكون فى صحته أن ذكر لهم بهذه البساطة .

ولكننا نجد أن الناس أحيانا يتصرفون وكأن تصرفاتهم تتعارض مع هذا المبدأ الاقتصادى ؟ ! وهذا هو سبب كتابة هذا المقال .

وسنورد فيما يلى عدة أمثلة تؤكد صحة المبدأ الاقتصادى المشار إليه حتى وأن ظهر للوهلة الأولى ماينال من الثقة فى صحته :

منذ ثلاثين عاما تقريبا ، أرسل أحد أساتذة الاقتصاد فى احدى الجامعات الأمريكية طلابه الى احدى المناطق الريفية علهم يجدون فى تصرفات الفلاحين مايثبت لهم ماتعلموه من دروس نظرية .

فعاد إليه أحد الطلاب وقد ارتسمت على وجهه غبطة وفرحة لم يشعر بمثلها من قبل وقال لأستاذة لقد أثبت احصائيا ـ أى بلغة الرياضيات والأرقام ـ أن الفلاحين يزيدون من استهلاكهم للقمح كلما ارتفعت أسعاره وليس العكس كما قلت لى . . أو بعبارة أخرى فإن تصرفات الفلاحين تثبت أن اقبال الناس على السلع يزيد كلما ارتفعت أسعارها ؟!

بعد فترة من التدقيق ثبت أن الطالب أصاب فى الملاحظة التى أيدتها الأرقام والاحصائيات ولكنه أخطأ فى التفسير .

كيــف ؟ ؟

القمح شيء من الأشياء التى يستهلكها الفلاحون ولكنه فى نفس الوقت مصـدر رزقهم ، ولذلك فحينما ترتفع أسعاره يرتفع مع ذلك دخل الفلاحين ، وارتفاع دخلهم هو الذى يدفعهم لزيادة استهلاكهم من القمح . . فالواضح إذا أن ارتفاع أسعار القمح رفعت دخلهم بنسبة أعلى من النسبة التى ارتفع بهـا انفاقهـم على مايستهلكونـه من القمح . . وعليه فحينما زادت مشترياتهم من القمح فان ذلك يعكس التحسن الذى طرأ على دخلهم أكثر مما يعكس زيادة أسعاره . . ولكن لأن القمح مادة يستهلكونها وفى نفس الوقت يبيعونها فقد اختلط الأمر على الطالب الذى اعتقد أن ذلك يخالف المبدأ الاقتصادى السالف الذكر .

وكذلك فمن الامثلة التى تبدو لأول وهلة وكأنها تنال من الثقة فى صحة المبدأ المذكور مانلاحظه فى الدول التى ترتفع فيها نسب التضخم ويقبل الناس فيها على شراء الأشياء وكأن أسعار هذه الأشياء بدأت تتقهقر الى الوراء مع أنها فى الواقع فى ارتفاع مستمر ، وأسباب هذا الاقبال على الشراء أن الناس يتوقعون بناء على تجارب سابقة أن الاسعار سترتفع بنسب أعلى فى المستقبل وماالزيادة التى يلاحظونها فى وقـت الشراء إلامقدمـة لمستقبل أسوأ ، ولذلك فهم يكثرون من الشراء ليتحاشوا مزيدا من النفقات فى يوم لامحالة آت .

ومعنى هذا أن تصرفات الناس التى كانت فى حقيقتها نتيجة للتضخم تؤدى هى بدورها إلى زيادة نسبة التضخم إن لم يحدث تغيير اقتصادى جذرى يدرك معه الناس أن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر .

وارتفاع أسعار الذهب فى مطلع هذا العام ١٩٨٠م يثبت أهمية التوقعات بالنسبـة للأسعار . . فمع أنه لايشك أحد فى أن اسعار الذهب ارتفعت لأسباب اقتصادية بحته ـ مثل تدهور قيمة الدولار والازمات السياسية ـ فانه ايضا لايشك أحد من الاقتصاديين أنه بمجرد أن يتوقع الناس أن أسعار الذهب سترتفع فانها سترتفع فعلا ، وذلك لأن الناس يتخذون من الذهب وسيلة للاستثمار والربح وإذا اعتقد عدد منهم أن أسعاره سترتفع

أقبلوا على شرائه ليبيعوه فى المستقبل ، ومن المعروف أن زيادة الطلب التى لاتصاحبها زيادة فى العرض تؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، وبمجرد أن تبدأ الاسعار فى الارتفاع يزيد عدد المؤمنين بارتفاعها فى المستقبل ، ولذلك يزيد الطلب ، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة أخرى ، وهلم جرا . .

بالطبع كل هذا لايعنى أن الاسعار ترتفع بطريقة عشوائية وبمجرد أن يتوقع أحد أنها سترتفع ، فالذى رفع أسعار الذهب ليست التوقعات فحسب ، وانما هناك أسباب اقتصادية ملموسة أدت إلى ذلك الارتفاع ، والمقصود هنا أن التوقعات ساعدت وآزرت هذه الأسباب الاقتصادية فجعلت النسبة التى ارتفعت بها أسعار الذهب أعلى مما كانت ستكون عليه فى غياب هذه التوقعات . .

كذلك فاننا نجد أحيانا أن الناس يختارون من السلع التى لاتختلف عن بعضها بشىء أغلاها ثمنا . . وهم لايفعلون ذلك لأنهم يفضلون التخلص من أموالهم وإنما يفعلون ذلك لسببين قد لانجد ثالثا لهما :

أولا ، حينما يجهلون طبيعة هذه السلع ولايعرفون عنها شيئا ، فانهم يشترون أغلاها ظنا منهم أن أغلاها سعرا هو أفضلها نوعا .

ثانيا : حينما يكون تقويم السلعة بطريقة مجردة مستحيلا فالناس قد يفضلون شراء أغلاها ، ومن أمثلة ذلك العطور ، فكيف نعرف بطريقة مجردة أيها الأفضل ؟! انه أمر شخصى تماما ، ولأن الناس لايثقون فى ذوقهم الشخصى فى كثير من الأحيان ظنا منهم أن هناك أناس منحهم الله ذوقا أفضل من ذوق غيرهم كالممثلين والممثلات وغيرهـم من المشاهير والمشهورات ، فانهم فى هذه الحالة قد يشترون أغلاها ثمنا ظنا أنها أحسنها نوعا .

وقد تلاحظ فى بعض الأحيان أن أناسا ينزلون من سيارات غالية الثمن متجهين إلى محل تجارى ليشتروا سلعة من السلع وقد تلاحظ أنهم مستعدون لدفع عشرات أضعاف السعر الذى طلب منهم دفعه ، فتظن أن الاسعار لاتهمهم ولايعيرونهـا بالا . . وهـذا التفسير غير صحيح ، ان الاسعار تهم الاثرياء أكثر بكثير مما تهم الفقراء ؟!

ان الشخص الذى يدفع السعر ويبدو غير مبال بمستواه شخص وقته ثمين ولو وفر بعض هذا الوقت بحثا عن سعر أفضل لأضاع من الوقت ماتصل قيمته إلى أضعاف ماوفر من نقود .

ومنذ وقت طويل لاحظ طلاب الاقتصاد أن المحلات التجارية التى تقع فى تقاطع الشوارع تبيع بأسعار أعلى من الأسعار التى تبيع بها المحلات التى تقع فى مناطق داخلية ، وسبب ذلك أن الوقت سلعة ثمينة ويرتفع ثمنها بالنسبة للافراد كلما ارتفع دخلهم وزادت مشاغلهم ، ولذلك فأسعار المحلات التى فى (الواجهة) أغلى لأن الذى يشترى منها يوفر قيمة الوقت الذى لابد له من التضحية به ان هو أراد البحث عن أفضل الأسعار .

والناس كلما قل دخلهم قل ثمن وقتهم وكان باستطاعتهم التضحية بمزيد من الوقت فى البحث ، أما الموسرون وخاصة من كان مصدر يسر حالهم يعتمد على جهدهم الشخصى مثل المشاهير من الأطباء والمحامين والمهندسين ، فالوقت بالنسبة لهم ثمين جدا والتضحية بجزء منه من أجل توفير بعض النفقات قد يضيع عليهم مبلغا كبيرا من الدخل يصل إلى أضعاف ماوفروه من نفقات .

وليس هدفى مما ذكرت من أمثلة انكار قانون الطلب ، وإنما على العكس تماما ، لأننى قصدت من هذه الأمثلة أن أبين بكل وسيلة أستطيعها أن هذه الملاحظات التى يلاحظها الناس بين الآونة والأخرى لاتقلل من صحة هذا القانون ، وانما تعكس عدم فهمهم له فهما صحيحا .

ان هذا القانون ينص على ان الناس سيزيدون من مشترياتهم كلما انخفضت الاسعار ويقللون منها كلما ارتفعت الاسعار على شرط أن لايتغير دخلهم ، ولاتتغير توقعاتهم عن المستقبل ، ولايتوهمون أن ارتفاع السعر يعكس تحسنا فى النوع .

ان وجود بعض التصرفات التى توحى لأول وهلة أن ثمة أناس لايعيرون للاسعار بالا وانها لاتؤثر فى تصرفاتهم يؤدى إلى صعوبة كبرى يواجهها الاقتصاديون حينما يحاولون اقناع السياسيين بصواب بعض السياسات الاقتصادية .

وأفضل مثال يمكن ضربه لتوضيح هذه النقطة هو سياسة حكومة الولايات المتحدة النفطية .

فالمبادئ العلمية الاقتصادية تقودنا إلى الاعتقاد أن أفضل سياسة نفطية يمكن للولايات المتحدة اتباعها هو السماح لأسعار البترول بأن تصل إلى مستواها الذى تقضى به قوى العرض والطلب ، لأن ارتفاع الاسعار يقلل من الطلب ويدفع المنتجين إلى رفع كمية العرض وبذلك تنخفض واردات أمريكا من النفط ويزيد انتاجها منه ، وذلك بدوره يقلل من ارتفاع أسعار النفط فى جميع أنحاء العالم .

والذى يمنع أمريكا من اتباع هذه السياسة أسباب سياسية بحتة ومنها تملق المواطنين الامريكيين وايهامهم ان منع ارتفاع اسعار النفط فى صالحهم ، وأسباب اقتصادية لاوجود لها فى حقيقة الأمر مثل القول أن الموسرين من الامريكيين لن يبالوا بالأسعار ولذلك فارتفاعها سيضر بالفقراء فقط ولن يؤدى الى خفض الطلب وزيادة العرض .
ولقد حاولت فى فقرات سابقة شرح خطأ هذا التفسير حينما ذكرت أن الأسعار تؤثر على الناس جميعا ولكن مقدار هذا التأثير يختلف من شخص إلى آخر حسب دخول الناس وعلى حسب النسبة التى ينفقونها من دخولهم على هذه الأشياء .

فمن البديهى أن الشخص الذى لاينفق إلاواحدا فى المائة (١ ٪) من دخله فى شراء مايريد من بترول لن يتأثر بارتفاع أسعاره مثل الشخص الذى يجد نفسه مضطرا الى انفاق ثلث دخله (٣٠ ٪) فيما يشتريه من وقود .

ومن البديهى أيضا أن الشخص الذى يبلغ أجره فى الساعة مئات الدولارات كبعض كبار رجال الاعمال وبعض الاطباء والمهندسين والمحامين لن يوفر من نفقاته فى البترول بتقليل تحركاته بسيارته أوشراء أصغر حينما يرتفع سعر لتر النفط من دولار الى دولارين . . ولكن كم من الأمريكيين يصل أجرهم فى الساعة إلى هذا المستوى ؟ مليون ، أومليونين ، أوثلاثة ، قل خمسة ولايمكن أن يزيدوا عن ذلك ـ من مجموع السكان البالغ مائتين وعشرين مليونا من الأشخاص .

التكاليف وحدها لاتحدّد الأسعار

إنك تجد أن أسعار معظم السلع والمواد فى القصيم أقل منها فى المنطقة الشرقية وقد يخيل لك أن مايفسر هذا التباين فى الأسعار هو انخفاض تكاليف تجار القصيم إذا ماقارنت تكاليفهم بتكاليف تجار المنطقة الشرقية .

والواقع أن تكاليف تجار القصيم بصورة عامة أقل فعلا من تكاليف تجار المنطقة الشرقية ولكن هذا التباين فى التكاليف ليس هو السبب فى تباين الأسعار ، إذ أنك ستجد أحيانا أن هناك سلعا تباع فى المنطقة الشرقية كما تباع أيضا فى الرياض ، ومع أن هذه السلع تستورد عن طريق الدمام ومع أن الايجارات وبقية التكاليف فى الدمام أقل منها فى الرياض ، إلا أن أسعار هذه السلع فى الرياض أقل مما هى عليه فى الدمام .

ولو أنك سألت تاجرا من التجار ، وفى أى منطقة من المناطق ، كيف يصل إلى تحديد الأسعار التى يطلبها من المشترين ، لقال لك :

أحسب المبلغ الذى تكلفنى هذه السلع ثم اضيف نسبة معينة من الارباح .

ولنفرض انه قال لك انه يضيف ٢٥٪ على تكاليف السلع التى يبيعها ، ولنفرض أنك سألته :

ولماذا اخترت هذه النسبة (٢٥ ٪) بالذات ؟

ولماذا لم تختر ١٠٠٠٪ أو١٠٪ أو أى نسبة أخرى ؟ ؟

سيتضح لك من اجابته أن الذى يحدد نسبة أرباح أى تاجر ، ان هو استطاع الحصول على أى أرباح ، هو أمرين لاثالث لهما :

أولا : الاسعار التى يطلبها منافسوه الذين يبيعون نفس السلع التى يبيعها .

ثانيا : قدرة واستعداد عملائه على دفع هذه الاسعار .

وحتى لو كان هو البائع الوحيد ولم يكن له منافسون ، لما استطاع فرض أى سعر يروق له بطريقة عشوائية ، لأنه يعلم من تجاربه السابقة أن هناك سعرا معينا يدر عليه أكبر قدر ممكن من الأرباح ، فاذا زاد سعره عن هذا المستوى أدت الزيادة إلى انخفاض فى كمية البيع بحيث يكون النقص فى مجموع الدخل الاجمالى متجاوزا مقدار الزيادة فى الاسعار ، ومحققا بالتالى انخفاضا فى الربح .

إذا فمن الواضح أن علاقة التكاليف بالاسعار تتميز بأنها تميل إلى السير فى اتجاه واحد فقط ، إذ أن الاسعار لايمكن أن تكون باستمرار أقل من التكاليف ، ولكن متى زادت الاسعار عن التكاليف فان الذى يحدد مستواها هو منافسة الباعة الآخرين ودخل المشترين .

وقد أصاب الاقتصاديون حين قالوا أن العرض والطلب هما العاملان اللذان يفسران مستوى الأسعار .

وهذا شىء مألوف لنا جميعا تقريبا .

ولكنك ستجد ان كثيرا منا سيقولون لك نعم العرض والطلب يحددان الاسعار ، ثم تسألهم عن مايفسر تباين الاسعار بين بلد وآخر أو حتى بين مناطق مختلفة فى نفس البلد ، فيقولون لك بثقة وبدون تردد أن الفرق فى التكاليف هو الذى يفسر هذا التباين .

وبالطبع ، لو فكرنا فى الأمر مليا لوجدنا أن هذا كلام متناقض، لأنه لايمكن القول أن التكاليف وحدها (وهى التى تؤثر على عنصر العرض) تفسر تباين الاسعار ، ثم القول فى نفس الوقت بأن العرض والطلب معا يحددان مستوى الاسعار .

ومن الواضح فى ضوء ماتقدم أن تحديد الايجارات قد يؤدى فعلا الى خفض تكاليف التجار ، ولكن انخفاض التكاليف كما ذكرنا لايؤدى دائما الى انخفاض الأسعار لأن الذى يحدد مستوى الأسعار ليس مقدار التكاليف فقط ، ولكن مستوى دخول المشترين ومنافسة بقية البائعين .

ولايفوتنا بطبيعة الحال أن نشير إلى أن تحديد الايجارات يؤدى بالضرورة الى تغييرات فى توزيع ثروات المجتمع وخاصة بالنسبة لمالكى العقارات المؤجرة وللمستأجرين .

وقد تجد فى المناطق التجارية ، وفى المدن على وجه الخصوص محلات لبيع المجوهرات والى جوارها صيدليات ومحلات لبيع الأدوات الكهربائية ، مع أن هناك تباينا كبيرا فى أرباح هؤلاء التجار إذ أنه من المألوف أن تكون أرباح محلات بيع المجوهرات متجاوزة بكثير أرباح المحلات الأخرى التى تجاورها .

ولولا أن النسب التى يمكن أن يرفع بها ملاك المبانى التجارية ايجارات محلاتهم محددة لارتفعت ايجارات هذه المحلات الى مستواها الذى تسمح به قوى العرض والطلب ، ولما وجدت أن باعة السلع الذين يحققون مستويات مختلفة من الأرباح يتواجدون فى نفس المنطقة ويدفعون نفس المستوى من الايجارات .

في اقتصاديات التكاليف والنفقات

من الطبيعي ، أن يخيل للفرد منا ، أن التكلفة الحقيقية لما تقتنيه من أشياء ، هو سعر شرائها ، لأن سعر الشراء ، هو المبلغ من المال ، الذى نضطر الى التخلى عنه ان نحن أردنا تملك هذه الأشياء .

غير أنه ، ينبغى علينا ، أن نعلم ، أن ماندفعه كأفراد من أموال ، مقابل مانشتريه من سلع ، لايمثل فى كثير من الأحيان ، الا جزءا بسيطا من التكلفة الحقيقية ، لهذه السلع .

انك قد تسأل مواطنا :

كم كلفتك هذه السيارة ؟

وربما قال لك :

اشتريت هذه السيارة بثلاثين ألفا من الريالات ، وأتوقع أن أنفق عليها ، مدة تملكى لها ، عشرة آلاف ريال لتغطى تكاليف صيانتها وتسييرها ، فهل يعنى ذلك أن التكلفة الحقيقية لاقتناء هذه السيارة أربعون ألفا.. ؟ ؟

ولكن . .

من يدفع تكاليف بناء الطرق التى تسير عليها هذه السيارة ؟ !

ومن يدفع تكاليف بناء المواقف التى تربض عليها هذه السيارة ؟ !

ومن يدفع أجور جنود المرور الذين يراقبون وينظمون حركة هذه السيارة ؟ !

ومن يدفع تكاليف التخلص من المواد الكيميائية السامة التى ينفثها محرك هذه السيارة فى فضاء مدننا وقرانا . . ؟ !

من الواضح اذا ، أن التكاليف الحقيقية التى يدفعها المجتمع ككل ، لاقتناء كل سيارة تدخل بلادنا ، هى أكثر بكثير ، من ثمن الشراء وتكاليف الصيانة ، والوقود ، التى لايدفع غيرها ، المواطن الذى يقتنى السيارة .

ولذلك فان الاقتصاديين ، حينما يقدرون التكلفة الحقيقية ، للسلع الاستهلاكية والمشاريع الانمائية ، يفرقون بين التكاليف الفردية الخاصة ، وبين التكاليف الاجتماعية العامة .

ولايقتصر الأمر على ضرورة التمييز بين التكاليف الفردية الخاصة ، والتكاليف الاجتماعية العامة ، فانه من الضرورى كذلك أن نفرق بين مايطلق عليه الاقتصاديون التكاليف ذات المعنى الحقيقى الاقتصادى وغير ذلك من التكاليف التاريخية .

ولكى يتيسر لنا فهم هذه التفرقة فانه من الضرورى أن نتعرض إلى مفهوم طبيعة التكاليف الاقتصادية .

طبيعة التكاليف الاقتصادية :

لايستطيع أى مجتمع غنيا كان أوفقيرا ، الحصول على كل مايريده من حاجيات لإشباع كل مايحلو له من رغبات ، لأن موارد أى مجتمع ، ومهما كانت عليه من الوفرة ، محدودة .

ولهذا ، فجميع المجتمعات البشرية ، تجد نفسها مضطرة ، إلى التخلى ، عن بعض السلع والخدمات ، مقابل ماتحصل عليه فعلا ، من سلع وخدمات أخرى .

أى أنه لامناص من الاختيار .

ومن هنا تنشأ مشكلة التكاليف .

فلو أن مجتمعا ما ، اختار بناء سد ليرفع من حجم انتاجه الزراعى مثلا ، فمعنى ذلك ان التكلفة الحقيقية التى يدفعها هذا المجتمع ، كثمن للحصول على هذا السد ، هى مجموع أثمان الاشياء الاخرى التى كان يمكنه الحصول عليها بدلا من هذا السد .

وبعبارة أخرى فانه لو أمكن بناء السد بدون الحرمان من أى شيء آخر يستفيد منه المجتمع ، فان التكلفة الحقيقية للحصول على السد هى صفر.

هذا عن التكلفة الحقيقية .

ولكن الأمر لايعرض دائما فى هذه الصورة الميسرة فهناك إلى جانب هذا مايعرف بالتكاليف التاريخية .

التكاليف الحقيقية والتكاليف التاريخية :

دعنا نتصور ، أننا فكرنا فى بناء معمل لتكرير البترول (مصفاه) ، وبعد أن أجرينا بعض الدراسات الأولية ، وجدنا أن سعر بيع البرميل من النفط المكرر ، فى الأسواق العالمية ، مائة (١٠٠) ريال ، وكذلك وجدنا ، أن انتاج كل برميل من النفط المكرر سيكلفنا ثمانين (٨٠) ريالا إذا مانحن أقمنا فعلا مصفاه من حجم معين وطبقا لمواصفات معينة .

إذا ، فنحن قد قدرنا أرباحنا فى كل برميل ننتجه بعشرين (٢٠) ريالا .

الآن ، دعنا نقول أننا نفذنا المشروع وبنينا المصفاه وزودناها بما يلزم من معدات وآليات ، ولكننا وجدنا ، أن سعر البرميل المكرر ، قد انخفض من مائة (١٠٠) ريال الى سبعين (٧٠) ريالا . .

فما العمل ؟ ؟

هل نوقف عمليات التكرير ، ونقفل أبواب المصفاه إلى أن يرتفع سعر بيع البرميل المكرر إلى أكثر من ثمانين (٨٠) ريالا ؟

لن نستطيع اتخاذ القرار الاقتصادى الصحيح ، حتى نعرف مكونات تكاليف انتاج البرميل الواحد .

وعليه فلنفرض جدلا ، أنه تبين لنا بعد اجراء اللازم من الدراسات ، أن مساهمة تكاليف مبنى المصفاه ، وماتحتويه من معدات وآليات ، يضيف الى تكاليف انتاج كل

برميل مبلغ خمسين (٥٠) ريالا ، أما الثلاثين ريالا ، الأخرى ، فهي تكاليف مانستخدمه من عمال ومهندسين واداريين ، ومواد خام .

ففى هذه الحالة تكون التكاليف الحقيقية لإنتاج كل برميل من زيت البترول المكرر ، هى التكاليف الجارية فقط ، أى ثلاثون (٣٠) ريالا فقط . .

ولماذا . . ؟ ؟

لأن ما أنفقناه ، فى اقامة المصفاه ، وفى الحصول على معداتها وآلياتها ، قد دفع فعلا ، ولايمكن الاستفادة منه فى الحصول على أى شيء آخر ، ولايمكن استرداده .

وكما ورد ذكره آنفا فان منشأ التكاليف مقترن بوجود الاختيار ، ونحن إن اخترنا إيقاف الانتاج تماما فليس لدينا أى اختيار فى تفادى ماأنفقناه فى تشييد مبنى المصفاه وفى الحصول على آلياتها .

ويسمى الاقتصاديون هذا الجزء من التكاليف الذى أنفق فى الماضى ويستحيل الرجوع فى الوقت الحاضر عن قرار انفاقها « بالتكاليف التاريخية » .

والتكاليف التاريخيه ، يجب أن لاتؤثر فى قراراتنا ، فى الوقت الحاضر ، لأنها ليست تكاليفا حقيقية إلا فى وقت إنفاقها ، أى فى الماضى الغابر .

وبالنسبة لمثال المصفاه هذا ، فان الجزء من التكاليف التى يمكن أن نختار انفاقها فى الحصول على شيء آخر ، غير تكرير البترول ، هو ماندفعه من أجور للعنصر البشرى ، وماندفعه من نفقات على المواد الخام ، أى النفقات الادارية والجارية بوجه عام .

ومن هنا يتضح أنه يجب علينا متابعة الانتاج مادام سعر بيع البرميل يزيد على ثلاثين (٣٠) ريالا ولو بهللات .

ولو نظرنا إلى النفقات والتكاليف كما ينظر إليها المحاسبون (لاكما ينظر اليها الاقتصاديون) فانه يجب علينا متابعة الانتاج أيضا ؟

كيف ؟

سيقول لنا المحاسبون لو أننا أوقفنا الانتاج « فسنخسر » (٥٠) ريالا ، التى أنفقناها على تشييد المبنى وعلى آلياته ، لأنه لايمكن الاستفادة من هذه الأشياء فى إنتاج

شيء آخر ، ولايمكن بيعها ، ولو أننا اخترنا متابعة الانتاج « فسنخسر » عشرة (١٠) ريالات فقط (٧٠ ـ ٨٠ = - ١٠) .

أما لو أوقفناه « فسنخسر » خمسين (٥٠) ريالا ؟

بالطبع لو كنا نعلم قبل بدء المشروع ، أن سعر بيع الزيت المكرر سينخفض إلى أقل من ثمانين (٨٠) ريالا ، فانه كان من الواجب علينا عدم تنفيذ المشروع ، وذلك لأنه كان يمكننا ، حينئذ ، تلافى تكاليف المبنى والآليات ، وكان ممكنا انفاق تكاليفهما فى الحصول على أشياء أخرى ، أما بعد تنفيذ المشروع فقد سبق السيف العذل ، كما تقول العرب ، ولذلك فالجزء من التكاليف الذى يجب أن يؤثر على قراراتنا هو ذلك الجزء الذى يمكننا التحكم فيه ، أى الثلاثين (٣٠) ريالا التى تنفقها على القوى البشرية والمواد الخام ، والتى يسميها المحاسبون (المصاريف الادارية والتكاليف الجارية) .

ان كثيرا من القرارات الاقتصادية الخاطئة ، وسواء كانت على مستوى رجال الأعمال ، أوعلى مستوى الأمة كلها ، تتخذ بسبب الخلط بين التكاليف التاريخية ، التى تم انفاقها فى الماضى الغابر ولاسبيل الى استرجاعها ، وبين التكاليف الحقيقية التى يمكن تلافيها .

فكم من المرات نجد أن رجلا يستمر فى الانفاق على مشروع غير مربح وحجته فى ذلك أنه سبق وأن أنفق فيه مبلغا كبيرا من المال ، « وخسر عليه » فكيف له أن يغير رأيه الآن . .

وما الأسعار إلا موجات اتصال بين البائعين والمشترين

إن للاسعار أهمية ، تتخطى ، تحديد المبالغ التى يدفعها المشترون والتى يقبضها البائعون .

فمستوى الاسعار ، والتغيرات التى تطرأ على مستوياتها ، تملى على المنتجين ماذا يصنعون ، وماذا يزرعون ، وترشد المشترين الى أى المواد والسلع والخدمات يشترون .

أى أن الاسعار هى التى تحدد توزيع مصادر وثروات المجتمع .

ولتوضيح هذه النقطة نضرب مثلا بارتفاع اسعار البترول الذى حدث فى اول عام ١٩٧٤م .

حينما ارتفعت أسعار النفط ، انخفضت مبيعات السيارات فى كل العالم ، لأن الناس يحتاجون الى الوقود ليستفيدوا من سياراتهم ، وارتفاع أسعار الوقود يؤدى الى زيادة التكاليف الحقيقية لاقتناء السيارات .

ولكن الامر لم يتوقف عند هذا ...

فارتفاع أسعار الوقود يعنى أن الطلب على السيارات التى لاتحتاج إلا الى القليل منه لتسييرها يرتفع بالنسبة الى السيارات الضخمة التى تحتاج الى وقود أكثر .

ولهذا تأثير على أسعار الحديد والصلب وعلى أسعار الالمونيوم وعلى أسعار آلاف الاشياء الأخرى ...

فمن المعروف ، أنه يمكن صنع أى سيارة ، باستخدام نسب متفاوتة ، من الصلب والحديد والبلاستك والالمونيوم وأشياء كثيرة اخرى ، والذى يحدد نسبة كل شيء من هذه الاشياء ، هو الصفات الطبيعية ، والكيميائية لهذه الاشياء ، وأسعار كل منها .

ولذلك ، حينما ترتفع اسعار الوقود يزيد الطلب على السيارات التى يخف وزنها وذلك يؤدى الى خفض الطلب على الصلب والحديد بالنسبة الى الطلب على الالمونيوم والبلاستك وغيرهما من الاشياء ذات الوزن الخفيف .

ولكن للصلب وللحديد استخدامات أخرى غير استخدامهما فى صناعة السيارات ، وحينما يقل الطلب عليهما فى صناعة السيارات تنخفض أسعارهما وذلك يؤدى الى خفض تكاليف انتاج الاشياء الاخرى التى يستخدم الحديد او الصلب فى انتاجها .

ولكل من الحديد والصلب بدائل أخرى ، وانخفاض أسعار اى منهما سيؤدى الى استخدام كميات اقل من هذه البدائل ، ولهذه البدائل ، بدائل اخرى ، والتغيرات فى اسعارها تؤثر على اسعار بدائلها ، وهلم جرا ...

فى نهاية المطاف ، ستجد أن التغيير الذى طرأ على أسعار البترول ، أدى الى تغيير اسعار مواد اخرى كثيرة لا علاقة لها بالبترول .

ان الهدف مما تقدم ليس شرح نظرية الأثمان ، وانما هو توضيح نقطتين هامتين يجدر بنا ملاحظتهما : ـ

أولهما ، ان وضع تسعيرة رسمية لمادة واحدة فقط قد يؤثر على اسعار مواد كثيرة مما يستهلك او مما ينتج .

ثانيهما ، يتضح مما تقدم أن التخطيط الشامل يكاد يكون مستحيلا ، فالمخطط لن تكون لديه معلومات كاملة عن كل مايباع ويشترى ، ولذلك ، فلن يستطيع تغيير مايجرى فى السوق بسرعة كافية ؟ !

اذا ، من يعطى الباعة والمشترين مايحتاجون اليه من معلومات فى حالة غياب التخطيط الشامل ؟ !

انهم يحصلون على هذه المعلومات من السوق .

فقد يرتفع سعر التفاح بسبب نقص محصوله فى لبنان ، ومع ذلك فان مستهلكى التفاح ليسوا بحاجة الى أى معلومات عن سبب هذا النقص ، لأنهم سيجدون أن سعر التفاح فى الاسواق قد ارتفع ، وبناء على تغيير الاسعار يتصرف الناس ، فبعضهم يبحث عن فاكهة

اخرى كبديل للتفاح ، وبعضهم يقلل من مشترياته منـه ، ويتـم كل ذلك ، بسرعـة وبطريقة أوتوماتيكية .

بينما لو ترك الأمر لمخطط حكومى فلن يعلم عن نقص انتاج التفاح الا بعد ان يبحث عنه الناس ولايجدونه فى الأسواق ، ومن ثم تواجهه مشكلة تحديد السعر الجديد المناسب للتفاح وتحديد الاسعار المناسبة للاشياء الاخرى التى يؤثر التغيير فى سعر التفاح على اسعارها. وربما ان بقية مزارعى التفاح فى مناطق اخرى من العالم قد تنبهوا الى زيادة أسعاره مما دفعهم الى زيادة انتاجه قبل ان ينتهى المخطط من تجربة محاولاته وتصحيح أخطائه .

ان الاسواق اختراع اجتماعى قديم ، ولم تخترع هذه الاسواق صدفة ، وانما كانت هناك حاجة ماسة الى هذا الاختراع .

فالاسواق مراكز عظيمة لبث مايحتاجه الباعة والمشترون من معلومات .

والاسواق مكان يتفاوض فيه الناس على البيـع والشراء بنـاء على ماعندهـم من معلومات مصدرها الاسواق نفسها .

وما المدن والقرى ، وغيرها من مناطق التجمعات السكانية ، فى حقيقة الأمر ، الا اسواق يتبادل فيها ساكنوها ماينتجونه من أشياء ...

ان كل فرد من الافراد المنتجين فى المجتمع بائع ومشترى فى نفس الوقت،فان كان موظفا أو عاملا فهو يبيع خدماته مقابل مايدفعه له مخدومه من أجر،والطبيب والمهندس والمحاسب والنجار ، كلهم كذلك بالمفهوم الاقتصادى باعة لأنهم يبيعون خدماتهم ، وكلهم فى نفس الوقت مشترون . وهم يشترون سلعا وخدمات أخرى بواسطة هذه الاجور .

وكل فرد منا يريد ان يبيع خدماته بأعلى الاجور ، ويريد أن يشترى حاجياته بأبخس الاسعار .

ولكن ، لأن معظمنا يبيع خدماته ، ويتلقى مقابـل ذلك راتبـا ، فاننـا نرى انفسنـا كمشترين فقط لبضائع التجار وخدمات المحترفين ، وعليه فغالبيتنـا يطالـب بتخفيض الاسعار التى يبيع بها التجار والمحترفون سلعهم وخدماتهم ، ولن تجد منا من يطالب بتخفيض الرواتب والأجور ....

القسم الخامس

اقتصاديات البترول

- ماذا يعني تملك الدولة لأرامكو ؟
- ما هي القوى التي تحدّد أسعار النفط ؟
- لنضوب البترول معنيان
- أسعار البترول ومنظمة الأوبك
- خبر وفاة أوبك مبالغ فيه
- أزمة الطاقة بين الحقيقة والافتعال

ماذا يعني تملك الحكومة لأرامكو ؟

لا يعني أن عائدات الزيت ستزيد بمقدار ٤٠٪

يظن عدد كبير من المواطنين انه نتيجة لتملك الدولة الكلى لشركة أرامكو سترتفع عائدات المملكة البترولية بمقدار ٤٠٪ لاعتقادهم أن مجموع العائدات من البترول السعودى كانت (قبل اجراء التملك) تقسم بين الحكومة وارامكو على اساس ٦٠٪ للحكومة و ٤٠٪ للشركات الاجنبية . ولكن واقع الأمر يخالف ذلك تماما ؟

والهدف من كتابة هذه المقالة هو اعطاء فكرة موجزة عن المعنى الاقتصادى للتملك السعودى الكلى لشركة الزيت العربية الامريكية (أرامكو) ، ولنبدأ هذا الشرح بكيفية حساب دخل الدولة من عائدات البترول لكل برميل يباع قبل اصدار قوانين التملك الكلى .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الارقام التى سنوردها هنا تقريبية وتنقصها بعض الدقة ولكنها ستفى بالغرض المطلوب الا وهو توضيح توزيع الدخل من البترول بين الحكومة والشركات الاجنبية .

فى صيف ١٩٧٨م كان سعر برميل الزيت فى الاسواق العالمية حوالى (١٢,٧) دولارا وكان نصيب الحكومة من هذا المبلغ (١٢,١) دولارا أما الـ ٦٠ سنتا (ستون سنتا) الاخرى فليست كلها من نصيب أرامكو لأن جزءا منها (تقريبا النصف) يستخدم لتغطية تكاليف الانتاج .

والآن سنبين بطريقة أوضح كيف تحصل الحكومة على كل هذا المبلغ ، أى على (١٢,١) دولارا من السعر الكلى للبرميل وهو (١٢,٧) دولارا : مجموع الضرائب التى

تفرضها الدولة على البرميل الواحد تصل الى (١١,٧٧) دولارا اذا كان سعر بيع البرميل (١٢,٧) دولارا .

ولو طرحنا (١١,٧٧) دولارا من (١٢,٧) دولارا لتبقى معنا (٩٣) سنتا ومن هذه (٣٠) سنتا تدفع لتغطية تكاليف الانتاج،ولذلك يكون صافى الارباح للبرميل الواحد (٩٣ـ٣٠=٦٣) سنتا . ومن هذه الـ (٦٣) سنتا تحصل الدولة على (٦٠٪) أى (٣٨) سنتا مقابل حصتها كمالك الـ ٦٠٪ من أرامكو ولذلك يبقى لأرامكو (٢٥) سنتا فقط من كل برميل زيت يباع وعليه فان تملك الدولة الكلى لشركة ارامكو يعنى ان عائدات المملكة من البترول ستزيد فى اليوم الواحد بمقدار (٢٥) سنتا لكل برميل .

أى أن الزيادة فى دخل المملكة من البترول نتيجة للتملك الكلى هى حوالى ربع بليون دولارا فى السنة وهذا مبلغ زهيد جدا اذا تذكرنا ان دخل المملكة الكلى من البترول قبل هذا التملك يصل الى حوالى (٤٠) بليون دولار سنويا .

وحاصل ماتقدم أن دخل الدولة من البترول سيرتفع بقدر (٤٠٪) من صافى الارباح وليس بقدر ٤٠٪ من السعر الكلى ، أى أن الـ ٤٠٪ التى تحصل عليها أرامكو قبل اجراء التملك كانت تحسب بعد طرح الضرائب الحكومية وتكاليف الانتاج .

أما كيفية حساب هذه الضرائب وكيفية تحديد تكاليف الانتاج فموضوع معقد واكبر الظن أنه لايهم الا المتخصصين ولذلك لن نناقشه هنا .

واذا كان يبدو غريبا أن دخل الدولة من البترول لايزيد نتيجة للتملك الكلى الا بهذا المقدار الضئيل (ربع بليون دولار سنويا) فتعليل ذلك أن الجزء الأعظم من سعر بيع كل برميل انما هو عبارة عن ضرائب حكومية .

ان تملك البترول من الناحية الاقتصادية قد تم بصورة فعلية بين عام ١٩٧٠م و ١٩٧٣.

كيف ؟؟؟

فى هذه الفترة استطاعت كل دولة تقرير كمية ماتنتجة من بترول ورفعت جميع الدول الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول ضرائبها بنسب عالية على كل برميل زيت

تنتجه الشركات الاجنبية من أراضيها وبذلك انخفض بشكل ملحوظ نصيب الشركات من عائدات البترول . وابتداء من ١٦ اكتوبر **١٩٧٣**م قررت دول منظمة الاوبيك أن تكون هى صاحبة القرار الأخير فى تحديد مستوى اسعار بترولها ، واذا كانت كل دولة من دول الاوبيك هى التى تقرر كميات ماتنتجه من بترول ، وكانت منظمة الاوبيك هى التى تقرر الاسعار ، وكانت معظم هذه الاسعار عبارة عن ضرائب تدفع للدولة المنتجة ، فقد أصبح دور الشركات لايتعدى دور المقاولين الذين ينفذون مشروعا ولايملكون منه شيئا .

إذن فالتملك الكلى الفعلى لأرامكو قد تم قبل سنوات وأصبح دور أرامكو لايتعدى دور المقاول الذى ينتج البترول ويتقاضى أجرا فى مقابل ذلك .

ماهي القوى التي تحدد أسعار النفط ؟

لقد اختلطت وامتزجت العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية فى تحديد أسعار البترول الى ان بدا لكثير من الناس انه من المتعذر فهم ماحدث وما سيحدث لأسعار النفط إن لم نكن على علم بجميع الاحداث السياسية والعوامل الاقتصادية التى تؤثر على الدول المصدرة والمستهلكة معا .

ولكن الاقتصاديين يعتقدون بكل جدية ان النفط ماهو الا سلعة كبقية السلع التى تباع وتشترى ولذلك تتحدد اسعاره ـ كما تحدد اسعار اى سلعة اخرى ـ وفقا لقوانين العرض والطلب .

ان الاقتصاديين لايعيشون فى معزل عن العالم وانهم لاينكرون ماهو واضح للجميع من ان الاحداث السياسية تؤثر على اسعار البترول تأثيرا كبيرا قد يتجاوز العوامل الاقتصادية البحتة احيانا ، ولكن الذى يريدون تأكيده هو أن السياسة لن تؤثر على اسعار البترول ان لم تؤثر على كمية المعروض منه ومقدار الطلب عليه .

ففى مطلع عام ١٩٧٩م اتفق أعضاء منظمة الاوبك على رفع اسعار البترول بنسبة ١٠٪ على ان يتم هذا الارتفاع تدريجيا ، ولكن احداث ايران السياسية غيرت مفعول هذا الاتفاق ، لأنها أدت الى توقف كلى فى انتاج البترول الايرانى مما سبب انخفاضا فى مجموع المعروض من البترول فى الاسواق العالمية مما نتج عنه زيادة فى الطلب على العرض وهذا بدوره أدى الى ارتفاع الاسعار بنسبة اكثر مما كان متفقا عليه من مصدرى البترول .

ويتضح من مجمل ماتقدم أن السياسة قد أثرت على اسعار البترول لأنها أثرت على كمية المعروض منه ، وتأثيرها دائما وأبدا يكون بقدر ماتسببه من تغيير فى قوى العرض والطلب .

وبعد حرب رمضان ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) ارتفعت اسعار البترول بنسب عالية لأن ظروف الحرب أدت الى خفض كمية انتاجه فى الدول العربية .

ولكن الذى يميز البترول عن بقية السلع هو اعتماد اقتصاد بعض الدول المصدرة عليه اعتمادا كليا فضلا عن تأثيره بطريقة لانظير لها على اقتصاد الدول المستهلكة ؛ فحينما ارتفعت اسعار البترول فى مطلع عام ١٩٧٤م زاد دخل الدول المصدرة وأصبح بعض منها كالمملكة العربية السعودية على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الدولى ككل .

وحينما ارتفعت أسعار النفط فى الاسواق العالمية نتيجة لتوقف انتاج البترول الايرانى كان اكثر المستفيدين من ذلك الشركات الغربية التى تتاجر فيه .

كيف ؟؟

شركات البترول تقوم بخزن كميات ضخمة منه بطريقة روتينية لسببين :

أولهما ، التأكيد من وجود مايكفى هذه الشركات من بترول ييسر لها الدخول فى عقود طويلة الأجل مع كبار مستهلكى الزيت فضلا عن اضطراد تزويد مصافى البترول الضخمة التى تملكها هذه الشركات بالبترول الخام .

وثانيهما ، تحقيق زيادة فى ارباح هذه الشركات اذا ارتفعت اسعار البترول بصورة مفاجئة ، فعندما وقعت احداث ايران تسببت فى رفع اسعار البترول لانها كما ذكرنا أدت الى خفض العرض دون تقليل الطلب ، بل ان العكس حدث اذ زاد الطلب بسبب خوف مستهلكى البترول من زيادة الاسعار فى المستقبل ، فوجدت الشركات التى تتاجر فى البترول ان المطلوب منه يفوق بكثير ماهو فى حيازتها بالفعل فرفعت اسعارها ، وهذا ليس من صالحها فحسب ولكنه الطريقة الوحيدة التى تضمن تساوى العرض والطلب لأن الأسعار اذا ارتفعت انخفضت كميات الاستهلاك .

والغريب أن المستفيدين من ارتفاع الاسعار هم شركات البترول الغربية التى تتجه دولها باللوم الى الدور المصدرة وخاصة العربية منها على ارتفاع الاسعار مع ان بعض الدول المصدرة مثل المملكة امتنعت عن رفع اسعار بترولها خشية مايلحق باقتصاد الدول المستهلكة من اضرار .

ولعل اهم الاسئلة التى تدور فى ذهن القارىء العربى بالنسبة لموضوع البترول هما السؤالان الآتيان :

اولا ، كيف يمكن لنا رفع أسعار البترول ؟

ثانيا ، الى أى مدى يجب رفعها ؟

ان أسعار البترول ـ كأسعار أى سلعة أخرى ـ لاترتفع الا اذا حدث احد امرين اولهما: زيادة الطلب وثانيهما: نقص العرض أو اذا حدث الامران معا .

والطلب على البترول يخضع للظروف الاقتصادية فى الدول المستهلكة وليس بوسعنا زيادته ، أما بالنسبة للعرض فيمكننا بسهولة متناهية تخفيضه الى أى مستوى نريد بمجرد إصدار قرار بتقليل كمية الإنتاج الى الحد المرغوب فيه .

إذا بإمكاننا رفع أسعار البترول اذا أردنا ذلك ، ولكن نعود مرة أخرى فنطرح السؤال الآتى :

الى أى حد يجب رفع الاسعار ؟

ان مصالح الدول المصدرة للبترول تختلف بالنسبة لمستويات اسعار البترول على حسب اختلافها فى كميات ماتملك من احتياطى بترولى .

فالدول التى لاتملك الا احتياطيا قليلا مثل الجزائر وفنزويلا قد يكون من صالحها رفع الاسعار الى أعلى حد ممكن ، ولكن الدول التى تملك كميات ضخمة من الاحتياطى مثل المملكة والامارات العربية والعراق قد يضرها ارتفاع الاسعار ... كيف ؟

من الواضح أن ارتفاع اسعار البترول يؤدى الى ارتفاع دخل الدول المصدرة فى المدى القصير ولذلك فهذا من صالح الدول ذات الاحتياطى القليل ، أما على المدى البعيد فارتفاع الاسعار قد يسبب انخفاضا كبيرا فى كمية الطلب على البترول وبالتالى على قدرة الدول المصدرة له على بيع كميات كبيرة منه لسببين رئيسيين :

أولا ، ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يصحبه هبوط فى دخل شعوب الدول المستهلكة ، وهذا يؤدى الى وهن فى قوة هذه الدول الاقتصادية مما يقود الى خفض الطلب على البترول وربما تجاوز ذلك الى احداث متاعب اقتصادية اخرى تتبعها أزمات سياسية فى الدول المستهلكة وقد تجلب هذه الازمات التى حدثت بالفعل فى بعض البلاد المستوردة للبترول

الخراب والدمار للدوْل المصدرة .

ثانيا : ارتفاع اسعار البترول يشجع على البحث عن بدائل للبترول كمصدر للطاقة ، ومن الطبيعى ان الدول المستهلكة للبترول لن تنتظر الى ان ترتفع اسعاره الى حد معين لتبحث عن بديل له،ولكن المهم هنا ليس هو الرغبة وانما القدرة الاقتصادية على تحقيق ذلك ، أى أن البديل للبترول موجود ولكن انتاجه بكميات كبيرة واستخدامه كبديل للبترول يتوقف على استعداد المستهلكين اقتصاديا لدفع اسعاره الباهظة ، فالبترول على الرغم مما طرأ على اسعاره من ارتفاع لازال أرخص مصدر من مصادر الطاقة .

وقد يخيل الى بعض منا أن البترول يمكن بيعه حتى لو وجد مايحل محله فى استخداماته كوقود ، لأن البترول يستخدم كمادة خام فى الصناعات البتروكيمائية ، ولكن نظرا لأن مجموع ما يستخدم من البترول لهذه الأغراض لايتعدى خمسة فى المائة من مجموع ماينتجه العالم من نفط ، فان الاستغناء عن البترول ينهى اهميته الاقتصادية تماما .

وحاصل القول انه باستطاعتنا رفع اسعار البترول ويتم ذلك بسهولة ويسر عن طريق خفض كميات الانتاج ، ولكن الذين يؤيدون ذلك بغير تحفظ قد يغفلون عن النتائج الاقتصادية والسياسية الأخرى التى قد تترتب على ارتفاع الاسعار والتى قد تكون اضرارها اكثر واعظم من المكاسب الماليةالمؤقتة التى تحصل عليها مباشرة بعد إرتفاع الاسعار .

وفى الختام اود أن ألفت انتباه القارىء الى أن هناك عوامل أخرى على درجة كبيرة من الأهمية لم نتعرض لها لأن ذكرها يتطلب مزيدا من التحليل والتعمق الذى لاتتسع له صفحات الصحف السيارة .

لنضوب البترول معنيان :
شعبي واضح وعلمي خفي

لا أحسب أن هناك مواطنا واحدا لم يسأل نفسه ، أو يسأل غيره من المواطنين : متى سينضب البترول ؟

ان لنضوب البترول معنيين متمايزين : أحدهما شعبى واضح ، والآخر اقتصادى خفى ....

أما المعنى الشعبى لنضوب البترول ، فهو أن نستفيق من نومنا ، فى يوم من الايام ، فنجد ان صحارى بلادنا الكريمة ، الجوادة ، قد لفظت آخر قطرة مما تحتويها اجوافها من نفط .

ولكن ، بهذا المعنى ، لن ينضب البترول أبدا ، وسيكون عمره طويلا مديدا ... بل انه بهذا المعنى ، سيبقى فى العالم بترول مابقيت فى الوجود ارض .

انك تستطيع ان تشبه حقل البترول بالبرتقالة التى تريد أن تستخرج منها ماتحتويه من عصير ، فأنت عادة لاتحاول الحصول على كل قطرة من عصيرها لأن تكاليف تصميم وصناعة العصارات التى ستمكنك من افراغ البرتقاله من كل قطره من قطرات عصيرها اكثر من قيمة العصير الاضافى وكذلك الحال بالنسبة لحقول البترول ، فالعاملين فيها غير قادرين على استخراج كل ماتحتويه من نفط ، والواقع أن كمية مايمكن استخراجه لايتجاوز نحو ٤٠٪ مما تحتويه هذه الحقول من نفط .

إذن ماذا يحصل للستين فى المائة الباقية ؟ !

تبقى فى جوف الارض مابقيت فى الوجود أرض .

انك لتسأل مهندس البترول وعالم الجيولوجيا عن حقول بدأ الانتاج منهـا منـذ عشرات السنين ، فيقولون لك انها جفت ونضبت ، مع أنها لم تجف ، بل ان فيها من البترول الشيء الكثير ...

ان حقول البترول لاتجف ابدا بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة ولكنها تنضب نضوبا له مدلول اقتصادى عظيم .

ان معنى النضوب اقتصاديا هو ان ينخفض سعر البيع عن تكاليف الانتاج .

وسعر البيع قد يكون ادنى من تكاليف الانتاج لأسباب كثيرة ، نذكر منها ، على سبيل المثال اكتشاف البترول فى مناطق اخرى بكميات ضخمة ، او وجود بدائل له ارخص ثمنا وأيسر استعمالا .

ويلخص طالب الاقتصاد هذا المعنى لنضوب البترول ، فيقول لك أنه يحدث حينما ينخفض مجموع الطلب من النفط الى صفرٍ او يكاد ، وقد يكون هذا احتمالا نظريا محضا ، ولكنه لابد من ضرب هذا المثال النظرى لتوضيح المدلول العلمى والفنى لمعنى النضوب ، وسنحاول ايضاح هذا المعنى فيما يلى من فقرات .

ولولا تدخل حكومات الدول المستهلكة فى شئون النفط لما كانت هناك أزمة طاقة حتى لو نضب البترول نضوبا اقتصاديا ؟ !

كيف ؟؟

لأن النضوب الاقتصادىَ ، لايتم فجأة ، وانما يحدث تدريجيا ، والذى يحـول دون حدوثه فجأة ، هو ارتفاع اسعار السلعة التى تتعرض لهذا النضوب ، فكلما قلت كميات النفط المنتجة ارتفعت اسعاره ، وارتفاع الاسعار بدوره ، يطيل فى حياة ماتبقى منه ، لأنه يقلل من معدل الاستهلاك ، ويرفع من النسبة التى نستخرجها من باطن الارض من بترول على نحو ماسنوضحه فيما يلى :

اننا لانستخرج من البترول الساكن فى اجواف الارض الا نحو اربعين فى المائة منه لأن تكاليف انتاج الستين فى المائة الباقية عالية ، ولكن اذا ارتفعت الاسعار فان ارتفاعها سيعوض المنتجين عن النفقات التى يتكبدونهـا نتيجـة للزيـادة فى تكاليف الانتـاج ،

ويدفعهم ذلك الى استخراج اكثر من نسبة اربعين فى المائة التى جرى العمل فى ضوء تكاليف الانتاج على استخراجها من باطن الارض .

وتهبط كميات الاستهلاك بعد ارتفاع الاسعار ، لأننا نبدأ فى استخدام السيارات الصغيرة ، ونقلل من استخدام السيارات بصورة عامة ونستخدم اليات تحتاج الى طاقة اقل لتشغيلها ،،، انك تذهب الى اوربا ، وتجد ان معظم السيارات من المقاس الصغير التى لا تستخدم من النفط الا قليلا ، وتذهب الى أمريكا فتجد أن معظم السيارات من المقاس الكبير ، والاختلاف فى مقاسات السيارات فى المنطقتين ، يعكس الاختلاف الشاسع فى اسعار النفط فى كل منهما .

ان البترول ، يباع ويشترى ، لأنه مصدر من مصادر الطاقة (كل ما يستخدم من البترول كمادة خام فى الصناعات البتروكيمائية لايتجاوز خمسة فى المائة من مجموع ماينتجه العالم من نفط) ومصادر الطاقة من غير البترول كثيرة ،ولكنها اغلى منه ثمنا .

وعليه فاذا ارتفعت اسعار النفط على حسب ماتقتضيه العوامل الاقتصادية البحتة ، ودون أى تدخل من حكومات الدول المستهلكة ، فان بدائل البترول ستحل رويدا رويدا محله ، وربما ساعد التقدم التقنى على خفض اسعار هذه البدائل الى مادون اسعار النفط منهية بذلك دوره كمصدر للطاقة .

وليس المقصود مما تقدم انكار ماهو واضح للجميع بأن كمية البترول التى تحتويها الكرة الارضية محدودة ، لأنها بالطبع محدودة ، بل ان الكرة الارضية كلها محدودة ويتبع ذلك ان كل مصدر من مصادرها المعدنية والبترولية محدود ، والعالم يستخدم من مصادر الارض ماتوفرت كميته وانخفضت اسعاره ، وبمجرد ان تقل كمية مصدر من المصادر وتصل اسعاره الى حد معين من الارتفاع ، يبدأ العالم بالتقليل من استخدام هذا المصدر ، ويزيد من استخدام غيره من المصادر التى لم ترتفع اسعارها ولم تقل كمياتها ، وهكذا دواليك الى ان يرث الله الارض ومن عليها ومافيها .

وفى بداية عصر الثورة الصناعية كانت المكائن البخارية تحتاج الى طاقة تديرها، فاستخدم الفحم الحجرى كمصدر لهذه الطاقة ، ثم اخذت اسعار الفحم الحجرى فى

الارتفاع فأدى ذلك الى اكتشاف البترول كبديل للفحم ، وعندما زادت أسعار الفحم زاد استخدام النفط .

وحينما ارتفعت أسعار الفحم الحجرى بسرعة مضطردة ، وبنسب كبيرة فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، ارتفعت صيحات المنذرين ، وتعالت أصوات المتشائمين ، لتحذر من خطر أزمة الطاقة ، وتنعى قرب نهاية الثورة الصناعية والتى ظنوا أن عجلاتها ستتوقف ، لأن الفحم الحجرى هو مصدر طاقتها ، وكميته ليست محدودة فحسب ، ولكنها أوشكت على النضوب .

بالطبع كلنا يعلم ان عجلات الصناعة لم تتوقف ، وانما زادت سرعة ومرونة ، وحتى الكميات المعروفة من الفحم الحجرى لم تستهلك جميعها ....

لمـــــاذا ؟

بالتدريج ، أخذ البترول يحل محل الفحم الحجرى ، وفى كل استخداماته تقريبا ، واستبدلت المكائن البخارية بأخرى تستخدم النفط كطاقة وأخرى تستخدم الكهرباء كطاقة ، ونتيجة لكل هذا انخفض استهلاك الفحم وارتفع استهلاك النفط .

واليوم ، ونحن فى أواخر القرن العشرين ، نجد أن الفحم الحجرى قد اكتسب بعض امجاده الغابرة ، فزاد انتاجه ، وتطورت وسائل التنقيب عنه ، وتحسنت تقنية استخراجه .

ان ارتفاع أسعار الفحم الحجرى فى السنين الماضية حال دون استنزافه تماما .

وكذلك الحال بالنسبة للبترول ، فسيحول ارتفاع أسعاره ان سمح لها بالوصول الى مستواها الطبيعى الذى تقتضيه عوامل العرض والطلب دون نضوبه تماما .

ان بدائل البترول موجودة ، ومعروفة ، والذى منع العالم من استخدام المزيد منها ، هو ارتفاع أسعارها اذا ماقورنت بأسعار النفط التى سادت ماقبل صيف هذا العام .

وأنا ، وان كنت لا أرى أن العالم على شفا الهاوية بسبب نضوب البترول ، لا أنكر أن كارثة اقتصادية ، وربما سياسية بالدرجة الاولى ، قد تلم بالعالم بسبب انخفاض كميات ما اكتشفناه ، وماقد نكتشفه منه .

ولكن اذا وقعت هذه الكارثة ، وارجو من الله أن لا يسمح لها بالوقوع ، فان المسئول عنها هو حكومات الدول المستهلكة التى تضع السياسات الاقتصادية التى تحول دون ارتفاع اسعار البترول محليا عن طريق ماتبذله من اعانات تبقى الاسعار المحلية عند حد معين راجية بذلك تحاشى رفع تكاليفه على المستهلك مع أن هذه السياسة حتما سترفع التكاليف على المدى الطويل لأنها ستؤدى الى التعجيل فى وقت نضوبه .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، وبالنسبة لغيرها من البلدان الاخرى المنتجة للبترول ، فان البترول لامحالة فى يوم من الأيام ناضب ، وهذا النضوب ، بالطبع سيكون اقتصاديا ، ولذلك لن يكون مفاجئا كما يبدو لأول وهلة ، وان شاء الله ستتمكن بلادنا من خلق مصادر أخرى للدخل قبل أن تنتهى أهمية النفط الاقتصادية .

وبعد كل ماتقدم ذكره عن البترول ، لابد لنا أن نذكر ، أن لبلادنا تاريخ أعظم وأخلد وأقدم من تاريخ اكتشاف البترول بمئات السنين ، والمولى القدير الذى سخرها من البترول رزقا ، هو الذى اختار من أرضها قبلة للمسلمين ، وهو أيضا الذى اصطفى من أبنائها هاديا ومعلما للبشر أجمعين ، وهو الكفيل برزق أبنائها الى يوم الدين ، وهو الذى استجاب لدعاء ابراهيم عندما اتجه الى ربه داعيا ((ربنا إنى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون)) .

أسعار البترول ومنظمة الأوبك :

هل ستنخفض أسعار البترول لو انحلت منظمة الأوبك ؟

وهل كان يمكن أن تصل إلى هذا الحد لولا وجودها ؟

يبدو لى أن أهمية منظمة الاوبك فى الوقت الحاضر مغالى فيها ، وأن تأثيرها على أسعار النفط السائدة حاليا أقل بكثير مما يتصوره معظم الناس ، وبل أقل بكثير مما يتصوره معظم الخبراء فى الدول الصناعية المستهلكة وفى الدول النامية المصدرة على حد سواء ....

ومع ذلك ، فانه لن يكون بإمكانى ، ولا بامكان غيرى ، انكار الدور التاريخى الرائد الذى لعبته هذه المنظمة فى تغيير العلاقات البترولية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة تغييرا جذريا أعطى كل دولة من الدول المصدرة للنفط الحق فى فرض المستويات التى تراها من ناحية الاسعار وكميات الانتاج .

وهنا يجب التأكيد على أن مازعمته ، وما سأحاول تبريره ، فى هذا المقال ، هو رأيى الشخصى ، وليس لهذا الرأى أى صبغة رسمية لا من بعيد ولا من قريب ، بل ولا يعكس رأى جهة رسمية او غير رسمية فى المملكة العربية السعودية وليس الا تعبيرا عما أعتقده شخصيا فى هذا الخصوص .

أنشئت منظمة الاوبك فى عام ١٩٦٠م كرد فعل لانخفاض اسعار البترول فى أواخر الخمسينات ، وتختلف آراء الباحثين فى أسباب انخفاض الاسعار آنذاك ، والرأى الذى أميل اليه وأرجح صحته ، هو أن الاسعار هبطت لأن الشركات الغربية أنتجت كميات كبيرة منه مما جعل الزيادة فى العرض أكثر من الزيادة فى الطلب .

وأيا كانت أسباب انخفاض الاسعار الحقيقية التى حدثت قبل أن تبرز منظمة الاوبك الى الوجود ، فان أسعار النفط لم تنخفض قط منذ تأسيس هذه المنظمة ، ولكنها أيضا لم ترتفع بنسب كبيرة فى معظم العقد الاول من حياة منظمة الاوبك .

ويظهر أن الذى حال دون ارتفاع الاسعار فى أول الستينات هو رغبة كل دولة منتجة برفع عائداتها من الزيت عن طريق الزيادة فيما تنتجه من بترول .

ولكن جهود كل دولة من دول الاوبك منفردة فى زيادة كميات انتاج بترولها أدى الى زيادة كبيرة فى مجموع العرض الكلى للنفط ونتيجة لذلك تعذر ارتفاع أسعار النفط .

وفى أواخر الستينات ارتفعت أسعار النفط بنسب أعلى من النسبة التى ارتفعت بها الاسعار (المعلنة) .

وللاسعار (المعلنة) قصة طويلة لايتسع المجال هنا لسردها ، وتكفى الاشارة الى أن هذه الاسعار تقررها المفاوضات بين الشركات والدول المصدرة للبترول وليست لها علاقة مباشرة بعوامل العرض والطلب ، ولكن عائدات الدول المنتجة كانت تحسب كنسبة من هذه الاسعار (المعلنة) التى كانت فى أواخر الستينات أقل بكثير من الاسعار الحقيقية ....

وفى نفس الوقت أدركت الدول المصدرة للنفط أن عائداتها من البترول ستزيد كثيرا لو كان ماتحصله من ضرائب من شركات النفط الغربية كان يعتمد على الاسعار الحقيقية والتى فعلا تبيع بها الشركات الاجنبية النفط بدلا من اعتماده على هذه الاسعار المعلنة المزيفة .

ونتيجة لهذا الغبن الواضح ، بدأت الدول المصدرة تبحث عن السبل التى تمكنها من تغيير ذلك الواقع المرير ، وهنا تكمن أهمية الاوبك التاريخية العظمى .

ولقد كانت دول شمال أفريقيا أكثر الدول المصدرة للبترول تضررا من الفجوة الموجودة بين الاسعار (المعلنة) والاسعار (الحقيقية) بسبب قرب هذه الدول من أسواق استهلاك البترول الاوربية .

فحاولت الجزائر تغيير الوضع لصالحها فى صيف ١٩٧٠م فرفضت الشركات الفرنسية مطالبها ، وكذلك حاولت ليبيا فرفضت الشركات الامريكية مطالبها أيضا ، ولكن فى النهاية استطاعت ليبيا أولا ، ثم الجزائر ثانيا ، تحقيق معظم مطالبها ، لأنها حصلا على كل ما يحتاجانه من دعم وتأييد من منظمة الاوبك .

أى أنه لولا وجود منظمة الاوبك لاستطاعت الشركات البترولية مجتمعة أن تجبر الدول المنتجة كل منها على انفراد على التخلى عما تطالب به من حقوق . ونتيجة للتأييد المطلق الذى حصلت عليه ليبيا من زميلاتها الدول الاعضاء فى منظمة الاوبك استطاعت أن ترفع أسعار بترولها وأن (تخفض كميات انتاجها فى نفس الوقت . ولقد علمت هذه التجربة منظمة الاوبك ككل أنه بامكانها مواجهة شركات النفط الغربية وبامكانها الانتصار عليها .

ولقد كانت الخلافات بين ليبيا وشركات النفط بمثابة الشرارة التى أشعلت حربا ضاربة بين شركات النفط وبين دول منظمة الاوبك انتهت بانتصار الدول المصدرة فى اكتوبر ١٩٧٣م انتصارا لا هزيمة بعده .

فقبل أكتوبر ١٩٧٣ كانت أسعار النفط ـ كما سبق ذكره ـ تحدد مجموع الضرائب التى تفرضها الدول المصدرة على الشركات وكانت تلك الأسعار تتحدد عن طريق التفاوض بين الدول المصدرة وبين الشركات الغربية ، أى أن تلك الاسعار (المعلنة) لم تكن أسعارا تعكس قوى العرض والطلب ، وانما كانت أسعارا تتحكم فيها قوة كل من المتفاوضين على اقناع الآخر بمطالبه . وبالطبع فان وسائل الاقناع كانت تشمل التهديد بالتأميم من جهة وتشمل التهديد بالغزو والمقاطعة من جهة أخرى وان كان يعبر عن تلك الوسائل فى معظم الاحيان بطرق مقنعة ...

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ تغيرت جميع علاقات الدول المنتجة بالشركات الاجنبية تغييرا جذريا قضى على الحاجة الى المفاوضات الطويلة المضنية بين ممثلى الشركات وممثلى الدول المصدرة .... ؟

فماذا حدث ؟

فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ أعلنت دول الخليج الستة المصدرة للبترول بأنها سترفع أسعار بترولها من ثلاثة دولارات لكل برميل الى خمسة دولارات ، ولكن المهم ليست الزيادة فى السعر ، ولكن المهم ، بل وأهم ماحدث ، هو أن هذه الدول الستة أعلنت الاسعار الجديدة بدون أى تفاوض أو نقاش أو حتى اتصال مع الشركات الاجنبية .

إذن الدول المنتجة للبترول أصبحت هى المقررة الوحيدة لأسعار بترولها فمن أراد الشراء فعليه أن يدفع هذه الاسعار . وسرعان ماوجدت الدول المنتجة أنه بإمكانها رفع الاسعار بنسب اضافية الى أن وصل سعر بيع البرميل الى نحو اثنى عشر دولارا فى مستهل عام ١٩٧٤م .

وكانت هذه هى نقطة التحول المهمة التى لم يكن ممكنا تحقيقها بدون وجود منظمة الاوبك والتى قضت فى نفس الوقت على الحاجة الى وجود الاوبك فى الوقت الحالى من الناحية الاقتصادية . وغاية القول أن وجود هذه المنظمة مكن الدول المصدرة للبترول من تقرير أسعار بترولها بنفسها وبدون الرجوع الى الشركات فأصبحت بذلك المالك الحقيقى لاحتياطاتها النفطية والمتحكم الوحيد فى قيمته فى الاسواق .

ان البترول ، ومهما كانت له من أهمية اقتصادية واستراتيجية ، سلعة من السلع التى تباع وتشترى ، ولذلك لن يؤثر على أسعاره وجود أو عدم وجود الاوبك ، الا اذا أثرت الاوبك على الكميات الحالية والمتوقعة للمعروض والمطلوب منه ، ومن أجل ذلك أثرت الاوبك فى الماضى على أسعار البترول لأنها مكنت الدول المنتجة من فرض سيادتها على بترولها وقد مكن ذلك الدول المنتجة من خفض كميات الانتاج أو على الاقل عدم زيادتها مما ترتب عليه رفع أسعار البترول .

وهكذا ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٤٠٠٪ فى فترة عام واحد (فيما بين يناير وديسمبر عام ١٩٧٣) ولم يكن ممكنا لتلك الاسعار أن تثبت وتستمر لو لم تخفض الدول المصدرة كميات الانتاج البترولى .

ويرى عدد كبير من الاقتصاديين الغربيين ، وغير الغربيين ، أن النسب العالية التى إرتفعت فيها أسعار البترول ، فى فترة قصيرة جدا ، تثبت أن منظمة الأوبك قد تحولت الى منظمة احتكارية (كارتيل) تمارس مايمارسه كل الاحتكاريون الذين يخفضون العرض ليتمكنوا من رفع الأسعار .

ولكن المتتبع لشئون البترول يعلم أن الذى سبب انخفاض انتاج البترول وبالتالى أدى الى رفع أسعاره هو حرب رمضان **١٣٩٣**هـ (أكتوبر **١٩٧٣**) وليست برامج منظمة الأوبك الانتاجية . فبعد نهاية الحرب أعلنت الدول العربية المصدرة للبترول خفض كميات ماتنتجه من بترول وقد أدى ذلك الى رفع أسعار البترول فى الاسواق العالمية وأقنع ذلك بدوره جميع أعضاء منظمة الاوبك برفع أسعار بترولها . وتكمن أهمية الاوبك هنا فى أنها مكنت الدول المنتجة من فرض سيادتها على بترولها دون الخوف من مقاطعة الشركات الأجنبية لانه ليس بامكان هذه الشركات مقاطعة جميع أعضاء هذه المنظمة .

ومن المعروف أن أعضاء منظمة الاوبك يجتمعون مرة فى السنة على الاقل ،.وفى معظم الأحيان يجتمعون أكثر من مرة ، للتفاوض حول مستوى اسعار البترول ، ولكنهم لايتفقون دائما على الأسعار ، وحتى حينما يتفقون فانهم لايطالبون أى دولة عضو بالالتزام بالاسعار المعلنة ، وكثيرا مانجد دولا من أعضاء هذه المنظمة تعلن اسعارا تختلف عن الاسعار التى أعلنتها المنظمة . ولاتفرض منظمة الأوبك مستويات معينة من الانتاج على الدول الاعضاء أفرادا أو جماعات .

وفى مستهل عام **١٩٧٩**م اتفق أعضاء منظمة الاوبك على رفع أسعار البترول بنسبة عشرة فى المائة ، وبعد اعلان قرارات المنظمة أدت الحوادث فى ايران الى توقف انتاج البترول الايرانى توقفا كاملا مما أدى الى ارتفاع أسعار البترول بنسب تساوى أضعاف النسبة التى أعلنتها الاوبك ، فما كان من كثير من الدول الاعضاء الا أن رفعت أسعار بترولها وفقا لقوى العرض والطلب وتجاهلت تماما قرارات منظمة الاوبك . أى أن الأسعار السائدة اليوم أسعار قررها عامل العرض وعامل الطلب ولم تقررها منظمة الأوبك .

يبدو لى أن دور منظمة الاوبك فى التأثير على أسعار البترول كان حاسما فى الماضى ولكنه انتهى ... وكان تأثير هذه المنظمة عظيما لأن وجودها وحد كلمة الدول المصدرة وحال دون انفراد الشركات الاجنبية بهذه الدول كل على حدة ، مما مكن كل دولة عضو فى منظمة الاوبك من خفض كميات انتاجها ورفع أسعار بترولها متى شاءت وكيفما أرادت ....

أما اليوم ، وقد تمكنت كل دولة مصدرة للبترول من فرض كامل سيادتها على مصادرها الطبيعية ، فليس لمنظمة الاوبك الآن أهمية اقتصادية حاسمة على نحو ماكان لها من قبل .

وفى الختام يجب تأكيد حقيقتين هامتين : أولهما ، أننى تعرضت لموضوع كتبت ـ بضم الكاف ـ عنه عشرات الكتب ، ولذلك لايمكن ايفاءه مايستحقه من شرح وتوضيح فى مثل هذه العجالة . وثانيهما ، ان الغالبية الكبرى من الخبراء فى شؤون البترول ، وممن هم أكثر منى علما ، وأوسع معرفة ، ترى غير ما أراه بالنسبة للتأثير الحقيقى لمنظمة الاوبك على أسعار البترول .

خبر وفاة اوبك مُبالغ فيه

حينما لم يسفر الاجتماع لوزراء الدول المصدرة للبترول (أوبك) الذى عقد فى كاراكاس فى مستهل عام ١٩٨٠م عن اتفاق على سعر البترول ، تعالت الاصوات فى الدول الغربية مبشرة بوفاة منظمة الاوبك .

ولعل أفضل مايمكن قوله فى هذا الموضوع هو ماذكره الكاتب الامريكى الساخر مارك توين حينما تردد أنه مات . فتوين لم ينف الخبر تماما وانما اكتفى بالقول (أن خبر وفاتى مبالغ فيه) !

فالاوبك لم تمت كمنظمة اذا كنا نقصد من ذلك أنها منظمة تعنى بعمل الدراسات التى تقدر الطلب العالمى على البترول وتقدر العرض وتقدر الاحتياطى وما الى ذلك من أشياء تخدم معرفتها جميع أعضاء المنظمة .

ولكنها ماتت اذا كنا نقصد من ذلك كما يقصد الغرب أنها منظمة احتكارية (كارتيل) تخفض الانتاج عمدا لتقلل مجموع المطروح من البترول فى الاسواق وبذلك تتمكن من رفع الاسعار ، بل انها بهذا المعنى لم تولد قط لتموت .

ان اختلاف الدول المصدرة للبترول على الاسعار لايعنى شيئا بالنسبة للمشترين الذين يستهلكون البترول (على خلاف المشترين الذين ينوون بيعه مرة ثانية ؟ !

كيف ؟؟

ليس الذى يقرر الاسعار المنتجون وحدهم ... فمن الحقائق الاقتصادية الثابتة التى لايشك فى صحتها من يعرف من مبادىء الاقتصاد شيئا ، أن البائع لأى سلعة لايستطيع فرض السعر الذى يروق له ، والمشترى لأى سلعة لايستطيع فرض السعر الذى يعجبه .

فالبائعون والمشترون معا فى الواقع يقررون الاسعار ، وبعبارة أدق فان عروض جميع المشترين من جهة ، وعروض جميع البائعين من جهة أخرى ، هى التى تقرر السعر ولن تجد سعرا من الأسعار السارية المفعول التى يرضى عنها الباعة تمام الرضا أو يرضى عنها المشترون تمام الرضا .

وقد يقول قائل ولكن هذا الكلام ليس مقنعا لأن الناس كلهم يعلمون أن أعضاء منظمة الاوبك يجتمعون ليحددوا الاسعار ، وبعد مشاورات ومداولات يتفقون على مستوى معين من الاسعار وبناء على هذا السعر يباع ويشترى البترول .

وهذا القول فيه بعض الحق ولكن ليس كل الحق .

صحيح أن الشركات التى تشترى البترول من دول الاوبك ترفع السعر الذى تعلنه دول المنظمة ولكن الشركات تبيع تشتريه من بترول الى المستهلكين بأسعار قد تزيد بنسب كبيرة على الاسعار التى اشترت بها البترول من أوبك ، وذلك لايحدث بمجرد ان الشركات ترغب فى زيادة الاسعار لأنها كأى بائع آخر لايهمه الا تحقيق الربح وتفادى الخسارة ترغب دائما فى زيادة أسعارها وانما لايتسنى لها ذلك الا حين تكون لديها القدرة الاقتصادية لفرض السعر الذى تريده .

والقدرة الاقتصادية على رفع الاسعار تتوفر للشركات حينما يكون مجموع ما اشترته من بترول الاوبك اقل بكثير من المطلوب منها بيعه الى المستهلكين ، أى أنه اذا زاد الطلب على العرض فالحل الوحيد لمساواتهما هو رفع الاسعار لأن ارتفاعها يخفض من كميات الطلب وبالطبع فالشركات لاترفع الاسعار لتقليل الطلب وانما ترفعها ببساطة حينما لايحول رفعها دون بيع كل مالديها من نفط .

ولكن الطلب دائما ينخفض نتيجة لرفع الاسعار بصرف النظر عن أسباب ارتفاعها . وقد حدث عدة مرات أن رفعت الشركات اسعار النفط بنسب وصلت أحيانا الى ضعف السعر الذى اعلنته الاوبك وكانت آخر مرة حدث فيها هذا الارتفاع الجنونى للاسعار فى النصف الثانى من عام ١٩٧٩م عقب حوادث ايران التى خفضت مجموع المطروح من البترول فى الاسواق ، ولم تفوت الشركات تلك الفرصة لرفع الاسعار لأن ظروف السوق

سمحت لها بذلك على الرغم من احتجاجات الدول المنتجة والدول المستهلكة معا .

والمقصود ايضاحه هو أن الدول المصدرة قد تتفق على سعر معين واذا كان هذا السعر أقل مما تقضى به قوى العرض والطلب ، فان السعر النهائى الذى سيدفعه المستهلك الفعلى سيرتفع عن سعر الاوبك بنسبة يحددها الفرق بين كمية المطروح فى السوق من بترول وبين كمية المطلوب منه .

ولكن اذا وجدت الشركات أن المعروض أكثر من المطلوب فأنها تواجه الدول المصدرة بذلك على أساس أنها لاتستطيع دفع هذه الاسعار وعلى الدول المصدرة فى هذه الحالة كل على حدة قبول أحد اختيارين : فاما أن ان تخفض من مجموع انتاجها ، وذلك يقلل من مجموع العرض ويرفع الاسعار ... واما أن تقبل سعرا أقل من السعر الرسمى لاوبك .

ولقد حدث هذا عدة مرات قبل أحداث ايران التى أدت الى خفض الانتاج ، ولكن المستهلك العادى فى أوربا وأمريكا واليابان لايفهم كيف تتحكم قوى العرض والطلب فى الاسعار،وحكوماته لاتريده أن يفهم لأنه ليس من مصلحتها السياسية أن يفهم ؟ !

لماذا ؟

لأن التوجه باللوم الى منظمة الاوبك على كل مايحل بهذه البلدان من معضلات اقتصادية لعبة سياسية اكتشفها السياسيون وبرعوا فى استثمارها فحولوها الى قميص عثمان .

وكما هو معروف ، فان لوم الاجانب على المعضلات الداخلية وأيا كان نوعها شىء محبب الى نفوس الشعوب بصورة عامة والسياسيون يعرفون هذا جيدا .

وهذا بالطبع لاينفى أن هناك فى الغرب رجال كثيرون كوليام سايمون وزير الخزانة الامريكى السابق وغيره يعرفون أن مايسمى بمشكلة الطاقة انما هى لعبة سياسية فى جوهرها .

وأنا من الذين يرون أن وجود أو عدم وجود منظمة الاوبك لايؤثر كثيرا على الاسعار بطريقة أو بأخرى .

بل اننى أرجح ، وكدت أجزم ، أنه لو حلت منظمة الاوبك غدا لما استفاد من ذلك أحد ولاتضرر من ذلك أحد أيضا .

وأنا أيضا من الذين يفضلون بيع البترول كما تباع السلع الاخرى بالمزاد العلنى وبذلك تقرر قوى العرض والطلب أسعاره دون تدخل من أحد وذلك سيجعل لوم الدول المصدرة على ارتفاع الاسعار أمرا مستحيلا .

وقد يصعب على الغالبية العظمى من الناس تصور بيع البترول بالمزاد العلنى لسببين رئيسيين هما :

اولا : أن البترول مادة حيوية تعتمد عليها حياة العالم كله .

وثانيا : أن الكمية من البترول التى تباع بالمزاد العلنى فى روتردام مثلا تصل أسعارها الى حد خيالى لايستطيع العالم ككل تحملها .

ولكن .....

على الرغم من أن البترول سلعة تختلف عن كل السلع من حيث أهميته الاقتصادية والاستراتيجية فان أسعاره تخضع لنفس القوانين العلمية الاقتصادية التى تتحكم فى سعر أى مادة أخرى ، ومهما كانت عليه من التفاهة أو الأهمية .

أما الاسعار الخيالية التى يصل اليها البترول فى أسواقه الحرة ، فانها تعكس حقيقة مؤداها أن كمية مايباع منه فى هذه الاسواق قليلة جدا اذا قورنت بالطلب ... ولو بيع جميع ماينتجه العالم من بترول فى هذه الاسواق لانخفضت أسعاره الى مستواها الطبيعى الذى يرجح أن يصل الى أكثر من المستوى الذى تعلنه منظمة الاوبك فى كثير من الاحيان ، وأقل من المستوى التى تصل اليه أسعاره الآن فى هذه الاسواق .

أزمة الطاقة بين الحقيقة والافتعال

- لوم منظمة الأوبك لن يحل الأزمة
- ولوم الشركات أيضاً لن يحلها

موارد العالم كلها محدودة وارتفاع الاسعار هو الذى يمنعنا من استنزافها و الزائر (صيف ١٩٧٩م) للمدن الامريكية يرى آلافاً من السيارات اصطفت فى صفوف متوازية تمتد فى بعض الاحيان الى عدة أميال أمام محطات البنزين .

وسبب الزحام والاصطفاف هو النقص فى البنزين الذى تعانى منه امريكا . انها ظاهرة معروفة فى أى مكان فيه سوق تباع فيه الاشياء وتشترى ، فالناس لايتزاحمون أمام محلات البائعين الا حينما يكون هناك نقص فى البضاعة ، وليس ضروريا ان يكون النقص حقيقيا بل يكفى أن يكون ناتجا عن وهم .

والسؤال الذى نود ان نطرحه الآن هو الآتى :-

هل أزمة الطاقة فى امريكا (وفى غيرها من البلدان) أزمة حقيقية ؟

الواقع أن هذه الازمة لن تحدث لو أن حكومة امريكا الاتحادية فعلت مافعلته حكومات بعض الدول الصناعية الاخرى وسمحت لأسعار النفط بالارتفاع .

وهنا يجب التأكيد على أنه ليس هناك دولة من الدول تحبذ ارتفاع الاسعار ، أو ترغب فيها ، ولكنها فى بعض الاحيان تجد نفسها مضطرة الى ذلك اضطرارا ،،

كيف ..؟

بعد أن حدث فى ايران ماحدث من تطورات سياسية ، انخفض مجموع المعروض من النفط عن مجموع المطلوب منه ، ولذلك كان لابد للاسعار من الارتفاع لمساواة الطلب على النفط (والذى لم ينخفض) بالمعروض منه الذى انخفض بالفعل .

فالذى فعلته معظم الدول هو رفع نسبة الضرائب التى تفرض على استهلاك النفط ، ولذلك ارتفعت أسعار الطاقة على المستهلك مما أجبره على خفض طلبه ، وفى الوقت نفسه تمكنت هذه الدول من الحصول على مزيد من الدخل الذى يمكنها استخدامه فى أغراض أخرى مثل مساعدة من يفقدون أعمالهم نتيجة لارتفاع أسعار الوقود .

أما فى الولايات المتحدة فان الحكومة غير مستعدة لرفع الضرائب على مستهلكى النفط ، خوفا من سخط الناخبين ، والذين يقال لهم باستمرار أن أزمة الطاقة وارتفاع أسعارها ماهى الا انعكاس لاستغلال منظمة الاوبك لهم ... !

ان كثيرا من رجال الحكومة الامريكية وخاصة وزير الطاقة الدكتور جيمس شلينزجر ، ذلك الاقتصادى البارع ، يعرفون تماما أن أسعار النفط ترتفع ، وتنخفض وفقا للمطروح منه فى الاسواق ،،، فان كان المطروح كثيرا قل السعر ، وان كان المطروح قليلا زاد السعر ، ولكنهم فى الوقت نفسه يعتقدون بجدية أنه لولا وجود منظمة الاوبك لما كانت هناك أزمة طاقة ، ولما ارتفعت الاسعار عن مستواها الذى ساد قبل نهاية عام **١٩٧٣** ، والذى لم يتجاوز (٣) ثلاثة دولارات للبرميل الواحد ....

انهم يعتقدون ذلك لأنهم يرون أن الاوبك منظمة احتكارية تعمل دائما على خفض الانتاج وذلك بالطبع يمكنها من رفع الاسعار ،، فما هو مدى الصدق فيما يراه ويدعيه الغربيون ؟؟

اولا ، من الواضح أن ارتفاع أسعار النفط يؤكد أن مجموع ماينتجه العالم من نفط أقل من مجموع الطلب عليه ،، هذا أمر مؤكد ، ولايختلف عليه من ذوى المعرفة فى هذه الامور أحد .

ان الأمر الذى يقل وضوحا يتعلق بأسباب تراجع نسبة الزيادة فى الانتاج عن نسبة الزيادة فى الطلب والذى أدى بالطبع الى ارتفاع الاسعار ، فكثير من خبراء الغرب مقتنعون أن منظمة الاوبك هى السبب فى انخفاض مجموع الانتاج البترولى عن مستواه التاريخى الذى تعود عليه العالم فيما قبل **١٩٧٣**م .

والذى حدث فعلا هو أنه فى **١٦** اكتوبر **١٩٧٣** قد طرأ تغير على علاقات الشركات

المنتجة للبترول مع الحكومات المصدرة وأصبحت جميع شئون البترول من تقرير أسعار وكميات انتاج فى أيدى حكومات الدول المصدرة فتغير دور الشركات من متحكم فى شئون النفط الى مقاول ينتج البترول ويتقاضى أجرا مقابل مايقوم به من اعمال .

اذن ، هل فعلا خفضت الدول الاعضاء فى منظمة الاوبك انتاجها لترفع الاسعار ؟؟ نعم ولا ... ؟

بالفعل انخفض مجموع الانتاج الكلى لدول منظمة الاوبك بنسبة صغيرة جدا عن مستواه فى عام ١٩٧٣م أحيانا ، ولم يرتفع كثيرا عن ذلك المستوى فى معظم الاحيان ، ولكن ذلك لم يحدث من منظمة الاوبك عن قصد أو اقتناع ان هذه هى الطريقة الفعالة لرفع الاسعار ، وانما لأن بعض الدول الاعضاء كل على حدة ودون اتفاق بينها قد وجدت أنه من مصلحتها الوطنية خفض انتاجها .

أى أنه حينما تغيرت علاقات الحكومات المصدرة بالشركات الغربية المنتجة ، والتى كانت لاتتردد أبدا فى زيادة الانتاج ، انخفض الانتاج قليلا ، أو بالاصح لم يرتفع بنفس المعدل الذى كان يرتفع به فى الماضى وهذا هو الذى يفسر لنا ارتفاع الاسعار بنسب عالية وفى فترة وجيزة .

لقد كانت الشركات تنتج كميات كبيرة جدا من النفط فى كل عام ، وترفع نسب الانتاج كلما زاد الطلب على البترول ، وهى لم تفعل ذلك لخفض الاسعار ولكنها فعلت ذلك لسبب آخر .... ؟

ان الشركات الغربية تنتج نفطا فى بلدان أجنبية وكانت دائما تتوقع أن يحدث شىء فى المستقبل يهدد حقوق ملكيتها فى هذا النفط . فلذلك كانت تفضل انتاج البترول بكميات متزايدة وبيعه بأسعار بخسة ، على تركه فى جوف الارض وبيعه بأسعار عالية فى المستقبل ، لأن هذه الشركات لاتملك المستقبل ولكنها تخشاه ، أى أنها اختارت البيع بسعر منخفض ولكنه مؤكد على البيع بسعر عالٍ ولكنه غير مؤكد لوقوعه تحت رحمة احتمالات المستقبل .

ولما تغيرت شؤون البترول ، وأصبحت حكومات البلدان المصدرة هى صاحب الأمر الحقيقى فى هذا الموضوع ، انتهت الحاجة الى انتاج أكبر كمية ممكنة من النفط تحت كل

الظروف لأن هذه الدول لاتخشى أن يؤمم أحد بترولها ، وهى على خلاف الشركات التى كانت دائما تخشى من أخطار المستقبل تخطط برامج انتاجها حسب مصالحها الاقتصادية والامنية فى المدى الطويل .

ولما ارتفعت أسعار البترول ظن معظم الخبراء أن مرد ذلك هو ظهور الاوبك كمنظمة قادرة على الاحتكار ، ولكننا كلنا نعلم أن منظمة الاوبك أنشئت فى عام ١٩٦٠م فلماذا لم تحتكر الانتاج ، وترفع الاسعار ، الا بعد ثلاثة عشر عاما من انشائها (فى نهاية **١٩٧٣**) ؟

ان التغير الحقيقى ، الذى طرأ على اسواق البترول ، وعلى أسعاره لايكمن فى مولد الاوبك كمنظمة فعالة ، ولاكمنظمة احتكارية ، وانما هو تغير ملكية النفط ... فلما تغيرت هذه الملكية من الشركات الى الحكومات تغيرت تبعا لذلك كميات ماينتج من زيت خام وبالتالى تغيرت أسعاره .

وهذا شىء طبيعى ، متى تذكرنا أن ماتتخذه الشركات من قرارات بالنسبة لكميات الانتاج تحكمه اعتبارات مثل الربح والخسارة فى المدى القصير ، لخوف هذه الشركات من المستقبل البعيد كما ذكرنا ، بينما تؤثر فى كميات الانتاج التى ترغب فيها الحكومات اعتبارات المستقبل البعيد ، وتأثير هذه القرارات فى امور اخرى تخرج عن النطاق الضيق للربح والخسارة .

ولقد نحا أناس كثيرون فى البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة معا باللائمة على شركات البترول الغربية لارتفاع الاسعار ، ولكن الحقيقة المجردة ، ومهما كانت هذه الحقيقة غير محببة الى النفوس ان شركات البترول ليس لها أى خيار عن رفع الاسعار حينما تجد أن الموجود لديها من بترول اقل بكثير من المطلوب منها ، كما أنه ليس لها خيار كذلك فى الأمر حتى لو لم يكن ارتفاع الاسعار يتفق ومصالحها ، فكيف يكون الحال حينما يدر عليها رفع الاسعار أرباحا اضافية ومكاسب غير متوقعة ؟

ولكن يجب أن نعى جميعا أن المهم ليست رغبة الشركات فى رفع الاسعار ، لأنها كأى بائع آخر دائما ترغب فى رفعها ، ولكن الاهم من ذلك هو قدرتها على تنفيذ هذه الرغبة .

ان للاسعار مدلولا يتجاوز تحديد ايرادات البائع ونفقات المشترى ، لأنه بواسطة التغيرات فى الاسعار يمكن توزيع الموجود من السلع .

والذى نقصده أنه اذا كان لدى احدى الشركات ٨ ملايين برميل نفط وعملاؤها يريدون شراء ١٠ ملايين حينما يكون ثمن بيع البرميل ١٢ دولارا ، فكيف يمكن لهذه الشركات أن توفق بين رغبة عملائها بشراء عشرة ملايين وبين الموجود لديها وهو فقط ثمانية ملايين ؟ !

الحل الوحيد أن يرتفع السعر الى أكثر من ١٢ دولارا للبرميل الواحد لأن ذلك حتما سيقلل الطلب بالتدريج الى أن يساوى ثمانية ملايين برميل ؛ وبعبارة أخرى أن إرتفاع أسعار البترول نتيجة طبيعية لنقص اجمالى المعروض منه ، فكان لابد لهذه الاسعار أن ترتفع ، والسؤال المطروح هو :

هل سيرفعها بائعو البترول بالجملة (الدول المصدرة للبترول) أم سيرفعها بائعو البترول بالقطاعى (شركات البترول الغربية) ؟ !

وهذا قانون اقتصادى لاشأن لارادة المنتج أو المستهلك فى وضع قواعده .

ولقد يُتهم (بضم الياء) من يرى هذا الرأى بأنه ساذج غررت به دعايات الشركات المغرضة ، أو أنه انسان لاوطنية عنده ، ولاغيرة على مصلحة وطنه ، ولكن التحليل المجرد الأمين والذى يعرفه كل ذى معرفة فى أصول علم الاقتصاد ، هو أن الحل الوحيد لمساواة المعروض بالمطلوب حينما يحدث مايقلل مجموع العرض عن مجموع الطلب هو ارتفاع الأسعار .

اما سبب النقص فى البترول فى امريكا بالذات فهو بسيط جدا : تحديد أسعاره من قبل الحكومة الاتحادية .

وكل ذى دراية فى مبادىء علم الاقتصاد ، يعلم علم اليقين ، أن تحديد الاسعار بأقل مما يتطلبه عاملا العرض والطلب ، يسبب نقصا فى السلعة ، وربما يسبب اختفاءها الكلى اذا هبط هذا السعر عن حد معين .

فبينما نجد أن سعر جالون البنزين فى اوربا يتراوح بين دولارين ودولارين ونصف ، نجد أن سعر الجالون فى امريكا لم يصل الى دولار واحد ، وحتى بلغاريا ، وهى دولة شيوعية لاتؤمن بالاسعار كوسيلة لتوزيع موارد المجتمع ، رفعت سعر جالون البنزين الى أربعة دولارات وربع دولار لتحول دون الشعور بنقص البنزين .

وعليه فمن السهل معرفة أسباب النقص فى البنزين فى الولايات المتحدة اذا ماعلمنا أن سعره هو أقل من نصف السعر السائد فى بقية دول العالم الصناعية .

وبعبارة أخرى .... فان كل دولة من الدول المستهلكة تواجه نقصا فى البترول بين آونه وأخرى ولكنها اذا استثنينا الولايات المتحدة لاتسمح لمواطنيها بالشعور بهذا النقص .

كيف ..؟

النقص معناه أن الطلب أكثر من العرض ، وذلك عادة يحدث حينما ينقص فجأة العرض ، فلذلك تعمل الدول على تحاشى الشعور بالنقص بصورة ملموسة بالعمل على خفض الطلب ، وهذا بدوره يتم حينما يرتفع السعر الذى يدفعه المستهلك فعلا .

ومعظم الدول ترفع سعر البترول برفع الضرائب عليه فيقل عليه الطلب فى نفس الوقت الذى تحصل فيه الحكومات على مزيد من الدخل .

وحاصل ماتقدم أن الذى أدى الى وجود نقص فى الولايات المتحدة الامريكية دون سواها من دول العالم فى البترول ، هو أن حكومتها الاتحادية غير مستعدة لرفع سعر النفط برفع الضرائب على استهلاكه ، لأن ذلك حل وان كان من الوجهة الاقتصادية أفضل الحلول فى هذه الحالة الا أنه غير مقبول سياسيا ، لأن أفراد الشعب الامريكى لايريدون دفع الزيادة فى الاسعار ، لاسيا حينما يقال لهم أن هذه الزيادة لامبرر لها لولا استغلال العرب وجشعهم ممثلين فى (كارتيلهم) الاوبك .... !

وبناء على ماتقدم ، فاذا أردنا أن نلوم أحدا على أزمة الطاقة ، فيجب أن ننسى مكاسب الشركات التى سمحت لها الظروف بالحصول عليها ، ونتوجه باللوم الى حكومات الدول المستهلكة التى تسبب جبنها السياسى فى هذه المأساه الاقتصادية التى أوقعت العالم فى أتونها .

ان السياسات الاقتصادية ، التى منعت أسعار النفط من الارتفاع الى مستواها الطبيعى تتمخض عن مكسب سياسى مؤقت ، وضرر اقتصادى دائم ... لأن ارتفاع الاسعار يطيل حياة الموجود من نفط الى أن يبدأ العالم فى انتاج بدائل له ، ولأنه أيضا يشجع على تنمية البدائل .

ان التاريخ الاقتصادى ، يثبت أن ارتفاع أسعار المواد المضطرد الى حد معين يقود الناس الى استخدام بدائل لهذه السلع التى ارتفعت أسعارها .

ولقد يخطىء من يظن أنه لايوجد للنفط بديل لأن الناس فى أواخر القرن الميلادى الماضى كانوا يعتقدون أنه لايوجد للفحم الحجرى بديل وكانوا يظنون أنهم عن قريب ليسوا له بواجدين .

ولكن ماحدث فعلا هو اتجاه أسعار الفحم الى الارتفاع حتى وصلت الى مستوى سمح للبترول بمنافسة الفحم كمصدر للطاقة ، ثم هبطت أسعار البترول فهجر الناس الفحم الى أن بدأت أسعار البترول فى الارتفاع فاكتشفوا فى الفحم مرة أخرى مصدرا مناسبا للطاقة .

ان موارد العالم كلها محدودة وارتفاع الاسعار هو الذى يقف دون استنزافها جميعا فى سنوات قليلة ، والبترول ماهو الا مورد من هذه الموارد ، وبدائله موجودة ، ولكنها غالية الثمن ، وارتفاع أسعاره سيجعل الغالى بالمقارنة رخيصا وسيقيم نوعا من التوازن بين الكميات الموجودة وكميات الاستهلاك .

فهرس

الموضـــوع | الصفحة

القسم الرابع

القسم الخامس